نبيل الصوفي يكتب عن هيئة الفضيلة:

مع قدسية الإختلاط وضد رذيلة الرقابة والغرف المغلقة

مروان الففوري:

الزنداني يعالج مرض الايدز على طريقة أبي نواس

- محنة أسرة فلسطينية شردتها السعودية
- الموجهون يلوحون بورقة الانتخابات
- قارئ يسأل رئيس التحرير:

ماذا يفعل الآنسي في حضرة الرئيس؟

الـنـداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 5 شعبان 1429هـ الموافق 6 اغسطس 2008 العدد (163) Wed. 5/8/1429 - 6 August 2008 50 ريالاً 16 صفحة

قلق على حياة باعوم ومفتاح

أزمة في المشترك جراء التباين حول تعديلات قانون الانتخابات

تباعدت مواقف الكتل البرلمانية لأحزاب المشترك مطلع الأسبوع الجاري، جراء مشروع تعديل قانون الانتخابات الذي رفعته الحكومة إلى المجلس الثلاثاء قبل الماضي.

كتلة الحزب الاشتراكي اعلنت مقاطعتها جلسات البرلمان، لأن المشروع لا يلبي مطالب المعارضة، وبخاصة تغيير النظام الانتخابي واعتماد حصة للمرأة في القانون، فضلاً على تقديم المشروع في ظل أجواء منافية للحوار، واستمرار اعتقال الناشطين الجنوبيين وأصحاب الرأي.

لكن كتلتي الاصلاح والناصري لم تعلنا أي موقف مماثل، خلاف ما جرى قبل شهرين عندما قررت كتل أحزاب المشترك مجتمعة مقاطعة جلسات البرلمان فور إحالة المشروع السابق.

وكانت الحكومة أشارت في مذكرة إحالة المشروع إلى البرلمان الأسبوع الماضي أن المشروع يجسد الحوار بين السلطة والمعارضة، مشيرة بوجه خاص إلى مشاركة عبدالوهاب الآنسي رئيس المجلس الأعلى للمشترك في الحوار.

وأشارت مذكرة الحكومة لغطاً إعلامياً، خصوصاً وأنها ترافقت مع تصريحات لمصادر في السلطة وحزب المؤتمر تؤكد أن الآنسي وقع اتفاقاً بشأن المشروع مع ممثلي السلطة.

ونقلت مصادر خاصة لـ«النداء» ما وصفته بأجواء أزمة وعدم ثقة داخل

التتمة في الصفحة 4

هيئة الدفاع: تزوير الحكم ضد الخيواني فعل أجرامي أخرق

• الخيواني ونجله الأكبر محمد يتوسطهما الزميل جمال أنعم، قبل يوم من سجنة

قالت هيئة الدفاع عن الزميل عبد الكريم الخيواني إنها توقعت الاستجابة لطلبها بوقف تنفيذ الحكم بحبس الخيواني في جلسة الشعبة الإستئنافية الثلاثاء قبل الماضي "لكن الشعبة فاجأتنا بعقد الجلسة لنظر موضوع الدعوى بدلاً من النظر في الطلب المستعجل والفصل فيه".

وانتقدت الهيئة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته الأحد في مقر نقابة الصحفيين، قرار الشعبة تأجيل البت فيما وصفته طلب الإفراج إلى ما بعد الأجازة القضائية " كأن الطلب المعروض عليها يتعلق بطلب إفراج عن متهم محبوس احتياطياً، لا بطلب وقف تنفيذ حكم ابتدائي يتوجب الفصل فيه وفق قواعد القضاء المستعجل".

وإذْ أكدت أن أضافة الفقرة 17إلى الحكم بعد النطق به، والتي تنص على أن" يتم إعادة جميع المتهمين المفرج عنهم إلى السجن لشمولية الحكم بالنفاذ المعجل" جاء لغرض تسويغ تصرف النيابة التعسفي بالقبض على الخيواني وإيداعه السجن المركزي، اعتبرت هذه الإضافة تزويراً في محرر رسمي، وفعل إجرامي أخرق.

نص البلاغ الصحفي للهيئة صـ3

شاهد زوجته وابنته، فسأل العسكر: من هؤلاء؟

مفتاح يظهر في الأمن السياسي في حالة صحية وذهنية مرّوعة

■ هلال الجمرة

محمد مفتاح لم يعد يعرف زوجته وابنته أميرة. هذه الحقيقة المروعة اكتشفتها الزوجة والإبنة عصر اليوم الاربعاء.

سأل مفتاح العساكر الذين يحيطون به في مقر الأمن السياسي: «من هؤلاء؟». كان يقصد زوجته الصابرة وأبنته أميرة (13 سنة).

قال له العسكر: هذه عائلتك. لكنه أعاد السؤال ثانية، وثالثة.

استغرق مفتاح وقتاً حتى يتعرف على زوجته وأميرته الصغيرة.

الثابت أن مفتاح تعرض للتنكيل في معتقله. ومعلوم أنه اختطف من مجموعة أمنية مساء 22 مايو الماضي.

ولكن كيف تمكنت زوجته وابنته من الوصول إليه؟

الحاصل أن الزوجة والابنة سألتا عن مفتاح في الاستعلامات، فأجابهما الموظف بأن اسمه مش

• مفتاح

• أميرة

موجود، ولكننا سندقق في قوائمنا، وعليكن العودة بعد نص ساعة.

الزوجة والابنة لم تنتظرا، بل توغلتا باتجاه شباك الزيارة. وهناك سألتا عن مفتاح.

جاء مفتاح مستنداً على اثنين من العسكر، وخمسة

التتمة في الصفحة 4

حملة أمنية في مودية تستهدف مطلوبين من عناصر القاعدة

■ أبين - «النداء»

تواصل الأجهزة الأمنية بمديرية مودية- أبين حملة اعتقالات ودهم للمنازل بحثاً عن مطلوبين يشتبه بأنهم من تنظيم القاعدة. وتم اعتقال أقارب بعض المطلوبين وهم: أنور العنبري، حبيب محمد حبيب، أحمد سالم جديب، الخضر المعرجي، عبدالله شاهر.

وما تزال الحملة الأمنية مستمرة ومعززة بالأسلحة الخفيفة والثقيلة بحثاً عن المطلوبين الذين يعتقد بأنهم لاذوا بالجبال.

من ناحية أخرى خصص المجلس المحلي لمحافظة أبين السبت الماضي دورة أستثنائية لمناقشة الحالة الأمنية بالمحافظة ولم يصدر عنها أي بيان.

التتمة في الصفحة 4

منظمة حقوقية طالبت النائب العام التحقيق في الجريمة

تقارير عن قيام الأمن بالاعتداء على سجناء

قالت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، إنها تلقت شكاوى من أهالي المعتقلين بالسجن المركزي بصنعاء تحت مسمى الخلية الأولى والخلية الثانية على خلفية أحداث صعدة، تفيد بقيام إدارة السجن المركزي بجمع أفراد الخليتين في مكان واحد وإدخال أكثر من سبعين جندياً مزودين بالهراوات والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، ما أدى إلى وقوع إصابات شديدة بين السجناء.

وطالبت النائب العام بالتحرك العاجل لزيارة المسجونين والاطلاع على حالتهم الصحية ومعالجتهم وإجراء التحقيق القانوني وإحالة المتسببين إلى القضاء لينالوا جزاءهم الرادع.

وعبر المنظمة عن قلقها الشديد تجاه الانتهاكات التي تطال المعتقلين والمساجين، وشددت على ضرورة إنهاء الانتهاكات المبرمجة والممنهجة ضد المعتقلين السياسيين.

التتمة في الصفحة 4

الأجهزة اعتبرتهم حوثيون، والأمهات ينتظرن تدخل الرئيس

محنة أسرة لا لجي مستمرة جراء شكوى كيدية

■ أصحاب «مطبعة الحظ» متهمون بإعادة بناء مسجد في العيدروس

ألصق إعلام المؤتمر الشعبي العام صفة الحوثية على واحدة من أقدم مطابع عدن. وفي الخبر الذي بثه موقع المؤتمر نت، ووسائل إعلامية موالية للسلطة، جاء ما مفاده أن النيابة الجزائية المتخصصة بدأت التحقيق مع متهمي مطبعة عدن الحوثية. وان النيابة حققت صباح الاثنين مع 3 من عناصر خلية إرهابية تابعة للمتمرد الحوثي.

يفترض أن الحرب في صعدة انتهت قبل 3 أسابيع، وإذا أصر إعلام المؤتمر على وصف الحوثي بالمتمرد فذلك شأن متعلق بالاتفاق بين الرئيس علي عبدالله صالح وعبدالملك الحوثي. لكن تصوير مدنيين مسالمين من أبناء مدينة عدن على أنهم أرهابيون وحوثيون فانتهاك سافر لحقوق الانسان وأخلاقيات المهنة. إما إلصاق تهمة الحوثية بمطبعة عدن، ففصل من كتاب «عجائب الأجهزة الأمنية في الزمن الصَعْدي».

بعد نحو شهرين من اعتقال أبناء أسرة لا لجي العدنية التي تملك «مطبعة الحظ»، بتهمة تشكيل خلية حوثية، على ما ورد في تصريح مصدر أمني مسؤول، تم صباح الاثنين إحالة 3 من المعتقلين إلى النيابة الجزائية المتخصصة، هم: عبدالكريم علي عبدالكريم، ونادر علي عبدالكريم، وعادل محمد عبدالكريم، ومعلوم أن الاعتقالات شملت 5 آخرين من أسرة أصحاب المطبعة ومن الأشخاص الذين يعملون فيها.

المصدر الأمني، والاعلام السلطوي من ورائه، أفاد بأن الأجهزة ضبطت في 3 يوليو الماضي الخلية الارهابية التابعة للحوثي، وتحفظت على المطبعة التي يستخدمها أفراد، الخلية في طباعة المنشورات التحريضية الداعية للفتنة والتخريب.

لم يشر المصدر إلى أسلحة، أية أسلحة ولو

التتمة في الصفحة 4

عناصر الأمن المركزي طلبو من بناته وزوجته الكشف عن وجههن

غالب: اقتحام منازلنا عند الفجر غرضه الإذلال لا بحثاً عن مطلوبين

■ أبين - علي النقي

– الزمان: الخامسة والنصف فجراً يوم الثلاثاء قبل الماضي.

– المكان: منزل المواطن أحمد عبدالجليل غالب.

– جهة الانتهاك: أطقم الأمن المركزي بمحافظة أبين مدججون بالاسلحة الخفيفة، والثقيلة.

– المستهدفون: «أسرة المواطن أحمد عبدالجيل غالب الضائعة على خريطة الوطن».

لم تكن أسرة المواطن (أحمد عبدالجليل غالب) بناته وزوجات أولاده القاطنون في منزلهم الكائن بمدينة جعار محافظة أبين تتوقع، أو تنتظر زائراً، ولم يخطر ببالهم أن زوار الفجر الذين سمعوا عنهم في عهود مضت و بادت! ستتكرر من جديد خاصة في ظل الحديث عن الدولة الديمقراطية وحقوق الانسان.

خلدوا إلى النوم على أصوات الأعيرة النارية التي اعتاد على سماعها سكان مدينة (جعار) بين الأعيرة النارية التي تطلق في الأفراح! وبين الاشتباكات التي تشهدها المدينة من حين لآخر بين المسلحين من جهة والأجهزة الأمنية من جهة أخرى، لكن ما لم يكن في حسبان أسرة العم (أحمد غالب) أن منزلهم هذه المرة هو المستهدف من قبل زوار الفجر (الأمن المركزي)!.

دقوا الباب بأعقاب البنادق وركلوه بأرجلهم بعد أن طوقوا المنزل بالاطقم والعسكر. سارع العم (أحمد) لفتح الباب وسط هياج وخوف وبكاء وصراخ بناته، وزوجات أولاده. وإذا بالطارق «وما ادراك ما الطارق»! قوات أمنية! سألهم العم أحمد: «من أنتم وأيش تشتوا هذي الساعة؟».

لم يكلموه.. تسمرت بناته وزوجات أولاده بالأرض! بعد أن سارعن إلى أخذ ما استطعن أن يغطين به وجوههن وشعرهن! لكن ذلك لم يرض زوار الفجر الذين طلبوا منهن كشف وجوههن للتعرف على هويتهن بحجة أن المطلوب أمنياً هو ابن العم أحمد الذي قد يتخفى في زي أمرأه.

صرخت في وجوه العسكر: «حرام عليكم أنتو بلا عار شي معاكم أخوات وزوجات»! لكن دون جدوى، إنهن يخاطبن قلوب عسكر تعودت على الجفاف وعدم مراعاة المشاعر الإنسانية!.

وبعد أن تبين لهم أن المطلوب لم يكن بين النساء غادروا المنزل بعد قلبوه رأساً على عقب، خرج العم (أجمد) في اليوم التالي من منزله منكسراً قائلاً وبصوت عال: «أقولها دون خجل أو خوف: الممارسات الحقيرة التي مارسوها ضدي، وأسرتي لم يمارسها حتى المغتصبون المحتلون»!.

ترى ماذا عسانا أن نقول عن أعمال الإذلال والمهانة التي يمارسها أفراد الأمن بأوامر قادتهم في محافظة تجاه السكان والمساكن هل هي دلالة قوة أم ضعف؟!.

إن من يحرق المساكن وينتهك حرماتها في ساعات الفجر لا يبحث عن مطلوبين، بل عن قهر وإذلال المواطنين!.

إن ما أصاب المنازل من حرق وتدمير ليس بسبب نيران صديقة!.. إنه (نيرون)! لا، بل هولاكو لا لا أنهم حماة الوطن الأشاوس!!

والسؤال من يقنع الآن العم عبدالجليل بالشعارات والوعود البراقة عن الأمن والأستقرار؛ وإن الشرطة في خدمة الشعب؟!.

● غالب

يقول العم (أحمد): «أقول والقهر يأكل في نفسي والحقد يغلي في دمي، أيش أقول؟ بناتي وزوجات عيالي اللي ينتظرن في رد اعتبار سترهن المنتهك من قبل من يسمون أنفسهم (رجال)! (أمن)!.

استطرد: «سأطلب المحافظ وقيادة الأمن في المحافظة للمحاسبة أمام الله جل وعلا واعتبر كلامي هذا بلاغ لهم». وهنا يبرز سؤال آخر ملح: من المسئول عن هذا الحال؟ ومن صاحب المصلحة في أن يفقد المواطن ثقته بالدولة؟ إن قضية انتهاك حرمة منزل العم أحمد في أبين وغيره وحرق أخرى شاهد على غياب سيادة الدولة في أبين!.

وإن كان محافظ أبين صادقاً فيما يقول ويصرح، فإن حرق بيوت الناس وانتهاك حرماتها مدخل لوضع إصبعه على الحرج ومحاسبة المسئولين عن ذلك إن كان حقا داعية إصلاح وتغيير! إلا اذا كان ما يقوله ينطبق عليه المثل الأبيني «يهزها وهي الجفير»!.

تخفيض "كمبيوت مي" سيمنح لأعضاء نقابة الصحفيين وبالتنسيق معها

قال مصدر مسئول في المؤسسة الاقتصادية اليمنية أن المؤسسة تنظم عبر اللجنة الإعلامية لمعرض المؤسسة الجديد (كمبيوت مي) الذي أفتتحته مؤخرا بالعاصمة صنعاء، آلية تنفيذ التخفيضات التي أعلن عنها للصحفيين.

وأوضح المصدر لـ(نيوزيمن) أن التخفيض سيمنح لأعضاء نقابة الصحفيين وبالتنسيق معها، وطالب المصدر الصحفيين التواصل مع اللجنة الإعلامية للمعرض عند شراء أي أدوات وأجهزة حاسوب حتى يتم ضبط آلية البيع..

قالوا لـ(نيوزيمن) إنهم فشلوا في الحصول على تخفيضات عند شرائهم أجهزة حاسوب تصل وكان عدد من تخفيضاتها لـ50% من قيمة أدوات وأجهزة الحاسوب.

يشار إلى أن وزير الاتصالات وتقنية المعلومات كان قد أفتتح الثلاثاء الماضي 22 يوليو مبنى ومعرض "كمبيوت مي" التابع للمؤسسة والكائن بشارع القيادة في أمانة العاصمة والذي تضمن العديد من أجهزة الكمبيوتر والهواتف وغيرها من وسائل الاتصالات التقنية.

في مؤتمر صحفي عقده علي محمد الكحلاني مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية أعلن تخفيضاً بنسبة 50 بالمائة لكل صحفي يقتني أدوات وأجهزة من "كمبيوت مي" وذلك وبحسب قوله "تقديراً للجهود التي يبذلها العاملون في مجال الإعلام ووسائله المختلفة

عادت إلى محافظة صعدة رفقة رشاد العليمي ووزير الدفاع وقائد الفرقة الأولى مدرع

اللجنة الحكومية تستأنف أعمال حصر الأضرار في المديريات المتضررة من الحرب

عادت اليوم (الأربعاء) إلى محافظة صعدة اللجنة الحكومية المكلفة بحصر الأضرار وإعادة الأعمار، برئاسة وزير الإدارة المحلية عبدالقادر هلال، ورافقها رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن، واللواء محمد ناصر احمد وزير الدفاع وعلي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع.

وكان مجلس الوزراء أطلع أمس على التقرير الأولي المقدم من وزير الإدارة المحلية حول سير عملية تقييم وحصر الأضرار التي خلفتها الحرب في بعض مديريات صعدة في مختلف المجالات الخدمية والإنمائية والاجتماعية.

ووجه مجلس الوزراء اللجنة الميدانية لحصر الأضرار في صعدة وبني حشيش بمحافظة صنعاء سرعة استكمال أعمالها ورفع تقرير متكامل إلى المجلس لإقرار متطلبات التنمية وإعادة الأعمار.

وذكر التقرير الإحصائي للجنة الميدانية المكلفة بالنزول الميداني إلى صعدة، أن 4141 منزلا لمواطنين و64 مزرعة خضار وفواكه، و24 مزرعة دواجن تضررت جراء فتنة التمرد في بعض مناطق المحافظة.

وبحسب التقرير فإن 201 مبنى ومنشأة عامة تضرر تضررا كليا، وجزئيا، ومتوسطا، تصدر قطاع التربية والتعليم قائمة المنشآت العامة بعدد 116 مدرسة، تلاها قطاع الصحة، 36 منشاة، والأوقاف 26منشآ ة ومسجد.

وكانت و كانت اللجنة المكلفة أقرت خطة عمل وتوزيع اللجان والفرق الهندسية المكلفة بحصر وتقيم الأضرار بمديريات المحافظة عبر لجان رئيسية وفرعية يشترك فيها أعضاء مجلس النواب والشورى من المنطقة المعنية.

مسؤولية الدعاة في توعية الناس بمخاطر الإرهاب على الاقتصاد

دعا أحمد الرفيق إلى ضرورة التكوين الاقتصادي للخطباء والوعاظ وإدراكهم بقضايا الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتعاطي معها برؤية معتدلة بدلا من الغلو والتطرف الذي يتولد عن جهل مثل تلك المعارف الأكثر واقعية.

وقال الرفيق في المحاضرة التي القاها في مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية الاثنين الماضي بعنوان " الدعاة ودورهم في التنمية الاقتصادية " أن بعض الدعاة لا يتطرقون في مواعظهم وخطبهم للجوانب التنموية والاقتصادية أو للعلاقة بينها وبين بعض الممارسات المنحرفة مثل الإرهاب، والتطرف، وتهريب وتجارة المخدرات وما يترتب عليها من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد برمته مشددا على أن الدعاة يقع على عاتقهم إرشاد المتطرفين والأخذ بيدهم بعيدا عن الغلو.

لافتاً إلى أن التزايد السكاني المفرط من القضايا التي يتعين أن ينصرف لها خطاب الوعظ وحظ الناس على الحد من النسل لما له من أثار على التنمية خاصة في بلد تعاني من ندرة الموارد معتبرا أن تنمية الإنسان السليم صحيا وتعليميا وتربويا يجب أن تكون المنطلق لبناء الاقتصاد الوطني.

وطالب الرفيق الدعاة الانفتاح على المحيط الاجتماعي والثقافي والإعلامي قائلا: يجب أن لا تقتصر نشاطات الدعاة على من يترددون إلى المساجد ولا ينبغي أن ينتظروا من يقدمون إلى المساجد. بل الواجب أن يذهبوا إلى الناس حيث يكونون في المدارس والمعاهد والجامعات والمصانع والمزارع والجمعيات، والنقابات والمعسكرات وكل أماكن التجمعات.

لا انتخابات دون انفراج سياسي ونظام إنتخابي

محمد عبدالملك المتوكل

إذا كان أبغض الحلال عند الله هو الطلاق فإن أبغض الحلال إلى نفسي هو مقاطعة الانتخابات، ولكن حين تصبح الحياة الزوجية جحيماً لا يطاق وتصبح الانتخابات كارثة وطنية فإن الطلاق والمقاطعة تصبحان نعمة وتفادياً لما هو أخطر وأعظم وأشد وأنكى.

كان الاتجاه لإنهاء الصراع المسلح في شمال الشمال خطوة في الطريق الصحيح لتحقيق إنفراج سياسي لكنها غير كافية لإحداث الانفراج السياسي الذي يهيئ المناخ لانتخابات برلمانية حرة ونزيهة ومتكافئة وأمنة تحظى بمشاركة شعبية واسعة وترحيب دولي.

السجون المملوءة بالأبرياء- من رجال السياسة والفكر، والقلم، وجازعي الطريق والمناضلين بالوسائل السلمية والديمقراطية من جنوب اليمن وشماله تضفي على المناخ السياسي توتراً حاداً يجعل من الصعب على أحزاب اللقاء المشترك ومؤسسات المجتمع المدني وكل القوى الديمقراطية أن تدعي أنها تمارس الديمقراطية في مناخ غير ديمقراطي ولن تكون أكثر من قطيع يتقاطر على صناديق مفعمة بالكذب وشهادات الزور لتفرز برلماناً بينه وبين الديمقراطية ما بين السموات والأرض.

ولنا أن نتصور ماهي مشاعر هؤلاء المساجين في كهوف الأمن السياسي ومشاعر أهلهم وأحزابهم وأنصارهم وهم يسمعونا من كهوفهم المظلمة الظالمة ننشد نشيد الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان ونتيجة إلى الصناديق التي يحرسها سجانو الأمن السياسي، ويتحكم فيها أشاوسة الأمن القومي، ويزينها ممثلو أحزاب اللقاء المشترك الذين يسيرون كالأطرش في الزفة لا شبيه لهم إلا أم العروسة التي تدور وتطلع وتنزل، وتعرق وتتعب وهي لا تعمل شيئاً.

وبشكل خاص إذا ما تمت الانتخابات في ظل النظام الانتخابي القائم وفي ظل الهيمنة المطلقة لحزب الحاكم على كل مقدرات الدولة وسلطاتها وجيشها وامنها والتي تجعل من ممثلي الاحزاب في اللجنة العليا (للانتخابات) واللجان المتفرعة عنها مؤدبين عقلاء، يراعون الظروف ويتقرصون العافية، ويتفادون اصولمة ويقرون في النهاية بالأمر الواقع كما كان الحال في الانتخابات الرئاسية.واذا ما قرروا أن يتمنطقوا بالسلاح لحماية ارادة الشعب والدفاع عن الصندوق سوف يدخلون لعبة السلطة. وحين تسفك الدماء دون استعداد أو توازن في القوى ينفض السمار ويلغى الهامش ويثخن المجتمع المدني بالجراح وندخل مرحلة جديدة في ظل قانون الطوارئ وقانون الارهاب، ونجهض مرحلة تتنامى في ظل النضال السلمي والديمقراطية.

وهناك محذور لابد وأن نتنبه له فحين لا يكون هناك استكمال للانفراج السياسي على مستوى القضية الجنوبية فسوف نواجه ما أشار إليه الاستاذ محمد باسندوه في مقابلته في صحيفة «الوسط» (الأسبوع الماضي) حيث يقول: «إذْ يمكن أن يؤدي استمرار الحراك الشعبي الجاري في المحافظات الجنوبية والشرقية الناجم عن الشعور بالغبن والاقصاء والتهميش إلى مقاطعة معظم المواطنين فيها لعملية الاقتراع ما قد يعتبر دليلاً على أنهم يرفضون الوحدة»، ويضيف الأخ باسندوه: «حتى لو شاركت أقلية من المواطنين في الادلاء بأصواتهم فإن امتناع الأكثرية سوف يعطي إنطباعاً بأنهم ضد الوحدة باعتبار الانتخابات العامة نوعاً من الاستفتاء الشعبي».

ما يقوله الاستاذ باسندوه صحيح، وبالتالي فإما وأن يستكمل الانفراج السياسي ليشمل الشمال والجنوب وإما وأن تقاطع الانتخابات في مظهر وحدوي يشمل الشمال والجنوب مما يؤكد أن الازمة أزمة سلطة لا أزمة وحدة.

لقد كنت دوماً أميل إلى المشاركة في الانتخابات تحت أي ظرف بهدف ترسيخ النهج الديمقراطي، وتنمية الوعي الشعبي، وتدريب الكوادر الحزبية على مخاطبة الناس وكسبهم وتعبئتهم وفرصة للأحزاب لتقديم نفسها وبرامجها للناس كبديل لما هو قائم. لكن حين تصبح الانتخابات في ذهن الناس قاعدة لإعادة إنتاج الفساد والمفسدين وأداة لتزييف الوعي، سوف يصل الناس إلى أن الديمقراطية كلام فارغ والانتخابات وسيلة فاشلة لصناعة التغيير، وبذلك لا نرسخ النهج الديمقراطي وإنما ندمره ولا نساهم في رفع الوعي وإنما نزيفه، ولا ننمي الأحزاب وإنما نجعل الناس تراها أداة السلطة للضحك على الناس في الداخل والخارج. وبذلك فإن الأحزاب بالمشاركة في مثل هذه الانتخابات لا تقوم سوى بالاحتفال بإعادة إنتاج الفساد في شكل ديمقراطي زائف، وعليه تصبح المقاطعة الايجابية هي الخيار الأفضل.

لاخيار سوى الضغط على النظام لتحقيق إنفراج سياسي كامل على مستوى الشمال والجنوب ابتداء بإطلاق جميع المعتقلين على ذمة حراك الجنوب أو حرب الشمال وإصلاح النظام الانتخابي وآلياته بما يضمن التعبير عن الارادة الحرة للشعب، أو لندع الحصان يتنافس مع ذيله وتتجه الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وكل القوى الديمقراطية للالتحام بالجماهير في مسيرة نضال سلمي متصاعد يفقد نظام الفساد كل مبررات وجوده.

وإذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلابد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي
ولابد للقيد أن ينكسر

وصدق الله القائل: «وما كان ربك يهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون».

2008/8/4.

هيئة الدفاع عن الخيواني:

حبسه غير قانوني، وتزوير الحكم فعل جرمي أخرق

■ ولاية القاضي ترتفع فور النطق بالحكم، بحيث لا يجوز له، بعد النطق، تعديل الحكم، أسباباً ومنطوقاً، حذفاً أو إضافة

■ إضافة فقرة إلى منطوق الحكم تمثل تزويراً في محرر رسمي ونتدارس الخيارات الممكنة مع موكلنا

بيان صادر عن هيئة الدفاع عن الكاتب الصحفي، الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني

تود هيئة الدفاع عن الكاتب الصحفي الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني أن تعلن، بمسؤولية، عدم قانونية حبسه، باعتبار الآتي:

- أن الرجل وبعد أن اقتحم منزله واقتيد قسراً إلى مقر النيابة الجزائية المتخصصة، بالطريقة التي يعرفها الجميع، كان قد أودع الحبس الاحتياطي على ذمة تهمة لم تكن قد وجهت إليه حينها. وعندما أحيل إلى المحاكمة أفرج عنه من قبل رئيس المحكمة الجزائية السلف، القاضي نجيب القادري، اعتداداً بالأسباب التي ابتنى عليها طلب الإفراج، ومنها الأسباب الصحية، كونه يعاني من أمراض القلب، بحسب التقرير الطبي المقدم صورة منه كمستند لطلب الإفراج، وبالضمان التجاري الأكيد. وأيّد قرار الإفراج هذا استئنافاً بموجب قرار الشعبة الإستئنافية الجزائية المتخصصة، القاضي برفض استئناف النيابة بخصوصه وتأييد قرار الإفراج الابتدائي ذاك، للأسباب التي قام عليها.

- في جلسة 9/ 6 الماضي، المحددة للنطق بالحكم، والتي مثلت بالنسبة لموكلنا، بالنظر إلى ثبوت براءته مما نسب إليه عسفاً وظلماً، جلسة للنطق بالظلم، سارعت النيابة الجزائية المتخصصة إلى الأمر بإلقاء القبض عليه من قاعة المحكمة عقب النطق بالحكم بفقراته الست عشرة، ومن ثم إيداعه السجن المركزي، دون سند من القانون. وبالمخالفة لمقتضى قرار الإفراج المؤيد استئنافاً، المذكور آنفاً. ذلك أن الحكم المنطوق به في تلك الجلسة، لم يشتمل على وصف النفاذ المعجل، وقد تمثل رد وكيل النيابة الذي اعترضنا لديه على أمره ذاك، بأنه آنئذ، بصدد تنفيذ حكم، بينما رد رئيس النيابة الذي تظلم لديه عُدد من الصحفيين فيْ يوم الجلسةه بأن أحكام المحكمة الجزائية المتخصصة مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون، وهو غير صحيح مطلقاً. في حين رد رئيس المحكمة، مصدر الحكم بما نصه "أنا انتهت ولايتي"، وهذا صحيح طبعاً؛ إذ المعلوم أن ولاية القاضي -أي قاض- ترتفع فور النطق بالحكم، وتصير علاقته بالحكم المنطوق به، بمجرد الانتهاء من النطق به، تماماً كعلاقة الغير به، بحيث لا يجوز له، بعد النطق، تعديل الحكم، أسباباً ومنطوقاً، حذفاً أو إضافة، بأي حال من الأحوال. لذلك، أي لأن النيابة سارعت إلى إلقاء القبض على موكلنا على الرغم من أن الحكم لم يشتمل على وصف النفاذ المعجل، توجهنا إلى فضيلة النائب العام نشكو إليه تصرف النيابة ذاك، فأفادنا حينها بأنه سيأمر بالإفراج عن موكلنا فوراً، ما لم يكن الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل، فأكدنا له أن الحكم، فعلاً، لم يتضمن وصف النفاذ المعجل، وقدمنا لفضيلته شريط فيديو، يثبت بالصورة والصوت وقائع جلسة النطق، وخلو الحكم المنطوق به من ذلك الوصف. وبعد أسبوعين من التردد والمتابعة، فوجئنا، بل صعقنا، عندما أبلغنا فضيلة النائب العام بأن الحكم مشمول بالنفاذ المعجل وقدم لنا صورة لمزعوم محضر جلسة النطق بالحكم، متضمناً فقرة مضافة هي الفقرة (17) والتي تنص على أن "يتم إعادة جميع المتهمين المفرج عنهم إلى السجن لشمولية الحكم بالنفاذ المعجل"!! ما يعني أن إضافة الفقرة 17 قد تمت لغرض تبرير وتسويغ تصرف النيابة التعسفي أصلاً، المتمثل بالقبض على موكلنا وإيداعه السجن المركزي؛ بدليل الآتي:

- أن الحكم المنطوق به في الجلسة لم يتضمن سوى ست عشرة فقرة، وهذا ثابت في تسجيلات العديد من القنوات الفضائية والوسائل الإعلامية الأخرى، وهي تسجيلات مأذون بها من قبل رئيس المحكمة، رئيس الجلسة، نفسه. وبشهادة جمع غفير من الصحفيين والحقوقيين والسياسيين الذين حضروا جلسة النطق تلك.

- أن أسباب الحكم المتلوة في الجلسة، وكما هي الآن بعد تحرير النسخة النهائية للحكم لا تتضمن أي إشارة لجهة تسويغ اشتمال الحكم على النفاذ المعجل، على نحو ما يتطلبه القانون بنص المادة 6/475 إ. ج.

- إن الفقرة الأولى من منطوق الحكم تقضي بإعدام المتهم الأول، قصاصاً وتعزيراً كما قيل. ويستحيل عقلاً ومنطقاً وقانوناً، اشمال الحكم على النفاذ المعجل في هكذا حال!!

وعلى الرغم من أن خبر تلك الإضافة قد نزل على هيئة الدفاع نزول الصاعقة، بالنظر إلى الخطورة البالغة لتلك الإضافة، من حيث كونها تمثل تزويراً في محرر رسمي، وهو فعل جرمي، أخرق وشائن، غير مسبوق، في حدود علمنا على الأقل؛ إلا أن هيئة الدفاع، لم تتعامل مع الأمر بمنطق ردود الأفعال المتسرعة والمتشنجة عادةً، بل ارتأت التريث، مراعاة منها لاعتبارات عديدة، فما من إنسان سويّ يرغب أو يسر أن يوصف القضاء في بلده بالتزوير. ولذلك أحجمت عن الإدلاء بأي تصريح حول الموضوع، مثلما أحجمت عن اتباع أي من الخيارات العديدة الممكنة والتي من شأنها أثارة الموضوع وكشفه (كسلوك طريق دعوى المخاصمة أو الشكوى... الخ) وتعاملت مع تلك الإضافة كواقعة مادية مجردة ولجأت إلى سلوك طريق القضاء ذاتها، إذ تقدمت إلى الشعبة الإستئنافية الجزائية المتخصصة، بطلب مستعجل لوقف تنفيذ الحكم الابتدائي، وأرفقت بهذا الطلب شريط فيديو يسجل وقائع جلسة النطق بالحكم وبثبت بالصورة والصوت عدم اشتمال الحكم لما أسمي بالنفاذ المعجل، وبحسبان أن هذا الطلب سيوفر فرصة ثمينة، لقضائنا المبجل لإزالة الخطأ وتصحيح الصورة. وكان المتعين على عدالة الشعبة نظر هذا الطلب والفصل فيه وفق قواعد القضاء المستعجل، أي البت فيه خلال 24 ساعة (م 243/ مرافعات) وكنا نأمل، ونتوقع، أن يستجاب للطلب بحيث يؤمر بوقف التنفيذ، ويسدل من ثم الستار على واقعة التزوير تلك؛ حرصاً على سمعة القضاء، وعلى ثقة الناس به، المتأكلة أصلاً، وإعمالا لأحكام القانون أساساً.

غير أن الشعبة وبعد أن كانت قد حددت جلسة يوم الثلاثاء الماضي (الموافق 29/ 7/ 2008م)، لنظر الطلب والفصل فيه، كما يفترض، فاجأتنا بعقد الجلسة لنظر موضوع الدعوى، وأغفلت أو تغافلت عن طلبنا المستعجل ذاك بكل ما قام عليه من أسباب وأسانيد، إذ قررت تأجيل البت فيما وصفته بطلب الإفراج إلى ما بعد الإجازة القضائية، هكذا وكأن الطلب المعروض عليها يتعلق بطلب إفراج عن متهم محبوس احتياطياً، لا بطلب وقف تنفيذ حكم ابتدائي يتوجب الفصل فيه وفق قواعد القضاء المستعجل.

الأمر الذي لم يعد معه أمامنا من سبيل سوى الإعلان، بمسؤولية، وأسف، بأن إيداع موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، السجن المركزي، تم من قبل النيابة الجزائية المتخصصة، بالمخالفة لأحكام القانون، وسوغ وبرر، لأحقاً، بمقتضى فقرة مزورة في الحكم. وأن الهيئة تتدارس الآن كافة الخيارات الممكنة بالتشاور مع موكلها، باعتباره المعني بالأمر وصاحب القرار في خصوصه. وإذ تعلن ذلك، تدعو هيئة الدفاع نقابة الصحفيين اليمنيين وكافة الفعاليات المدنية، الحقوقية، والسياسية، وغيرها من فعاليات المجتمع المدني عموماً، إلى التضامن الواسع والجاد إزاء هذه القضية، لاسيما وأن الأمر ما عاد يخص أ/ عبد الكريم الخيواني وحده، بل يمس الشرعية القانونية في البلد برمتها.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

هيئة الدفاع عن الكاتب الصحفي أ/ عبد الكريم الخيواني

المحامون: هائل سلام، نبيل المحمدي، محمد المداني

صنعاء في 2008/8/3م.

■ ندعو نقابة الصحفيين وكافة الفعاليات المدنية والحقوقية والسياسية إلى التضامن الجاد، لاسيما وأن الأمر ماعاد يخص عبدالكريم الخيواني وحده، بل يمس الشرعية القانونية في البلد برمتها

من قارئ لم يعد يستوعب سلوك المعارضة إلى رئيس التحرير

ماذا يفعل الانسي في حضرة الرئيس

● الرئيس

● الآنسي

أخي الحبيب

لم أعد قادرا على استيعاب ما يقال وما يعمل في هذه البلاد.

حوار أحزاب المشترك، صار تكرارا لعصور العمل السري. بل صار أشبه بممارسة العادة السرية، بعيدا عن الأضواء حتى لا يتملك ممارسها شعور بالآثم أو النقص.

هل لك أن تشرح لي ما يفعل عبدالوهاب الآنسي، أمين عام التجمع اليمني للإصلاح ورئيس اللقاء المشترك، في حضرة رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام؟!

أليس من السخرية الحديث عن أن الآنسي لا يريد أن يحاور المؤتمر، باعتبار بعض قياداته مجموعة من السفهاء، ويفضل على ذلك الحوار أو التواصل مع رئيسهم، باعتباره حكما بين السلطات والأحزاب!!

هذا دجل وكذب وتزييف للواقع...

على الجميع الاعتراف بأن الحوار أو التواصل، إنما يجري بين "الإصلاح" (وله مصالحه وأهدافه وغاياته) وبين مالك البلاد. والعملية ستكون قسمة ضيزى بين شريكين اختلفا يوما على الغنائم، وتوزعا البلاد، تحت أسماء ومسميات يدركان لوحدهما كيف تفكك شيفرتها!

الحديث السمج عن تصحيح العملية الانتخابية، هو محاولة مكشوفة لانتزاع أي حصة من أُضحيات الوطن، شماله وجنوبه، كأنما الوطن قد انتهت مآسيه وأحزانه ولم يبق له إلا الولوج الى الانتخابات، التي ندرك أنها لن تصل إلا بالغث، الذي ترضى عنه القيادات التي وصفها الآنسي بالسفيهة، في ظل إدارة لا تحترم دستورا صاغته على مقاسها، وقوانين فصلها غانم والوزير.

هل تصدق أن إعلان وقف حرب صعدة، رغم قناعاتي الكاملة به، صار يمثل عندي هاجسا مرعبا؟ ذلك أني لم أعد أتوقع أن أي صفقة تمت بين الحاكم ورعيته، كانت صفقة وطنية وتعني الوطن برمته.

تذكر كل صفقات الحاكم الماضية.

كانت كلها لإطالة أمد عمره في الحكم، وتسوية الملعب لورثته.

صفقة الوحدة، كانت مدخلا وطنيا لبسط السطوة على مجمل الأرض. فهل تحققت أحلام العامة من المواطنين؟

صفقة حرب 94 مع الإصلاح والجهاديين والسلفيين وبقايا الزمرة، جاءت تتويجا فاضحا لأهداف لم تكن تخفى على أحد.

ثم أعد الذاكرة الى ما يطلق عليه الآنسي "صفقة من أجل الوطن"!

تعديلات الدستور منذ صيف 94 وحتى يومنا، كلها كانت من أجل "وطن" عبدالوهاب الآنسي.

اقتسام الأراضي في حضرموت وغيرها، كان أيضا من أجل "الوطن".

"شركة المنقذ" كانت هي الأخرى من أجل "الوطن".

المساهمة في تأسيس جامعة الإيمان، هي صفقة من أجل "الوطن".

مشاركة المعارضة في انتخاب عضو في المؤتمر نائبا لرئيس السلطة التشريعية، هو الآخر صفقة من "الوطن".

يا سامي

هل بقي في جسد الوطن النازف، والمواطنين المثخنين بالجراحات والكوارث والأوجاع، متسع لصفقة جديدة يريد أن يمررها البعض على أنها صفقة "من أجل الوطن"؟!

أزمة في

(تتمة الصفحة الأولى)

المستويات العليا للمشترك، لكنها قالت إن الاجتماعات المتواصلة لهيئات المشترك خلال الأيام الماضية استطاعت تفادي أية تداعيات سلبية إضافية.

وكانت مصادر معارضة نفت نهاية الأسبوع الماضي وجود أي اتفاق بين السلطة والمعارضة بشأن تعديل القانون.

لكن المؤتمر الشعبي (الحاكم) كشف عن قيام الآنسي بالتوقيع على ما وصفة بوثيقة اتفاق، تضع حداً للخلافات بين الجانبين.

وقالت مصادر معارضة إن الآنسي وقع على اتفاق بشأن بندين فقط، لكنه أتبع توقيعه بشرط أن يُعرض الاتفاق على المشترك.

ويرأس الآنسي المجلس الأعلى للمشترك الذي سبق أن كلفه بمهة التواصل مع الرئيس علي عبدالله صالح، بعد وصول الحوار بين السلطة والمعارضة إلى طريق مسدود قبل شهرين.

وقلّلت مصادر المعارضة من أهمية توقيع الآنسي، ورجحت أن تلتحق كتلتا الاصلاح والناصري في البرلمان بموقف كتلة الاشتراكي «التي فازت بالجائزة»، على حد تعبير قيادي رفيع في المشترك.

الوثيقة التي وقع عليها الآنسي تحتوي على فقرتين فقط تتعلقان بالموطن الانتخابي، تنص الأولى على تعديل الفقرة 6 من البند ب في المادة 12 من قانون الانتخابات، والمتعلقة بالحذف والإضافة من السجل الانتخابي، بحيث قصرت الحق في الإضافة إلى أولئك الذين نقلوا أسمائهم إلى الدوائر التي يقع فيها مقر الاقامة الدائمة للناخب أو مقر العائلة، ما يعني إلغاء مكان العمل كموطن انتخابي في هذا البند فقط.

ومعلوم أن المشترك يطالب بعدم اعتبار مكان العمل موطناً انتخابياً، أي أن الفقرة أعلاه لا تلبي مطلبه.

والفقرة الثانية في الاتفاق تتعلق بعدم اعتبار مقر العمل موطناً انتخابياً بالمطلق، ولكن من بعد انتخابات 2009.

وقال مصدر حضر لقاء المجلس الأعلى للمشترك أمس إن الإشتراكي عرض مبررات قوية لموقف كتلته البرلمانية، وإن أياً من أعضاء المشترك لم يعترض على تلك المبررات.

ورجّح المصدر تعليق مناقشة المشروع الذي أحاله البرلمان إلى اللجنة الدستورية مجدداً، خصوصاً بعدما تبين أن التعديلات لا تعكس توصيات الاتحاد الأوروبي ومطالب المعارضة، كما زعمت الحكومة في مذكرتها إلى البرلمان.

والتقى الرئيس صالح ممثلين عن المعارضة عدة مرات خلال الأسبوعين الماضيين. وبحسب مصادر خاصة فإن الرئيس طلب من المعارضة بحث موضوع التعديلات الدستورية التي اقترحها، مع المؤتمر الشعبي.

وبشأن مطلب المعارضة الإفراج عن المعتقلين الجنوبيين، فقد فاجأ الرئيس المعارضة بقوله إن أمر الإفراج عن المعتقلين رهن بموافقة نائبه اللواء عبدربه منصور هادي، الذي رأس لجنة حكومية مصغره في مارس الماضي تولت التعامل مع الحراك الجنوبي. وطبق المصادر، فإن الرئيس طلب في آخر لقاء جمعه بممثلي المعارضة، إمهاله عدة أيام إلى حين عودة نائبه من زيارة علاجيه في الخارج، لكي يتمكن من الإفراج عن المعتقلين.

واستغرب محمد غالب أحمد رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الاشتراكي في تصريحات صحفية ما قاله رئيس الجمهورية لقيادة اللقاء المشترك بشأن السجناء السياسيين وتأكيده بأن ملف السجناء لدى نائبه وبأنه ليس لدى الرئيس أي مانع من اطلاقهم، إلا أنه من الأفضل الانتظار حتى عودة نائبه من العلاج في الخارج لكي يبت في الأمر. وخاطب الرئيس قائلاً: طالما واوامر الاحتجاز صدرت من قبلكم والتنفيذ تم بواسطة نائبكم فما الذي يمنع فخامتكم من اصدار أمر الافراج، ولدي الثقة التامة أن الأخ النائب سوف ينفذ توجيهاتكم فوراً حتى وإن كان في أقاصي الدنيا، مع تمنياتنا له وللسجناء السياسيين المرضى بالصحة والعافية.

وأضاف: «استناداً إلى موقف الامانة العامة للاشتراكي أمس الثلاثاء أوكد أن أي حوارات مسلوقة قبل البدء ولو خطوة اولى في إطار تطبيع الأوضاع السياسية في جنوب البلاد ممثلة باطلاق سراح كافة السجناء السياسيين يجعل حزبنا في حل من أية نتائج لمثل هذه الحوارات الاستثنائية».

إلى ذلك أبدت المصادر مخاوفها من تداعيات أنهيار الحالة الصحية للعديد من المعتقلين في الأمن السياسي. وأشارت على وجه الخصوص إلى محمد مفتاح رئيس مجلس شورى حزب الحق الذي زارته زوجته أمس، وبدا في حالة صحية متدهورة، جراء تعذيبه، وإضرابه عن الطعام.

وأبدت المصادر قلقها على حياة حسن باعوم الذي اعتقلته السلطات في 31 مارس الماضي، ويعاني من مشاكل في القلب والكلى، والمحامي يحيى غالب الشعيبي الذي يعاني من فيروس الكبد.

مفتاح يظهر

(تتمة الصفحة الأولى)

آخرون يراقبونه.

ولحظة اقترب من زائرتيه وقعت الواقعة. لم يتعرف عليهما.

وحسب، زوجة مفتاح، فإنه بدا عليلاً ومصفراً، فقد نصف وزنه وصوته لا يُكاد يُسمع.

مفتاح الناشط السياسي والحقوقي يحرم من ادنى الحقوق في معتقله. تقول زوجته: «ما بيخلوه يدخل الحمام إلا وقد هانوه وبهذلوه ويدخل مرة واحدة في اليوم لمدة دقيقتين ويجلس باب الحمام مفتوح».

على ما تعتقد جميلة فإن إضرابه عن الطعام منذ فترة هو أحد الأسباب الرئيسية في تدهور صحته. قبل أن يضرب عن الطعام كان يصرف له يومياً «حبة كدم وقطعتين بطاط و ملعقتين رز لثلاث وجبات».

لم تصمد أميرة أمام الحالة السيئة لوالدها. كانت تبكي عاجزةً عن الكلام حتى بعد عودتها إلى البيت بساعتين.

استطاعت جميلة (زوجة مفتاح) من الوصول إلى زوجها أخيراً. كانت قد زارت مقر الأمن السياسي أكثر من 20 مرة خلال الشهرين الماضيين دون طائل. وقد قررت أمس أن تجازف، فتجاوزت موظفي الاستعلامات، واقتربت من شباك الزيارة، كأي زائرة أخرى. وهناك أمكن لها أن تمسك بالمستحيل: شاهدت زوجها، لكنه كان خائر القوى، معذب، مشتت ذهنياً، هزيل البنية. كان مشهده صاعقاً.

وبعد ربع ساعة غادرت الزوجة والأميرة الصغيرة، مكان الزيارة، وطرقتا مكتب الاستعلامات، وهناك سألتا الموظف عما إذا كان محمد مفتاح في قائمة المعتقلين. أجابها الموظف النابه: لا!

أبناء مفتاح (طه 14 عاماً، وامير الدين 12 عاماً) كانا بانتظار الخبر الجميل من والدتهم، بيد أن فرحتهم تبددت عندما عرفوا الوضع الصحي لوالدهم.

تبدي جميلة قلقاً شديداً من الحالة الصحية لزوجها وتطالب الجهات المسؤولة بالإفراج عنه قبل أن يصيبه أي مكروه. وقبل أن يتفاقم وضعه الصحي.

تقارير عن

(تتمة الصفحة الأولى)

"النداء" تلقت معلومات من أسر بعض السجناء من المتهمين بتشكيل خلايا تابعة للحوثي، أفادت عن قيام مجموعة من عساكر الحماية الأمنية للسجن المركزي باقتحام العنبر27 أثناء نوم السجناء بعد منتصف ليل الثلاثاء وأنهالوا عليهم بالهراوات ما أدى إلى وإصابة 5 بجروح.

وقال أقارب لبعض السجناء إنهم لم يتمكنوا اليوم الأربعاء من زيارتهم في السجن، رغم أن الأربعاء أحد الأيام المخصصة لزيارة المتهمين بالحوثية

وناشدت أسر السجناء وزارة حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية التدخل لرفع الأذى عن ذويهم في السجن.

حملة أمنية

(تتمة الصفحة الأولى)

وتزامن إنعقاد الدورة مع تظاهرة سلمية لسكان حي الطمسي أكبر أحياء مدينة زنجبار للمطالبة بمياه الشرب المقطوعة عنهم، حيث سعى المتظاهرون إلى إيصال رسالتهم لقيادة المحافظة مع انعقاد دورة المجلس المحلي، ولم تكلف قيادة المحافظة والمجلس المحلي نفسها النزول إلى المواطنين وتلمس احتياجاتهم، واكتفت بما قامت به الأجهزة الأمنية من قمع للمتظاهرين الذي أصيب منهم أثنان هما: صلاح الشريعة، وعمار الزبيدي، جراء استخدام الرصاص الحي الذي تم توجيهه نحو المتظاهرين، وكذا اعتقال محفوظ محمد عبدالله فارع عضو المجلس المحلي لمديرية زنجبار ممثل حي الطميسي في المجلس الذي ما يزال رهن الاعتقال.

محنة أسرة

(تتمة الصفحة الأولى)

حتى سلاح أبيض تم ضبطها في المطبعة، أو في منازل أفراد الخلية المزعومة.

وحسب مصدر مقرب من الأسرة التي تنكّل بها الأجهزة والاعلام الموالي لها، فإن الكتب التي يتحدث عنها الإعلان الرسمي هي كتب دينية بعضها قديم، وبعضها تم اقتناؤه من معارض الكتاب التي تقيمها الجهات الرسمية في صنعاء وعدن.

تقع مطبعة الحظ (العاثر) أمام ملعب الحبيشي بمدينة كريتر- عدن. وتم أولاً اعتقال أبناء الأسرة التي تملك المطبعة ولاحقاً اعتقلت الأجهزة آخرين قالت انهم متورطون في نشاط إرهابي لصالح الحوثي.

هذه قصة غير قابلة للتصديق، وقد أظهرت تطورات الأيام الأخيرة بعض خيوط القصة الحقيقية. فبحسب المصدر المقرب من الأسرة فإن أحد المعتقلين تم استجوابه من قبل الأمن والنيابة الجزائية بخصوص حوالات مالية لغرض إعادة بناء مسجد الحسيني في شارع العيدروس بعدن.

عدن مدينة ثرية في تنوعها، وجزء أصيل من نسيجها هم من أتباع المذهب الاثنى عشري. وعلى مدى قرون غزلت المدينة سكانها من مختلف العناصر والطوائف والبقاع، في نسيج مديني عصري واحد.

الأجهزة الأمنية لاتفقه تاريخية المدينة، وبعض المسؤولين الأمنيين يتعاملون مع أبناء عدن على أنهم جيوب لدول أجنبية، من اندونيسيا مروراً بالهند وإيران وحتى الصومال.

لكن المسألة ليست بريئة، والأجهزة ليست جاهلة إلى الحد الذي تنزلق بعده إلى هذه السقطة الأمنية التي ستسجل كواحدة من أفظع ما شهدته عدن على مر تاريخها.

وبحسب مصادر محلية في عدن، فإن «جمعية الأثني عشرية»، وهي جمعية محلية لم يُسجل ضدها أي نشاط دعوي أو سياسي منذ تأسيسها، تساهم في إعادة بناء مسجد الحسيني في العيدروس. وقد تلقت تبرعات ومساعدات من جمعيات خارج اليمن، وذلك بطريقة قانونية تم فيها استيفاء كافة الاجراءات القانونية. كما أن الحولات التي تسلمتها الجمعية وردت بطريقة مشروعة ومسجلة.

وقد بدئ بالعمل بموجب تراخيص وتصاميم معمدة من مكتب الأشغال العامة ومكتب الأوقاف.

العمل الذي بدأ في 2004 مالبث أن توقف بعد أن تدخل أشخاص، يتردد أنهم نافذون، بادعاء ملكية دكاكين تقع في الجزء الأرضي من المبنى. وأصر هؤلاء على الاستحواذ على عائد إيجارات 4 من الدكاكين.

باستثناء الإرهاب الذي تمارسه الأجهزة ضد أسرة عدنية، لا شبهة إرهاب فيهما يجري في عدن، وحسب مصادر محلية تعرف أسرة أصحاب مطبعة الحظ فإن الغرض من التهم الخرافية المفبركة هو الابتزاز.

وكانت أمهات وأخوات وزوجات المعتقلين من أسرة لالجي، ناشدن «الرئيس والوالد الحنون» علي عبدالله صالح بتوفير الحماية القانونية لأقاربهم المعتقلين.

وذكرن في رسالة المناشدة التي نشرتها «النداء» في 16 يوليو الماضي أن أسرة لالجي تعيش محنة أليمة جراء التعسف الذي لحق بأبناء لالجي: عادل ونادر وعبدالكريم. وأشرن بوجه خاص إلى معاناة أسر العاملين في المطبعة جراء تعطيلها.

وأسس عبدالكريم لالجي مطبعة الحظ مطلع الاربعينات من القرن الماضي، ويُعد من رواد الطباعة وتجارة المواد المكتبية في عدن.

وعلى مدى 3 أجيال تمكنت الأسرة من تحقيق سمعة طيبة في المدينة، ولم يسبق أن تعرضت إلى محنة مماثلة، أو «لأي مساءلة حتى في ظل الحكم الشمولي في الجنوب سابقاً»، بحسب ما ورد في مناشدة الأسرة.

وتم اعتقال أبناء الأسرة الثلاثة في 9 يونيو الماضي. وفي 3 يوليو تم إلقاء القبض على 5 آخرين من العاملين في المطبعة بتهمة الحوثية.

المحامي خالد الآنسي الذي تم توكيله من الأسرة قال لـ«النداء» مساء أمس إن ما تتعرض له الأسرة من تنكيل يعتبر بلطجة من الأجهزة الأمنية التي تتصرف خارج المشروعية الدستورية والقانونية، لافتاً إلى إخفاء الضحايا من أفراد الأسرة طيلة الشهرين الماضيين، وعدم تمكينهم من التواصل مع محاميهم أو أسرهم.

الآنسي إذ أشار إلى أن الأجهزة لم تمكنه من الاطلاع على ملف القضية، ولم توجه حتى الآن أية تهم للمعتقلين، شدد على أن التحقيقات التي تجريها أجهزة الأمن مع المعتقلين لا تتوافر على المشروعية لأنها تمت بالمخالفة للقانون، وخلص إلى أن التحقيق ينبغي أن يكون مع المتورطين في أجهزة الأمن الذين فبركوا التهم للمعتقلين.

السمن والصابون تنفذ برنامج مكافحة البعوض الناقل للملاريا

نفذت الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون إحدى شركات مجموعة هائل سعيد خلال الشهر الماضي حملتها الدورية لمكافحة البعوض الناقل لمرض الملاريا وذلك في إطار الجهود الإنسانية التي تقدمها الشركة للمجتمع المحلي والقرى المجاورة لها.

هاني عبد الجبار هائل – نائب المدير العام قال أن الشركة رصدت خلال العام الجاري 2008م قرابة نصف مليون ريال لدعم هذا البرنامج وتجهيز الفريق الفني المكلف بهذه المهمة التي تغطي مساحة 250 كيلو متر مربع من مساحة المناطق المجاورة للشركة وتستمر الحملة شهر وعشرة أيام.

الحملة تنفذ بالتعاون مع إدارة البرنامج الوطني لمكافحة الملا ريا بمحافظة تعز

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

وداوني بالتي كانت هي الداء..

الشيخ الزنداني يعالج مرضى الإيدز على طريقة أبي نواس

مروان الغفوري
thoyazan@hotmail.com

يحدث أحياناً أن تمر في شارع جمال، بصنعاء. على الطرف المقابل لك يمر شاب وسيم، بسكسوكة أنيقة وبنطال جينز ضيّق. ينظر إليك بود غريب. وقبل أن تفهم ما الذي يحدث، يلوّح إليك بيده اليمنى، بينما تحتبس سيجارة غالية الثمن في يده اليسرى. آه، لو كانت معلوماتي عن السجائر كافية!

أنتَ تتذكره الآن، يا إلهي! إنه الشخص نفسه الذي رأيته صباح هذا اليوم في جامعة الإيمان يتلقّى جرعته المائة، الجرعة العلاجية التي من المفترض أن تحمله خطوة جديدة في اتجاه الشفاء.. قال يعني! لم تكن تعرف صباح هذا اليوم طبيعة مرض هذا الشخص حين رأيته لأول مرّة. بيد أن صديقك المصاب بفيروس الكبد الوبائي، الذي ترافقه أحياناً في رحلاته الصباحية إلى الجامعة، أكّدَ لك أنه قرأ اسم هذا الشخص وبجواره: الحالة إيدز.

ماذا تتذكر الآن؟ الشخص الآخر، الذي بادلك التحية نفسه منذ يومين في حديقة السبعين، وهو يتابّط فتاة تبدو عيناها البنيّتان وحسب، وحيّاك بالدرجة نفسها من الود على طريقة: إن المصائب يجمعن المصابينَ. أنت لستَ مصاباً بالإيدز، إذ كل ما في الأمر أنك مجرد فضولي، تذهب أحياناً إلى جامعة الإيمان لمشاهدة هؤلاء الناس المصابين الذين حسبوك بحسن نية واحداً منهم. صديقك الذي رافقته لمرات عديدة في هذه الرحلات الفضولية يحكي مواقف مشابهة. عن الفلسطيني الذي يسكن في الدور الرابع في مبنى مجاور له، السعودي الذي يقضي يومين من كل أسبوع في إب، والعماني الذي يعرف كل سنتيمتر بين عدن وصنعاء. كل هذه النماذج تزور جامعة الإيمان بشكل دوري لجرعاتها المقررة من علاج الإيدز. وغالباً ما يتحدّث جيرانهم عن أن الأشرطة "المخلّة" التي عرضها مؤسسو ملتقى الفضيلة على رئيس الجمهورية هي من بطولة هذه النماذج التي تزور جامعة الإيمان للخلاص من الإيدز. لقد سبق أن زارت هذه النماذج البشرية كل العالم والتقطت فيروس الإيدز -نقص المناعة المكتسبة- بالبطّال وغير البطّال، وها هي تفد على صنعاء للخلاص. وحسب المنايا أن يكنّ أمانيا. صنعاء التي لا يهمها ما إذا كان فيروس الإيدز يخرج حتى مع زفير الوافدين على مطارها الدولي. صنعاء تعنى بشيء واحد فقط، ألا يكون بحوزتك وأنت تجتاز حواجز المطار منشور ورقي فيه صورة فوتوغرافيّة على الغلاف ليست شديدة الأناقة للسيد الرئيس، أو مقالة حادة عن اليمن الجديد كتبها شخص مصاب بعاهات اليمن القديم إلى الآن.

يقول مريض الإيدز في لاوعيه: بالمرّة، لا بأس من تأديب خَلق الله عملاً بمبدأ الحقد البشري الفطري (ايش معنى إحنا؟). فالمصاب والمكلوم مسكون عادة بموقف احتجاجي ضد الكون والأقدار وغير المصابين. ويردد في خلوته: الموت مع الجماعة رحمة. في الوقت نفسه، يرشّح المجتمع موقفاً احتجاجيّاً شرساً ضد المصاب بالإيدز، ويتم التعامل معه كمثل بعير طرفة ابن العبد، الأجرب (وأفردت إفراد البعير المعبّد). بمعنى أن المصاب بالإيدز تجري عملية تغيير سريعة لهيئته الاجتماعية من قبل الآخرين بحيث يبدو في النهاية كما لو كان لعنة سقطت سهواً من مكان بعيد. هذا النفي الإجتماعي العنيف للمصاب بالإيدز يحصد موقفاً ضد اجتماعي، بحسب قانون نيوتن الأول، من قبل المصاب تجاه الجماعة البشرية التي تحيط به. عند هذه المعركة التحتية المعقّدة يمكن أن نفهم إصرار الكثيرين من مرضى الإيدز على أن يصيبوا في طريقهم أكبر قدر من البشر، بتوافرهم على قصد جنائي من الصعب تجاهله. تحوّل عدواني على مستوى السمة الشخصيّة.

أنت تتذكر الآن زواج المصياف، وتستمع بقرف إلى قصص مليئة بالدراما والجنس بعض أبطالها من مريدي الشيخ الزنداني، من قاصدي الشفاء على يديه. لستَ متأكداً من هذا الحكم، لكن دعونا نتساءل: ماذا لو أنّ حالة واحدة فقط من حالات الزواج المختلط كانت مصابة بالإيدز؟ تشترط وزارة الداخلية فحصاً طبيّاً من

● الزنداني

طالب الزواج غير اليمني، لكن ما يحدث هو أن طالب الزواج لا يذهب إلى وزارة الداخلية طلباً لموافقتها إلا بعد أن يضع العرْس أوزاره، بأثر رجعي. واسألوا أمناء وزارة العدل!

ثمّ مشهد مليء بالسخرية والإحباط: شيخ الفضيلة الجليل يهمّه في الوقت الراهن البرهنة على نجاعة علاجه، لكي يلتفت الناس إلى كتاب الله، بحسب تبريره الشخصي لعشقه لاختراعه الخاص. وهو للمسؤولية العلمية اختراع ناجع إلى حدٍ بعيد بحسب معلوماتي ومتابعاتي لجملة الفعاليات العلمية التي أقيمت حول هذا العلاج، بالتحديد من خلال استماعي لمناقشات د. حسني الجوشعي، دكتوراه في طب الأعصاب من جامعة دندي باسكتلندا، ود. صدقي حسن.

ولا يهم بعد ذلك -طبقاً لما يحدث على الأرض- ما الذي سيحدث لخلق الله في صنعاء وغيرها بسبب وجود بؤر للإيدز معدية وعدوانية تتزايد يوميّاً. فالشيخ يطلب من المرضى فقط الالتزام بالجرعة العلاجية، مصحوبة بموعظة خفيفة عن العفاف لا تهزّ قلباً ولا تزعج فيروساً. أما موضوع الحجر الطبي الإجباري للمريض طيلة فترة العلاج في كانتونات مغلقة لحين الخلاص من الفيروس ثم إعادة دمجهم في المجتمع الرافض لوجودهم، هذا الموضوع ليس ملحّاً بالنسبة للشيخ الزنداني. سيعثر أفراد حراسة الفضيلة في الغد على امرأة تمارس الرذيلة خارج إطار الزوجية، وبدلاً من إرسالها للنيابة أو جرجرتها لغرف الحسبة الخاصة، فإنه من الملائم والإنساني والأخلاقي أن يتم اصطحاب هذه المرأة إلى الشيخ الزنداني لتلقي العلاج اللازم للقضاء على فيروس الإيدز. وبالمرّة، عليها أن تأخذ الجرعة الدوائية نفسها التي يأخذها عشيقها في عيادات الشيخ الزنداني منذ وصوله إلى اليمن، قبل ثلاثة أشهر.

ماذا لو تخيّلتَ معي هذه الصورة السينمائيّة: بقعة حمراء غاية في الصغر في خريطة كبيرة. البقعة الحمراء هي مصاب بالإيدز، والخريطة الكبيرة هي اليمن الكبير. بعمل "ريفرش" على الصفحة، تكتشف أن البقعة الحمراء أصبحت الآن عديداً من البقع الحمراء في أكثر من مكان على الخريطة الكبيرة. بعد قليل تكبُر البقعة الحمراء في الحجم، وتزيد في العدد، وتخترق مناطق جديدة بسبب التجوال الحر والمستمر لحاملي الإيدز الأثرياء في المناطق اليمنية. اليمن تحت رحمة فيروس الإيدز، هذه هي صورة الخريطة النهائية في وقت قياسي.

يعتقد الشيخ الزنداني أن فترة العلاج لا بد أن تتجاوز الثلاثة أشهر، كحد أدنى. وهو ما يعني إعطاء كل مريض إيدز فرصة وافية للعمل كبؤرة نشطة في المجتمع اليمني لا ترحم، والحسابة بتحْسب. يأخذ المريض الجرعة ثم ينطلق في تفاصيل المجتمع اليمني: الفنادق المشفرة، المطاعم، المتنزهات، المراقص، الشواطئ، صالونات الحلاقة، الباصات، المشافي، المقاهي، المباغي السريّة، حفلات الأعراس... وصولاً إلى الزواج من يمنيّات تحت إغراءات المال والسماسرة. هل يمكن أن يكون مريض الإيدز خطراً على الوجود البشري "أكتر من هيك"! الإجابة باختصار: شو بدّك أكتر من هيك! وبمناسبة الحكي أعلاه وأدناه وعلى "جنابة"، يبدو موضوع الزواج المختلط والإيدز غير ذي بال حقيقي. البال يقع هناك، في التواصل غير الشرعي، التواصل الذي دفع بمجموعة من الشيوخ إلى ديوان رئيس الجمهورية للبحث عن وسيلة، اقترحوا أن تكون هيئة ما، تمنع هكذا تواصل جنسي غير شرعي وغير أخلاقي. يخافون من غضب الله على مجتمع سيكثر فيه الخبث والخطيئة، ولم يسبق أن سأل أحدُهم نفسه: إذا لم يكن هذا الفيروس غضباً، فما هو الغضب؟ وكنتيجة للسؤال: من أولئك الأحصنة البلقاء التي سيعبر من خلالها هذا الغضب الكوني إلى المجتمع اليمني؟ لن يكفي أن نقول: إن هيئات وظيفيّة، الدولة، تتساهل مع موضوع بهذه الدرجة من القسوة والأهمية هي هيئات وظيفية عابثة وغير جديرة بحراسة شأن عام، وما يوم حليمة بسر. وأبعد من ذلك، إنها تتعامل معه بطريقة ديماغوجية، شعاراتيّة، هدفها خداع الجهات الداعمة لمشروع مكافحة مرض الإيدز عن طريق إجراءات شكلية غير عميقة مثل شعار ملصق على عمود إنارة، أو نافذة أتوبيس نقل جماعي. لا والله! وحتى حين اختلفت هذه الجهات مع الشيخ الزنداني، في بداية مشروعه، فإن اختلافها كان كاريكاتوريّاً عبر وزير الصحّة الذي هدّد وتوعّد بالثبور وعظائم الأمور. ومبرّرا لثورته على مشروع الزنداني قال الوزير إنه لم يسمح بتجريب علاج غير مختبر علميّاً على البشر. شايفين الروح الوطنية للوزير! كان رد الزنداني أغرب من ثورة الوزير الذي لم يلتفت لجانب هام من القضية يتعلق بإمكانية انتقال الفيروس بصورة عامّة عبر القادمين للعلاج. رد الزنداني على الوزير بقوله: امنعني وسأقول للناس إنك تمنع كلام رسول الله! لأن الرسول يقول "تداووا عباد الله". شو هالحكي يا عمي الشيخ؟ بعد ذلك بأيام صمت الوزير إلى الأبد، فقد استطاع الشيخ الزنداني أن يتحصل على أمر واضح من رئيس الجمهورية يطالب فيه وزارة الصحّة بالوقوف وراء مشروع الزنداني حتى النهاية. وأبعد من ذلك، كما يحكي الشيخ نفسه، أن عبدالقادر باجمال تحدّث إليه بخصوص الأرباح!

أين تقع الجهات المختصة من هذا الموضوع؟ بغبائها الخلقي الذي تمتاز به معظم السلوكيّات الرسمية تجاه أي خطر يهدد الوجود اليمني، تقرأ إعلانات تحذيرية ملصقة على أعمدة الإنارة ونوافذ الباصات: احذروا الإيدز. يتساءل المواطن العادي والمشغول بلقمة عيشه: كيف يمكن أن أحذر الإيدز؟ وربما قبل أن ينتهي من سؤاله يكتشف أن الإيدز أقرب إليه من صحن العصيد! وليس مهمّاً كيف انتقل إليه هذا المرض العنيف، لأنه أصبح الآن مصاباً بالفعل، والموتُ واحدٌ.

افتراضات علمية كثيرة تقول أن الإيدز غزا الكوكب عن طريق رذاذ كوني، معتمدةً على ما تعرفه هذه الفرضيات عن الشروط البيئية الصعبة التي وقفت وراء خروج الإيدز لأول مرّة للوجود. تنطلق الافتراضات لتزعم أكثر من أي وقت سابق أن هذا الرذاذ ربما أصاب قرداً، أو مجموعة قرود، وانتقل عن طريقها إلى الإنسان. لا أدري لماذا تحرص الفرضيات العلمية دائماً على اتهام القردة بأنها أساس المعضل المرضي، ربما كمحاولة لتشويه صورة الجد البشري وتحميله عبء نسله الإنسان - بحسب داروينية النشوء والارتقاء.

إذن، قرد واحدٌ تسبب في خراب ديار أكثر من مائة مليون نسمة في العالم. بالعودة الآن إلى الخريطة الكبيرة، التي تحوي نقطة حمراء صغيرة. كيف يمكن أن تكتسح هذه النقطة الحمراء الصغيرة خريطة اليمن الكبيرة؟ على سبيل البداية، ستمثل جامعة الإيمان القرد التاريخي الحامل للإيدز، بينما ستكون اليمن هي الكوكب الكبير. في القديم، دمر فأر سمين حضارة اليمانيين، وفي الحديث سيقضي القرد على ما بقيَ من هذه السلالة البشرية.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

قد يبدو الأمر هزليا أكثر مما يجب حينما نتخيل معا هذا المشهد:

وزيرة حقوق الإنسان، ووزيرة الشؤون الاجتماعية، وعضوة مجلس النواب وإحدى القاضيات المندرجات في سلك القضاء، فلنتخيل معا هؤلاء النساء المعينات في مراكز قيادية في الدولة والمتسنمات مناصب حساسة وإشكالية، كوزارة حقوق الإنسان وهيئة القضاء وغيرها من المواقع ذات الحل والربط، فلنتخيلهن ذاهبات لاستخراج جواز سفر أو بطاقة إثبات هوية، فيرفض طلبهن بحجة أنهن "حريم"، ويشترط على كل منهن الإتيان بمحرم ينوب عنها ويشهد بموافقته على استخراج جواز لها، ولا يهم في صفات هذا المحرم قدرته العقلية أو إمكانياته العلمية والعملية أو سنه، فربما الوصي الذكر لم يتجاوز الخامسة عشرة، أي مازال في سن الطفولة القانوني، ومازال تحت كفالة أم تعتني به؛ فما سبق ليس مهما في نظر قانون الهوية والجنسية والقائمين عليه، يكفي أن يذيل توقيع المحرم الوصي تحت جنس "ذكر" ليصبح له الحق أن يحجب الكيان الاعتباري والإنساني عن المرأة وينوب عن حضورها المادي والمعنوي. بل والمهزلة أنه يغدو وصيا على امرأة قد تكون متجاوزة له في العمر والمكانة العملية والعلمية والاجتماعية، وفي أحيان كثيرة هي متحملة مسؤولية حياته وإعاشته، ولكن هذا كله لا يشفع لها ولا يمنحها الأهلية في قوانين الجنسية وهيئة الهجرة والجوازات ومراكز استخراج بطاقات إثبات الهوية ولا في عرف العاملين فيها. وتقابل النساء في هذه الأماكن بكل عنت ويعاملن بتمييز وانتقاص مجحف، حينما استخراج وثيقة من الجهات السالفة.

وحينما نضع المسألة في محك السياق المنطقي والحقوقي تقع القوانين اليمنية ومخرجات سلوك الدولة وجهاتها التنفيذية في مأزق والتباس شديد، حيث وأنه إذا كانت النساء السالفات أعلاه يتقلدن أعلى المناصب ومواقع القرار في مؤسسات الدولة، ونائبات عن الشعب ولسان حاله في مجلس النواب والشورى، وذلك بما كفله لهن الدستور وغالب القوانين، وكإنجاز لدولة الوحدة والديمقراطية، كما يطرح في خطاب الدولة، بينما يأتي قانون الجنسية لينفي ما سبق ويهدم هذا الإنجاز ويناقض الدولة ودستورها وقوانينها ويعتبر النساء لسن أهلاً، ولا يملكن شخصيات اعتبارية مستقلة ومواطنة كاملة كما نص عليها الدستور وكفلتها لهن القوانين التي أوصلتهن إلى المناصب العليا ومواقع القرار ونائبات عن الشعب كما ذكرنا.

قد يتبادر إلى خاطر البعض أن النماذج التي سيقت كعينة للنساء لا يندرجن تحت المعاملة الانتقاصية لقانون الجنسية وقادرات بالأوامر العليا على استخراج جواز سفر وإثبات هوية خلال دقائق؛ غير أننا نتحدث عن قوانين وعن الشخصية القانونية بعيدا عن الاستثناءات الوقتية والوساطة التي لا ترسي أحقية دائمة ولا ترسخ لقوانين وحقوق مواطنة كاملة، ولن يكنّ بمأمن ولن يسقط عن هؤلاء النساء الندّيات والمستثنيات ما لصق بعامة النساء اليمنيات من امتهان وانتقاص في شخصيتهن القانونية المكتملة وحقهن الاعتباري كمواطنات وحقهن الإنساني بشكل عام.

وعليه يتوجب على الدولة إنهاء هذا التناقض الصارخ بين تطبيقات قوانينها ومخرجات توجهاتها الديمقراطية والتحديثية، بل والإسراع في إصلاح الخطأ الذي تمارسه جهات إثبات الهوية وقوانينها متجاوزة النصوص الدستورية التي تؤكد على المساواة أمام القانون لجميع اليمنيين، إناثا وذكورا، ملحقة (جهات الهوية) حيفا وانتهاكا بالنساء يتنافى ويشوه تدابير وتوجهات بناء الدولة الحديثة والتي تظهر تباشيرها في حضور النماذج النسائية أعلاه وكثيرات غيرهن في مواقع القرار والمناصب العليا وتصدير الدولة لخطاب يرافقه بعض الفعل الذي يؤكد حرصها على هذا التوجه والإنجاز. وكذلك على النساء الفاعلات والعاملات والمتصدرات في ومواقع القرار وغيرها من المناشط السياسية والاجتماعية، ألاّ يتواكلن سادرات في ما تكفله لهن مواقعهن من خصوصية واستثناء في المعاملة بل عليهن على الخصوص أن يتصدين لهذا الظلم الفادح ويأخذن على عاتقهن المبادرة بإنهائه بما توافر لهن من مقدرات وإمكانيات بحكم وضعهن الندي والاستثنائي ويبدين مسؤولية ومصداقية في تبني قضايا النساء؛ لأن حضورهن الاعتباري والفعلي حضور رامز لكل النساء وسيكون تقاعسهن ونكوصهن رامز سلبي لا نتوخاه فيهن ولا نتمناه... وحديثنا ممتد.

■●■

طق... طق

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

بالتأكيد يمكن تسخير هذه المساحة لقضايا ملحة وذات جدوى ومستفزة.

قضايا تبدأ من الحريات والتضييق الديمقراطي، وتمرير التعديلات والانتخابات، وتسييس القضاء و"تحويز" الحكم ضد الخيواني، وإنهاء حرب صعدة.

إلى تحريم الكوتا، وشماتة صحيفة "الشارع" بتمرد طلاب جامعة الإيمان على الزنداني، وزوبعة هيئة الفضيلة.

ولكن من بين هذا كله تقفز أكثر القضايا إلحاحا وأهمية، والتي ترد بشأنها الكثير من الأسئلة والاستفسارات عن معنى كلمة "طق.. طق".

لكن مساحة "طق.. طق" لا تكفي لشرح معنى الكلمة ومضمونها وجوهرها ومبناها ومتنها ودلالتها وأبعادها وتطورها التاريخي.

ولأهمية الموضوع فإن "طق.. طق" يعد بتخصيص الـ500 عدد القادمة من "النداء" لشرح معنى "طق.. طق".

سلام

المدارس الشحيحة في شبوة تدفع الضريبة أيضاً

ضحايا من جماد

■ شبوة - شفيع العبد

للثأر ضحايا آخرون غير الأرواح التي تزهق والأمهات اللاتي يثكلن، والزوجات اللاتي يرملن، والأطفال الذين ييتمون. ضحايا من الجمادات، لا تقوى على الحركة، والدفاع عنها مناط بالبشر؛ البشر الذين يجيدون فن الانتهاكات.

فإلى منهج القتل فيما بينهم، مجسدين رمزية ضد الحق في الحياة، يمارسون عدوانيتهم الهمجية ضد الجمادات، ويربطون أفعالهم تلك بالرجولة؛ الرجولة المنقوصة المشوهة التي لو كان لها لسان لتبرأت منهم وعلى رؤوس الأشهاد.

العجز وحده يقود أحدهم للانتقام من مصلحته. فما ذنب المدرسة حين تغلق أو تنسف بعبوات تدميرية!؟ وما الجرم الذي ارتكبه المشفى حتى يتعرض للإيقاف عن العمل جراء حماقة أعيت من يداويها!؟

ليس ذلك من الرجولة، ولا من العقل، ولا من الجنون الذي له فنونه وطقوسه الخاصة به؛ المجانين لا يفعلون ذلك. إنهم العقلاء الذين يفتقدون للعقل وحكمته. مهما كانت درجة الغضب وارتفاع نسبة الانتقام في النفس الأمارة بالسوء، فإنها لا تعطي صاحبها الحق في الانفلات من عقال المنطق.

لقد أصبح القتل ظاهرة في مجتمعنا. وصرنا لا ننزعج عند سماعنا لأخبار القتل والثأر. لكن الانزعاج يحل بنا عند سماعنا لأخبار تفجير مدرسة أو إغلاقها؛ لأن ذاك مرتبط بالعلم الذي هو نور. وفعل مثل ذلك يعني الرغبة في سيادة الجهل وعدائية مفرطة للعلم، للحياة وسلطانها.

بما أن التعليم هدفنا في إطار حملة "إلا التعليم"، فإن مآسي الثأر عليه (التعليم) تتنوع وتتعدد.

انظروا الصور وستعرفون جزءا من المأساة!!

مدرسة "سيتنان" والتي تم بناؤها في عام 92، بمديرية مرخة، لم تعمر طويلاً حتى تعرضت للتفجير بالديناميت، بعد تسع سنوات (2001). كل ذلك بسبب النزاع والثأر.

مدرسة "الجرشة" لم ترتفع من على سطح الأرض، وضعوا الأساسات، فجاءهم التوقيف مع مرسال النزاع والثأر.

مدرسة "الجشم" بعاصمة المحافظة، أصبحت مهجورة تسكن فصولها الخفافيش عاشقة الظلام. بسبب الثأر أغلقت المدرسة أبوابها لوقوعها بين طرفي النزاع، الأمر الذي أدى إلى بناء مدرستين بديلتين في منطقتي النزاع.

برغم المآسي إلا أن الأمل يمثل دافعا للحياة الخالية من النزاع والثأر والعبث المفرط؛ أمل في جيل قادم يربأ بنفسه عن ثقافة "عـدَلْ!... حكَمْ" ويدير لها الظهر ويحصن الفكر منها، ويجعل القلم سلاحه الشخصي، والتسامح نبراس طريقه، والبناء والأعمار هدفه وغايته.

● مدرسة سِتنان

القاضي يحيى الماوري – عضو اللجنة العليا لمكافحة الثأر:

عندما تقتنع القبيلة بسلطة الدولة يصبح التعامل مع المواطن حسب مسؤوليته الشخصية

الثأر مصدر أساسي للإرهاب والتمرد

نفوذ القاتل يسقط الأحكام القضائية وزعماء القبيلة ينشرون القتل

كيف يمكن أن نجعل الدولة والقانون يحلان محل القبيلة؟

إن الإجابة تكمن في ربط القضايا الشخصية والجنائية بشخص القاتل وفرض سلطة القانون والقضاء وفرض هيبته وعدم إهدار الأحكام القضائية.

إن الذي يحدث هو أن الأحكام القضائية ما إن تصدر في حق القاتل الذي يملك من النفوذ القبلية والاجتماعية والاقتصادية، حتى يهب رؤساء القبائل والعشائر والمتنفذون والوجاهات الاجتماعية والتجارية وغيرها إلى أصحاب الدم للتوسط بإسقاط هذا الحكم، وقبول الدية وهذا قد يصل أحياناً إلى حد الإغراء المادي أو التهديد لأولياء الدم بتعرضهم للخطر في حالة عدم قبولهم بذلك.

وتمارس ضغوط من جهة القبيلة وأصحاب النفوذ على أولياء الدم من أجل إرغامهم على التنازل والقبول بما عرضوه عليهم.

إن الدولة هنا لا تملك أن تمنع هذا التوسط، لأنه في ظاهره يأتي بصورة الشفاعة والوساطة، ويصبح هذا الأمر من شأن صاحب الدم، إن شاء سامح الجاني، وإن لم يشأ فله حق الرفض لهذه الوساطة. لكن صاحب الدم في الغالب ينزل عند رغبة المتوسطين، إما احتراماً لهم ولمكانتهم وإما خوفاً من تهديدهم، بينما تظل الضغينة كامنة في صدره ويظل يتحين الفرصة في غريمه حتى يجدها، ومن ثم يقتص لنفسه بعيداً عن سلطة الدولة وهيبة القضاء.

وفي أحوال أخرى يكون الجاني محمياً بوجاهات اجتماعية وقبلية، وهذا ما يحدث غالباً مما يجعل صاحب الدم يلجأ لأخذ ثأره ممن يحمون غريمه، وهنا تصبح العملية أوسع، ويصبح الثأر بين القبائل على مستوى المشائخ والقيادات القبلية (كما حصل بين الذهب والطيري وبين جرعون وغيره) بينما تنسى قضية القتل الأولى وينتقل الجميع إلى عبء المقابلة بين عدد القتلى من القبيلتين أو من الطرفين، وبيان الزائد في أي جهة، وكأننا في رصيد من الأموال وهذا يحدث للأسف الشديد نتيجة غياب سلطة القانون وغياب حماس المجتمع لفرض هذه السلطة.

هناك مناطق في اليمن يعتقد أفرادها أن أخذ الثأر والاحتماء بالقبيلة أفضل من اللجوء إلى الدولة. لأن الذهاب إلى القضاء يكلفهم نفقات باهظة كأجور محاماة وغيرها، وكذلك تأخر صدور الأحكام. وعليه فإن أسهل طريق هي أخذه لثأره بنفسه حسب مقولة: "الطارف غريم".

المحاربون ينظروا للقضاء كمصدر للذل لا يرد اعتبار القبيلة

وعند المواجهة بإحكام الشرع والقانون، وأنه لا يجوز أن تقتل شخصاً بريئاً مهما كانت درجة قرابته للجاني ولا يجوز التعدي على سلطة الشرع والقانون.

لكن عملية المساواة والمساقطة فيها نوع من التشجيع لأخذ الثأر من أي شخص مادام الحل قريباً، من خلال ما سبق، لأسباب كثيرة، منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وأنا أركز على أهم الأسباب التي تشجع على قضية الثأر والتي تستند إلى مسؤولية القبيلة في أخذ الثأر مسؤولية جماعية.

إن قضية الثأر ترتبط بنواح ثقافية واجتماعية، وهي تستند إلى قيم الشرف والعار وأن الحكم القضائي لا يرد اعتبار القبيلة في بعض المناطق ويجب اعتبار اللجوء إلى القضاء من مظاهر الضعف والذل.

الرسول (ص) أمر بحبس طالب الثأر واللعنة على من يؤوي قاتلاً

وعندما نطالب أولياء الدم بأن يقيموا دعوى في القضاء ضد غريمهم للقصاص، يأتي الرد: "نحن نأخذ دمنا بأنفسنا، وهذا ليس من شأنكم". وبهذا يعتدي على كل نصوص الشرع، والتي منها حديث الرسول (ص): "من قتل له قتيل فهو خيار:

– إما أن يأخذ القصاص.
– وإما أن يأخذ الدية.
– وإما أن يعفو.

فإن طلب الرابعة (وهو الثأر والجاهلية) فخذوا على يده".

وكانت مناسبة هذا الحديث عندما حدث قتل لأحد كبار الشخصيات الاجتماعية في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، فأتوا بالقاتل، ولكن ولي الدم قال: أريد قبيلة هذا الرجل كاملة لأقتلهم أو أن يمتلئ بيتي بنجوم السماء. وهذا طلب المستحيل، ومنذ ذلك الحين وضع الرسول (ص) التشريع على ثلاثة أمور، فإذا طلب الأمر الرابع يؤخذ على يده أي يحبس.

هذا وقد تمت مناقشة مسألة إيواء أو قبول لجوء القاتل إلى قبيلة أخرى، مما يتسبب في نشوب الحرب بين القبيلتين، في المحكمة العليا، ووضع معالجات لقضايا الثأر ووضع التعديلات في قانون العقوبات وعرضه على مجلس النواب، الذي بدأ يناقش هذه الحلول، ومن ضمنها أيضا قوانين التحكيم التي لا تعالج الاشتباكات الجماعية بين القبائل.

وهناك ما يعرف بـ"ربيع الصواب" و"ربيع الغوى". و"ربيع الغوى" هو الشخص الذي يقتل أو يعتدي على الآخرين ثم يطلب الحماية من أي قبيلة. وهذا ليس له مكان في العرف الصحيح ولا في الشرع ولا في القانون.

لكن الذي يحدث الآن هو أن القبائل تحمي من وصل إليها، سواء كان "ربيع صواب" أم "ربيع غوى"، مخالفين بذلك الحديث الشريف، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤوي محدثاً. وأما من أوى محدثاً أو نصره فإن عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ويوم القيامة لا يقبل منه صرف ولا عدل". ويقصد بـ"المحدث": القاتل، وأيضا يقصد بـ"لا يقبل منه صرف ولا عدل" أي لا يقبل منه يوم القيامة صلاة ولا صيام ولا زكاة ولا أي شيء.

ويقول: "من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة لقي الله يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله" هذا من يعين على القتل.

وساطة تنقذ قاتل وتشعل حرب قبلية

حينما تصدر أحكام القضاء في حق الجاني تكون الوساطة والشفاعة مقبولة في إحياء النفس، خصوصاً إذا كان القتل لأسباب حقيقية. لكننا نجد أن الحماية والوساطة والشفاعة لا تكون إلا لذوي النفوذ والمصالح أو الوجاهات الاجتماعية. أما إذا كان من الناس العاديين فلا نجد من يبادر إلى الوساطة أو بذل الأموال والسيارات، ولا نجد من يتوسط له، بينما قد يكون القتل فيه جانب من المبررات.

هذه الوساطات التي تنقذ القاتل الذي يستحق عقوبة القصاص تدفع ولي الدم إلى الانتقام من أي شخص بريء قريب للقاتل، مما يؤدي إلى خلق مشكلة الثأر.

إن القصاص هو المماثلة والمساواة بين الفعل ورد الفعل، بين الجاني والمجني عليه، وهو حكم الله الذي حكم به من السماء، وقال إن القاتل يجب أن يقتل «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب».

يخاطب الأحياء: أنتم أيها الأحياء لكم في القصاص حياة، بتجنب الثأر تحموا أنفسكم من القتل والقتال من تبادل الثأر، إذا أردتم أن تحيوا يا أولي الألباب، يا أولي العقول، يا أهل الأفكار، إذا أردتم أن تعيشوا بسلام فاقتلوا القاتل.

الثأر ينشر الأمية في مأرب، صعدة، البيضاء، والجوف

إن أهم الظواهر المدمرة في هذا المجتمع على الاقتصاد والتعليم ناتج عن قضايا الثأر بالدرجة الأولى. ففي المحافظات التي أجرينا فيها مسح وصنفناها على أساس درجة الثأر (مأرب، صعدة، البيضاء، الجوف) فإن نسبة الأمية في صفوف الذكور أكثر من 50%، ونسبة الأمية في صفوف الإناث 70%. بينما نسبة الأمية في أمانة العاصمة وصنعاء وعدن وتعز تقل عن 20%. هذه النسب العالية في الأمية يعتبر الثأر أحد الأسباب الرئيسية المسببة لها؛ فالكل يخاف على أبنائه من الذهاب إلى المدارس للتعليم. حتى في صنعاء تابعهم الثأر وقتل عددا من أبناء هذا المحافظات، ثأراً، على أبواب المدارس والجامعات في صنعاء وفي ذمار وفي غيرها.

وهذه الجريمة تؤدي إلى تجميد حركة الزراعة خوفاً من الترصد والثأر. كذلك منع حركة التنقلات، وتدمير السياحة، حيث تراجعت نسبة السياحة في هذه المحافظات التاريخية والأثرية بعد أن كانت نسبة السياحة فيها مرتفعة.

ويقتل الحوامل والأطفال

إن قضايا الثأر وصلت إلى حد اغتيال النساء الحوامل، بينما الأعراف والقواعد القبلية الصحيحة لا تجيز قتل الطفل والمرأة، حتى إذا كان الشخص يمر وبجانبه طفل أو امرأة فلا يعتدي عليه أحد. ولا يجوز قطع الطريق في قضايا الثأر، لكن هذه الأعراف لا تحترم الآن.

كما أن المطلوبين للعدالة وجدوا فرصة كبيرة في اللجوء أو الالتحاق بعصابات التخريب وعصابات الإرهاب والتمرد على الدولة، وليس كل من في صفوف الحوثي أو صفوف المتمردين، وغيرهم، من المقتنعين بأفكاره، ولكنهم ضمن هؤلاء الناس.

كما أن كثيرا من مرتكبي الجرائم والمطلوبين للعدالة في أحكام القصاص يلجأون إلى السرقة وقطع الطرق. فعلينا أن نجفف هذه المنابع التي تغذي هذه الأعمال؛ لأن هناك منابع أساسية من ضمنها قضايا الثأر، والتي تعتبر مصدراً أساسيا للإرهاب والتمرد والتخريب، وعلينا أن ندرك هذه الحقيقة ونسعى إلى حلها، وخصوصاً في مناطق قضايا الثأر، التي تعاني تدنيا شديدا في التعليم، والجهل الناتج عن قضايا ثأر، والتي تستغل من قبل كثير من الجهات المغرضة والحاقدة التي تغذي الأحقاد وتغذي الصراع الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، وتستغل هذه الظواهر بهدف تفكيك الروابط الاجتماعية والأسرية.

ونحن في المحكمة العليا قمنا بوضع استراتيجيه وطنية لمعالجة قضايا الثأر.

هذا الاستراتيجية تقوم على ثلاثة أهداف رئيسية:

1 – وضع حد أو إيقاف عملية الثأر القائمة، عن طريق المصالحات ووثائق الصلح التي تعقد بين أبناء القبائل المتخاصمة والتي تتصارع وتتقاتل في قضايا الثأر.

2 – معالجه قضايا الثأر المتراكمة من الماضي في ظل أجواء الاستقرار والهدوء بين القبائل بعد عملية الصلح التي دعا إليها فخامة الرئيس لمدة خمس سنوات. وقد استطعنا أن ننفذ هذه المصالحات بين كثير من القبائل، وحققنا نسبة من الهدوء لا بأس بها هذه المحافظات، وإن كان يوجد فيها كثير من الخروق.

3 – معالجة الثأر كظاهرة على مستوى التعليم والإعلام والثقافة والإرشاد وعلى كل المستويات، وأن يحل القانون والشرع والقضاء محل سلطة الأعراف والقبلية.

وهنا أطرح تساؤلا حول هذه الأعراف: لماذا وجدت؟ وهل الأعراف وجدت لتستمر مع القضاء ومع سلطة الشرع والقانون؟

أم أن هذه الأعراف وجدت لظروف وضرورات اجتماعية بين القبائل أو في هذه القبائل التي وجدت قبل وجود الدولة وكانت ضرورة اجتماعية وضعتها حاجة القبيلة لتنظيم علاقاتها فيما بينهما وحماية مصالحها في مواجهة القبائل الأخرى؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نشير إلى وجود مرحلة انتقال من البدائية التي كان فيها الفرد يواجه القضايا بشخصه ويأخذ حقه بيده ويدافع عن نفسه بمفرده، إلى حياة المجتمع البشري والتي تعتبر مرحلة أرقى وهي مرحلة القبلية المنظمة القائمة على الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تحمي مصالحها وتنظم علاقاتها.

ثم جاء الإسلام وانتقل بالمجتمع الإنساني هذا إلى مجتمع آخر تماما، تجاوز فيه القبيلة والعشيرة وتقاليد الجاهلية وانتقل إلى مجتمع المساواة أمام القانون، لا فضل لأعجمي على عربي، ولا فضل لأبيض على أسود، كلهم سواء، وبهذا جاء الإسلام وساوى بين الناس على أساس الآدمية وحفظ كرامة الإنسان، بغض النظر عن دينه أو جنسه أو لونه أو موطنه. ومن القصص المشهورة أن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو خليفة المسلمين جلس أمام القاضي على قدم المساواة مع اليهودي وجلس عمر بن الخطاب مع المجوسي، وجاء عمرو بن العاص من مصر وهو واليها حيث أحضره القاضي إلى المدينة لينصف القبطي.

إذن فالإسلام نقل المجتمع من الأعراف والتقاليد إلى مجتمع الشرع والقانون وسيادة أحكام القضاء. فكيف نقبل الآن بهذه الازدواجية!؟

القبيلة تنازع الدولة سلطتها وتلجأ لخطف السياح والتقطع عندما تعجز في فرض شروطها

إن القبيلة مازالت في بعض المناطق كيانا سياسيا مزدوجا ينازع الدولة نفوذها وسلطتها، وهذا الذي يحدث في كثير من المحافظات عندما لا تستطيع القبيلة أن تفرض شروطها فتلجأ إلى اختطاف السياح وقطع الطرق واختطاف موظفي الدولة.

وبهذا نحن بحاجة إلى دراسة هذه الجوانب والعمل على حلها، وهذا هو الهدف الاستراتيجي الثالث والطويل الأمد الذي يسعى إلى إدماج المجتمع القبلي في المجتمع المدني وإخضاعه لسلطة القانون، وعندما تقتنع القبيلة بالخضوع لسلطة القانون يصبح التعامل مع كل مواطن على أساس مسؤوليته الشخصية وتحييد القبيلة أو عزلها عن التضامن على الإثم والعدوان غير المشروع. أما التعاون المشروع فهو المطلوب.

إذن نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود وحشد الطاقات في هذا المجال، ومنها مراكز الدراسات الاستراتيجية، التي تعمل على إيجاد استراتيجيات وحلول معينة قابلة للتنفيذ وعرضها على مؤسسات الدولة للاستفادة منها.

واليوم تعتبر مراكز الدراسات في العالم هي التي تساعد الدولة في وضع خططها وبرامجها، وتؤدي دوراً مهماً في رسم السياسات.

وأنا أتمنى أن يكون لهذا المركز دورة، وخصوصاً أنه بدأ في هذا الجانب، وأتمنى أن نتعاون معه في اللجنة العليا لمعالجة قضايا الثأر، وأن نجد منه كل الدعم والعون في إنارة الطريق للجنة وأجهزة الدولة في معالجة هذه الظاهرة.

● **مقتطفات محاضرة القاها القاضي يحيى الماوري في مقر مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، قبل أسبوعين، حول "الثأر كظاهرة في المجتمع اليمني ووسائل الحد منها".**

تقرير برلماني يوصي بتنفيذ لسان بحري ومقلب للقمامة

مياه الشرب في جزيرة كمران صداأة

قبل عام، أكملت لجنة الخدمات في البرلمان إعداد تقرير عن النزول الميداني إلى جزيرة كمران، صباح أمس نفضت رئاسة المجلس الغبار عنه وقدمته إلى الاعضاء لمناقشته، أعاد المجلس النواب إلى إرشيف التقارير المهمشة البالية والخروج من جدل التعديلات الساخنة لقانون الانتخابات.

بعد قراءة توصيات لجنة الخدمات، تفاعل الغالبية ممن لم يغادروا الجلسة معها، واعتقد البعض أن التقرير أُعد حديثاً، وعندما شرعوا في النقاش والإطراء على التوصيات، لاحظ «عبدالعزيز جباري» غياب الجانب المهم في الجلسة (المسؤولين الحكوميين) باعتبارهم أصحاب الاختصاص. ركز «علي أصلع» على حرمان الجزيرة من الخدمات الأساسية مطالباً المجلس باستدعاء الحكومة لإلزامها العمل بتوصيات اللجنة.

مرَّ على التقرير أكثر من عام ولم يناقش حتى الآن، كشف ذلك «محمد السقاف أبو الغيث» معاتباً المجلس على اهمال مثل تلك القضايا، ونبه رئاسة المجلس والأعضاء إلى أنه إذا لم يتم العمل بالتوصيات وحضور الجهات الحكومية المسؤولة فستبقى الامور على ماهي عليه.

في الواقع إذا لم تطبق هذه التوصيات بسرعة، فلن يبقى في الجزيرة ما يشجع السكان على الاستقرار، يقول سعيد دومان: «الجزيرة قريبة من الموانئ مبعدة عن المشاريع وأصبحت طاردة للسكان ونخاف أن تصبح خالية منهم»، واقترح أن ينقل مصنع كمران إلى جزيرته كي تستفيد الجزيرة من موارده.

تقرير لجنة الخدمات بالبرلمان حول نتائج نزولها الميداني لتقصي الحقائق عن أوضاع المشاريع الخدمية بجزيرة كمران أوصى بضرورة الإسراع في حل مشكلة المياه التي يعاني منها سكان الجزيرة.

ملوحة الآبار الارتوازية بالجزيرة جعل سكانها يعتمدون على المياه القادمة من مشروع مياه الصليف عبر خزان مائي عائم على سطح البحر (كراكة) يجرة لنش بحري، مرتين إلى ثلاث مرات أسبوعياً.

تعطل اللنش البحري الذي يقوم بسحب الكراكة جعل المشكلة تزداد تفاقماً لتصل المياه للسكان مرة إلى مرتين في الشهر فقط.

لجنة الخدمات أوصت بضرورة صيانة اللنش البحري. إضافة لصيانة الكراكة من الصدأ الذي تسبب بأمراض عدة للسكان كونها مصدر المياه الوحيد.

كما أوصت اللجنة بضرورة الاسراع في استكمال محطة التحلية لمياه البحر الجاري تنفيذها مع تنفيذ مشروع شبكة المياه للتجمعات السكانية الثلاثة في الجزيرة.

مشروع المحطة ينفذ حالياً بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية بتكلفة 47.188 جنيه استرليني وبمساهمة من المجلس المحلي بمحافظة الحديدة.

يتوقع أن ينتهي المشروع خلال شهر كما يتوقع أيضاً أن يحل جزءاً من مشكلة المياه في الجزيرة كون عمر المحطة الافتراضي لا يتجاوز العشر سنوات، وهو ما دعا اللجنة إلى التوصية بتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ مشروع ربط أنبوب المياه من رأس عيسى إلى الجزيرة عبر البحر نظراً لوجود دراسة متكاملة حول المشروع لحل المشكلة بصورة نهائية. وتبلغ تكلفة المشروع 1.500.000 دولار.

إضافة لانعدام المياه العذبة، تعاني الجزيرة من مشاكل أخرى أعاقت حركة التنمية وتمثلت بصعوبة الانتقال من وإلى الجزيرة لعدم وجود أكثر من عبارة لنقل المواطنين والسياح.

لجنة الخدمات شددت في تقريرها على ضرورة توفير العبّارة لنقل المواطنين نظراً لصعوبة النقل وارتفاع تكلفته وضعف الحالة الاجتماعية لسكان الجزيرة تنفيذاً لتوجيهات الرئيس لوزارة التخطيط بتوفيرها، أثناء زيارته للجزيرة العام الماضي.

اللجنة شددت أيضاً على الاسراع في تنفيذ لسان بحري في دكة الصليف كي ترسو فيها قوارب سكان الجزيرة بسهولة وأمان من أجل نقل المواطنين وأغراضهم وكذا المرضى والسياح من وإلى الجزيرة.

رغم وجود عجز في الطاقة الكهربائية في الجزيرة إلا أنه يوجد 9 مولدات كهربائية عاطلة لم يتم إصلاحها أو صيانتها أو توفير قطع الغيار الخاص بها، وذلك نتيجة لسوء الادارة المسؤولة عن تشغيلها بحسب رأي اللجنة التي أوصت بتوفير مولد كهربائي إسعافي بقدرة 500 كيلو وات للجزيرة مع صيانة الشبكة وتركيب المحولات الخاصة بها على أن يتم تشغيل وإدارة المولدات الكهربائية عبر المؤسسة العامة للكهرباء، إضافة لزيادة الدعم لمادة الديزل الخاصة بالمولدات الكهربائية بما يكفل تشغيلها 12 ساعة بدلاً عن 6 ساعات.

كما أوصت اللجنة بالاهتمام بالقطاع الصحي كون الوحدات الصحية تعاني من عدم توفير الكوادر الطبية المتخصصة والاجهزة الطبية الاساسية والادوية إلى جانب رصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المستشفى الريفي بالجزيرة.

إلى الآن لم يتم تنفيذ أي مشروع في مجال الاشغال أو الطرقات داخل الجزيرة مما دعا اللجنة إلى التوصية بتنفيذ عدد من الطرقات في الجزيرة وعمل طريق ساحلي حولها نظراً لما تتمتع به من شواطئ جميلة.

اللجنة أوصت أيضاً بضرورة عمل مقلب للقمامة مع توفير المعدات اللازمة في مجال النظافة، وضرورة القيام بالترويج السياحي للمواقع السياحية بالجزيرة، وكذا الاهتمام بالمواقع الاثرية وترميمها وتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعمل على رفع مستوى معيشة سكان الجزيرة.

يذكر أن جزيرة كمران هي إحدى مديريات محافظة الحديدة وهي ثاني أكبر الجزر اليمنية والبحر الأحمر، تبلغ مساحتها 142 كم2، وتبعد عن ميناء الصليف 6.5 كم من الجهة الغربية. تتكون الجزيرة من ثلاثة تجمعات سكانية هي: مركز المديرية كمران، قرية مكرم، قرية اليمن، ويبلغ التعداد السكاني للجزيرة 2512 شخصاً.

كما تتمتع الجزيرة بالمقومات الطبيعية وانتشار الشعب المرجانية وأشجار الشورى وعدد من الموارد الطبيعية.

ظهور مرض وبائي في منطقة «كهال» بإب يصيب الدواجن

ينتشر في قرية كهال مديرية النادرة محافظة إب، وباء يصيب الدجاج والطيور يؤدي إلى موتها. فمنذ شهرين (بداية ظهور الوباء) فقد المواطنون أعداداً كبيرة من الدواجن التي كانوا يربونها في منازلهم.

مظاهر الوباء، حسب قول المواطنين، أن الدجاج تبدأ بإصدار صوت عال، ثم تصاب بالخمول وصعوبة الحركة وتتدلى أجنحتها إلى الأرض ويتحرك منقارها إلى أعلى وأسفل بشكل مستمر وفي اليوم الثاني تموت.

نصر حمود ناجي الكهالي كان يمتلك في بيته 10 دجاجات ماتت 4 منها ومثلهن بدأ الوباء بإصابتهن يقول.. «نصر»: إن آخرين نصحوه بذبح بقية الدجاج، لكنه رفض خوفاً بأن تكون مصابة بإنفلونزا الطيور مفضلاً خسارته على أن تصاب زوجته وأولاده بمرض نتيجة أكلهن.

«عبدالباقي الكهالي» عند سماعه بالوباء أصيب بالذعر مما قد يصيب مشروعه لتربية الدواجن بهذا الوباء ومن تعرضه للخسارة خصوصاً وأنه قد جرب عدة مشاريع لتحسين وضعه المعيشي كان آخرها تربية الدواجن الذي في بدايته.

ناجي الكهالي قال إنه حاول ابلاغ الجهات المختصة بمستشفى الثورة بهذا المرض لكن التلفون لا يرد، كما أنه ومع مواطنين أبلغوا المجلس المحلي طالبين منه مكافحة هذا الوباء ومعرفة نوعه وأسبابه وأثره على الانسان لكن لم يجدوا تجاوباً منه.

رئيس لجنة الصحة بقرية كهال مسعد أحمد مثنى، قال: إن المرض موجود في معظم الدواجن وإن ما بين 10–20 دجاجة تموت يومياً وأنه عند تواصله مع المجلس المحلي لمديرية النادرة بخصوص الموضوع أظهر عدم اهتمامه.

ويناشد المواطنون وزارة الصحة للتدخل من خلال تشكيل لجنة تنزل إلى القرية لمعرفة نوع هذا الوباء والقضاء عليه.

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

عزاء آل المسني

ببالغ الأسى تلقينا نبأ وفاة الأخ

محمد عبدالغني المسني

وفي هذا المصاب نتقدم إلى

الصديق العزيز المهندس

عبدالرحمن عبدالغني المسني

وكافة آل المسني

بأصدق التعازي، داعين المولى

أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته

ومغفرته، وأن يسكنه الجنة،

ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

علي سيف حسن، سامي غالب،

نبيل المحمدي، هائل سلام،

محمد الغباري، نبيل سبيع،

عبدالعليم مقبل، جمال أنعم،

راغب القرشي، حمدي البكاري،

عبدالباري طاهر، بشير السيد

علي المعمري، فكري قاسم

محمد ودف، طارق السامعي

أسرة فلسطينية تعيش أتعس أيامها في غرفة ضيقة وسط العاصمة صنعاء بعد الإحتيال عليها وطردها من السعودية

حيث الطرد مخلص أكيد

■ هلال الجمرة

مطلع العام 2006 أراد عمر حداد، استرداد نقوده (الديون) من مسؤولين رفيعين في المملكة العربية السعودية. لكنهم تجاهلوه ورفضوا تسليم ما عليهم من أموال.

خصومه لم يلبوا الدعوة، أكيد استبسط عمر الخطر الذي قد يصيبه فيما تنبَّهَ هؤلاء إلى كسب مقربين منه للإطاحة به وأملاكه. كانت إرادته هي سبب نكبته وطرده ومصادرة أمواله.

منتصف يناير 2006 اشتدت المعركة، وبدأت الحرب الخفية: زار السفير الفلسطيني في السعودية، رجل الأعمال عمر حداد إلى منزله وهمس له بضرورة مغادرة المملكة لمدة يوم. يقول عمر: «قال لنا (السفير) انتو شوشرتو، والدنيا قايمة ولازم تهدُّوا اللعب شوية». وبلهجة فلسطيني لم يشعر بالمؤامرة إلا بعد مغادرته؛ أضاف: «وحذرنا قائلاً: هذول مسؤولين كبار ومش لعبة». ناصحاً لهم زيارة اليمن مدة شهر.

في اليوم التالي استلم عمر وأسرته المكونة من 11 فرداً تأشيراتهم بالزيارة «لمدة شهر، وخروج عودة 6 أشهر»، قال عمر واستدرك: «هذي كانت مؤامرة».

قبل 10 سنوات من ولادة عمر عيد حداد، أصابت المجتمع الفلسطيني نكبة 1948 حينذاك تأثر والده كثيراً وهاجر إلى السعودية وأقام فيها بقية حياته. ولد عمر عام 1958 في مدينة الطائف وتلقى تعليمه هناك، وتزوج من فلسطينية أنجب منها 10 أبناء (6 ذكور و4 إناث). حتى بداية التسعينات من القرن العشرين كان عمر يعمل في مركز إصلاح سيارات يملكه والده وعندما قرر الاعتماد على الذات من خلاله أنشأ مركزاً لإصلاح السيارات وكون من خلالة ثروة عظيمة.

إلى جانب المركز فتح عمر مركزاً آخر لبيع وشراء السيارات. وفضلاً عن التجارة، يمتلك رجل الاعمال الدؤوب 3 بيوت في الطائف و3 في جدة و3 في مكة، وأثناء سرد القصة يتحمس عمر ويحمرّ وجهه ليدخل يده إلي جيبه ويخرج أوراقه المرصوصة: «وهذي الصكوك (الوثائق) التي تثبت صحة كلامي وممتلكاتي»، يحمل جيب رجل الاعمال الفلسطيني أرشيفاً ضخماً لقضيته ويزود الصحفي بكامل الوثائق التي تدعمها.

عند مغادرتهم طمأن السفير أحبابه وإخوانه الفلسطينيين على حقوقهم ووعدهم بأن يرسل سيارتهم (جيب بترول، كامري موديل 2004) إلى مطار صنعاء؛ يقول عمر: «وصلنا مطار صنعاء وما فيش وبعد يومين اتصلنا بحاتم مستشار السفير وقال لنا نراجع السفارة في صنعاء وهناك قالوا لنا أنتم مرحلين».

انهار عمر حداد وأصيب بخيبة أمل واستفسر والسخط ملتصق بجبينه: «وحقي فين؟.. أملاكي فين.. سياراتي.. ورشتي.. بيوتي.. تجارتي؟!» بيد أن الاجابة كانت قاتلة: «قال لنا السفير: أنا في اليمن مش في السعودية وما أقدر أجيب لك حقك»، أضاف.

غادر حداد السفارة دون أن ينبس بكلمة. ومضى ليجري استعداداته للعودة إلى السعودية. بعد 40 نهاراً كانت الأسرة قد تجاوزت منفذ حرض على «باص النقل الجماعي» وعمدت الجوازات «بختم خروج». عند المنفذ السعودي سحبت جوازاتهم السعودية وطلب منهم الانتظار لمعرفة سبب سقوط اسمائهم. انتظرت الأسرة الرد أياماً وأخبروهم أن «الكفيل ألغى إقامتهم». واكتفوا بهذا.

أعيدت الأسرة الفلسطينية إلى صنعاء ودخلت مرحلة التسكع المستمر والاتكاء على الوعود المطاطية. تعيش الآن في ظروف أشد معاناة ومن صوت عمر تتناهى صرخات الرجل المقهور محاولاً بذلك إيصال استغاثاته بالزعماء والبلدان العربية التي تتنكر لأسرته وتتعامل معها كفيروس خطير ومعد.

تشكو الأسرة من الفاق وعدم الاستقرار ونهب أموالها ومصادرتها في ظل الصمت الغريب من الحكومة السعودية والتواطؤ حيال المتسببين.

5 أشهر تلكؤ في 6 دول عربية
وسنة ونصف في دهاليز صنعانية

يعتقد عمر حداد أن السفير الفلسطيني لدى السعودية ومسؤولين هناك، قد أقاموا حفلاً على شرف نجاح مؤامرتهم في إخراجه قسراً من مَسقط رأسه مدينة الطائف ومصادرة أملاكه: «هو العنصر الأساسي في اللعبة»، (يقصد السفير). منذ إرجاعه إلى صنعاء منتصف العام 2006 وتواصله مع السفارة الفلسطينية بصنعاء لا ينقطع. فعند وصولهم صنعاء قال لهم مدير الجوازات أن يركبوا طائرة إلى جدة باعتباره الحل الوحيد. في الليلة الأولى من «رمضان قبل الماضي» هبطت الأسرة على مطار جدة وبقيت فيه مدة أسبوع بانتظار موافقة الدخول التي تحولت بعد ذلك إلى تأشيرات من السفارة السودانية في جدة دون أن يعلموا بهذا.

استضاف حمد أسرة أخيه الاصغر عمر مدة 40 يوماً في الخرطوم، منها عاد إلى جدة ثم إلى الخرطوم. ليبقوا فيها مدة شهر ونصف وتحت حراسة أمنية مشددة وإقامة جبرية. سفير فلسطين في الخرطوم لا يختلف كثيراً في معاملته السيئة عن السفير في السعودية؛ فأثناء إقامة الأسرة في الخرطوم أتاهم السفير وخيَّرهم في ثلاث دولة عربية قد تستقبلهم (اليمن، الأردن، سوريا) فاختاروا اليمن وحصلوا على تأشيرات من السفارة اليمنية في الخرطوم «بمبلغ 6000 ريال سعودي» مطلع 2007 وصلوا صنعاء وفي المطار سألوهم «من معكم في صنعاء؟»، «فقلنا: السفارة الفلسطينية»، قال عمر احتجزهم الأمن 25 يوماً في «صالة الترانزيت» بذريعة عدم وجود توجيهات بدخولهم، كانت الأسرة على موعد مع رحلة مفاجئة وجديدة، لقد قرر المسؤولون في مطار صنعاء ترحيلهم إلى الاردن.

لكنهم ما إن وصلوا عمَّان حتى شدَّد الأمن الاردني على مسؤولي اليمنية بإعادة هؤلاء إلى اليمن على نفس الرحلة. تكرر استخدامهم للأسلوب ذاته لكن لدول أخرى. رفضت الدول خلالها استقبال الأسرة، يقول عمر: «لفوا بنا أكثر من 6 دول: لبنان، جيبوتي، الاردن، السعودية، السودان، وكلها ترفضنا»، ويعتبر الرحلة الأسوأ هي رحلتهم الثالثة إلى الخرطوم، يقول: «طوَّق الأمن على الطائرة ومنعونا من النزول ورجعونا في نفس الوقت ووصلنا صنعاء وبثت قناة الجزيرة الخبر». يومها تمكن حداد من مقابلة مندوبي السفارة ومسؤولي الأمن في المطار.

وحذروهم من التواصل مع وسائل الإعلام وقالوا إنهم اتصلوا بالأمير نايف والسفير السعودي «ووعدوا بعودتكم إلى السعودية»، قالها بصوت يائس.

أما سفارتهم في صنعاء، فقد أساءت إليهم كثيراً وعاملتهم في السكن باستفزاز واستحقار، يقول إنهم في احدى المرات أجبروا على السكن في غرفة رديئة وضيقة وكانت تستخدم كحمام وبلا نوافذ.

خمسة أشهر قضتها الأسرة بين المطارات والمنافذ، وما يزيد عن سنة ونصف شردت الأسرة بين فنادق وشقق وغرف وشوارع.

بعد أن بثت القناة قضيته صرح الاعلام الرسمي عن استضافة رئيس الجمهورية للأسرة حتى تعود إلى السعودية، لكن ذلك لم يحدث سوى مدة أسبوع.

السفير ظل يواعدهم مدة 3 أشهر أنه سيحل قضيتهم، بعد ذلك قال لهم: «الحكومة اليمنية ما تبغاكم وتطالبنا بترحيلكم ورفضوا يسلمونا جوازاتكم حتى بالفلوس»، حسب قول عمر.

تعرض عمر للسجن فترات متباعدة بسبب الايجار والمؤجرين وعدم دفع الإيجار والتزام السفارة بدفعه. وسكن أطفاله الشارع كلما رغب المؤجر والأمن في ذلك.

يقول: «سنة ونصف وأنا بين الحكومة والسفارة» عندما رفضت الأجهزة الأمنية منحهم جوازاتهم وطردوا من السكن في السفارة وقبله من الشقة التي سكنتهم فيها السفارة لم يجد مأوى. فلجأ إلى أمام مبنى الأمم المتحدة بصنعاء وسرد لهم قصته، فكلفوا سفارة دولته ووزارة الخارجية اليمنية بتسليم جوازاتهم. نفذوا ذلك بيد أن عمر تفاجأ بختم الحكومة أنه غير مصَّرح لهم بالعمل بأجر أو بدون أجر، واستفسروا نائب السفير عن الحل وردَّ عليهم: «أنا مالي دعوى وأضاف: غير معترف فينا».

12 فرداً يقطنون في غرفة 4×6م

تعجز الأسرة الفلسطينية المكونة من (12 فرداً) مغادرة غرفتها؛ لقد ضاقت بهم الأرض بما رحبت. وقبل شهرين اتصل بهم نائب السفير الفلسطيني بصنعاء وبشرهم بفيزا إلى لندن. في المطار جاءتهم أطقم عسكرية ونقلتهم إلى إدارة البحث الجنائي ومنها إلى فندق استضافهم فيه مدير عام البحث «مدة شهرين».

عند انقضاء المدة المحددة أخرجهم الأمن من الفندق وانتقلوا إلى غرفة دعاهم لها مدير المنطقة بحدة، بعد أن تعرضوا للضرب من قبل 3 أطقم من الأمن المركزي في الليل أمام مبنى الأمم المتحدة عندما رفضوا مغادرة المكان.

انتهى الاسبوع وانتهى معه كرم الضيافة من قبل صاحب الغرفة الذي ألحَّ على إخراجهم. توجَّهت الاسرة نحو المطار مطالبة بالسفر إلى لندن، وبحسب شهود عيان فقد حاول المسؤولون في المطار إقناع الأسرة على المغادرة ليجدوا لهم حلولاً بعد يومين. إلا أن الأسرة رفضت ذلك العرض.. وبعد ساعتين اعتقلهم أفراد من الأمن المركزي وأخذوهم إلى البحث، أصيب في الاعتقال الذي تخلله الضرب عمر وأحد أبنائه.

وفق مصادر أمنية فقد تلقت إدارة البحث توجيهات عليا بإعادة هؤلاء إلى المطار. إلا أنهم اعيدوا إلى غرفة 4×6 م بصالة متر×متر وحمام في فندق بحي الحصبة.

الآن ومساء كل يوم تواجه الأسرة عدة اعتداءات من قبل مالكي الفندق بسبب عدم سدادهم الايجار. فيما تنام الاسرة دون أكل وذلك للحالة السيئة التي وصلت إليها.

ومساء الاحد الفائت، زارت «النداء» الأسرة الفلسطينية إلى الفندق وشاهدت العناء الذي تعيشه الأسرة. يقول عمر حداد (رب الأسرة): «كل يوم هكذا»، يشير بيده إلى عامل الفندق الذي يمسك بحلق ابنه الأوسط ويبكي الأب ويقول: «بالله هذا إسلام هذول مسلمين خلاص يسيبونا نمشي». بعدها أتى شخصان، ادعى أحدهم أنه مدير القسم القريب والآخر مدير المنطقة الثانية. بدا الأول ساخطاً ومتسرعاً، إذ أراد سحب الأسرة وطردها إلى الخارج أو كما يقول «هيا نبزكم إلى المطار»، ويمسك بالابن الثاني.

فيما الثاني بدا عقلانياً وأخذ بطاقتي الصحفية وتواصل مع مسؤوليه وشرح لهم القصة. جلس إلى الأسرة واستمع إلى قصتهم وأبدى تعاطفاً جياشاً، وغادر بعد اتصاله بمن كلفه بالمهمة، وكأنهم كانوا يجهلون تماماً ما يدور، معتبرين الأسرة مطلوبة أمنياً أو ما يقارب ذلك.

مناشدة للرئيس

ما الذنب الذي اقترفته أسرة عمر حداد الفلسطيني؟ هو أيضاً يتمنى أن يفهم ما يدور لكافة الفلسطينيين المهاجرين والمناضلين في بلدهم.

يناشد الرجل الخمسيني، رئيس الجمهورية: «مالنا غيرك يا أبو أحمد... أبو أحمد ما يحب الظلم»، وكان يخاطب الضباط الذين جاؤوا لإخراجه من الفندق قائلا: «بالله عليكم بلغوا بنا أبو أحمد»، وتناهت من صوته آنات الشعب المحتل وقهر الأسرة التي عاشت لسنوات أياماً جميلة وسعيدة حتى بداية عام 2006.

حتى الآن، الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة التي تعينه على تسيير أمورهم. تشيد الأسرة بهذه الرعاية، وتنتظر رعاية رئيس الجمهورية.

متنفذ استولى على بئر ماء والأهالي يعتصمون أمام ديوان المحافظة

الأمن يعتقل 11 شخصاً ويحرم «الأخلود» من الشرب

■ تعز

اعتصم العشرات من أهالي عزلة الأخلود مديرية مقبنة محافظة تعز أمس الثلاثاء أمام مبنى ديوان المحافظة احتجاجاً على قيام أحد المتنفذين الاستيلاء على بئر يعتبر المصدر الوحيد لإمداد أهالي المنطقة بمياه الشرب. وأفاد المعتصمون بأن المتنفذ منعهم من التزود بالماء ويقوم ببيعه لوايتات محطات التحلية ومصانع مدينة تعز.

وقال محفوظ عبده الخليدي المكلف من الأهالي بمتابعة الجهات المختصة: إن البئر قديم وملكية عامة، وأوضح أن المتنفذ أبلغ أبناء العزلة نيته التبرع بمضخة للبئر قبل استغلاله لمصلحته الشخصية وبيع مياهه لمحطات التحلية ومصانع تعز.

وأضاف أن العزلة أصبحت تعاني شحة في المياه وأن الأهالي تخوفوا أن يؤدي هذا الفعل إلى استنزاف المياه وحاولو إيقاف المذكور لكنهم فشلوا.

وكان المجلس المحلي بالمديرية وجه مذكرة إلى محافظ المحافظة أكد فيها ملكية البئر للأهالي كما عزز ذلك بمذكرة مكتب الأوقاف بالمحافظة.

الخليدي أشار إلى أن محافظ تعز حمود خالد الصوفي أصدر توجيهات إلى مدير المديرية قضت بتمكين الأهالي من البئر وإيقاف تصرفات المتنفذ وعندما تسلم الأهالي المشروع من قبل المجلس المحلي بالمديرية قبل أسبوع فوجئوا في اليوم التالي بقيام رجال أمن المديرية بحملة اعتقالات طالت أحد عشر مواطناً من أبناء العزلة مع احتجاز سيارات عدد منهم بهدف تمكين المتنفذ من البئر مرة أخرى.

وطالب محفوظ الخليدي في تصريحه لـ«النداء» محافظ المحافظة حمود الصوفي بإصدار أوامر لإطلاق المعتقلين والانتصار لحقوق الأهالي وإيقاف تلك التصرفات التي قد تؤدي إلى ردود أفعال لا يحمد عقباها.

اعضاء المكتب التنفيذي بمديرية المنار ينجون من محاولة اغتيال

■ صقر أبو حسن

نجى عدد من اعضاء المكتب التنفيذي لمديرية المنار محافظة ذمار الاثنين الماضي من محاولة أثناء وجودهم مع نائب مدير الصحة وذلك من قبل مجموعة مسلحة ذات نفوذ قبلي في المنطقة.

ابراهيم المصنعي نائب مكتب صحة مديرية المنار المستهدف من العملية أصيب بجروح طفيفة في يديه إلى جانب تهشم زجاج السيارة التي كانت تقلهم.

مصادر في المديرية قالت أن أسباب الحادث ناتج عن خلافات مالية بين الاسرة التي ينتمي إليها المسلحين ونائب صحة المنار. وأضافت المصادر أن خلافات حادة حدثت بين المصنعي وعدد من قيادات المؤتمر في المديرية دون أن تذكر أسباب الخلافات.

حميد المصنعي شقيق نائب مكتب صحة المنار قال لـ«النداء» أن خلفية سياسية وراء هذا الاعتداء وأضاف أنهم مستعدين للرد لكنهم منتظرين الجديد في القضية.

الحادثة نتج عنها إلى أنتشار المظاهر المسلحة في المنطقة الأمر الذي قد يؤدي إلى إنفجار الوضع في أي لحظه.

وازاء توتر الوضع بدأ عدد من وجهاء المنطقة بمساعي لاحتواء الموضوع مصادر في المنطقة قالت أنه تم القبض على المعتدين وعددهم اثنين.

الاربعاء 5 شعبان 1429هـ الموافق 6 اغسطس 2008 العدد (163)
Wed. 5/8/1429 - 6 August 2008

ما يشبة المؤامرة الرسمية
السطو على مستحقات 422 موجهاً وموجهة ووزارة التربية أكتفت بالتواطؤ

المحاكم مزارهم الأثير!

قبل أسبوعين أصدرت محكمة الأموال العامة قراراً قضى بصرف مستحقات الموجهين والموجهات بمحافظتي صنعاء والمحويت، لكن تعقيدات وعراقيل مسؤول صندوق نيابة الأموال العامة وقفت بالمرصاد أمام تنفيذ القرار، مسددة إهانة لمصدر القرار القضائي وللمنكوبين الذين توافدوا إلى العاصمة صنعاء بعد إبلاغهم بانتهاء مشكلتهم التي تمثلت في احتجاز مستحقاتهم لدى النيابة العامة منذ عدة أشهر على خلفية اتهام مدير التوجيه بمحافظة صنعاء نهاية العام الفائت باختلاس ما يزيد عن 12 مليون ريال تعود لـ422 موجهاً وموجهة بالمحافظتين والقبض عليه من قبل الأمن السياسي أثناء خروجه حاملاً النقود من أحد البنوك بالعاصمة صنعاء وإيداعه سجني الأمن السياسي ونيابة الأموال العامة لمدة عشرين وأربعين يوماً على التوالي.

النيابة تحفظت على الأموال ووعدت الموجهين والموجهات بصرفها، لكنها أحالت المبلغ إلى المحكمة لتبدأ محنة الانتظار تسجل نصراً ضد مسلوبي الحق، لأكثر من ستة أشهر.

■ استطلاع: إبراهيم الظهرة

السبت الأخير من الشهر الفائت اعتقد المنكوبون أن محنتهم أوشكت على الانفراج حين قرر القاضي عبد الرزاق الأكحلي صرف تلك المستحقات من قبل نيابة الأموال العامة، لكن المواعيد تتالت وترنح الحكم القضائي أمام القانون الخاص لمسؤول صندوق نيابة الأموال العامة، حتى اضطرت النيابة إلى إصدار أمر قبض قهري ضد أمين الصندوق، غير أن المطلوب رفض الاستجابة.

نيابة ومحكمة وأمين صندوق!!

أحسن الجلال – موجه بمديرية بني حشيش بمحافظة صنعاء– أفاد لـ"النداء": "رفعنا تقارير أعمال الموجهين إلى مشروع تطوير التعليم الأساسي قبل مارس 2007 وبموجبها تم صرف مكافآتهم المستحقة ولكن مع بروز عملية الاختلاس تأخر صرفها حتى نهاية الأسبوع (قبل) الماضي".

أمام نيابة الأموال العامة بالعاصمة اصطف الموجهون والموجهات في انتظار حق قانوني تعرض لعمليات سطو مستمرة بدءاً من مسؤول التوجيه في محافظة صنعاء ثم لاحقاً من مسؤول صندوق نيابة الأموال العامة.

"نحن هنا من أجل استلام مستحقات الموجهين، وهذه القضية قد مرت بالنيابة والمحكمة وأصدر القاضي قراراً بتسليم مستحقاتنا مباشرة من قبل النيابة"، قال علي الحريشي الموجه في مديرية الرجم – المحويت. فيما اعتبر أحمد الجعدبي – الموجه بمديرية حفاش بالمحويت، أن "في الأمر سر. هذه التصرفات غير منطقية، فالمستحقات ليست لشهر مايو أو يونيو الماضيين بل تعود للفصل الثاني من عام 2006 وقد كانت مودعة لدى النيابة منذ التحفظ عليها بعد القبض على مدير توجيه محافظة صنعاء وأمر القاضي بالصرف".

يواجه 422 موجهاً وموجهة عراقيل ممنهجة منذ عام ونصف للالتفاف على مستحقاتهم المالية. وفيما يجوب المنكوبون أروقة المحكمة والنيابة، لزمت وزارتهم الحياد إن لم تلعب دور المتواطئ ضدهم.

"المحكمة تواعدنا منذ 15 يوماً لصرف المستحقات وكل يوم يقولون لنا: سنصرف اليوم، سنصرف غداً"، قال أحمد الفقيه الموجه بمديرية الحيمة الداخلية، وبحماسة وأسف يردف: "أهانوا التربويين وذبحوا كرامتهم أمام هذه المحكمة وقد جاءوا إليهم لينصفوهم ويعطوهم حقوقهم لكنهم يظلمونهم". ويستنكر تعامل أمين الصندوق معهم: "وجهوا بالصرف لكن أمين الصندوق يتهرب".

أحد الموجهين أوضح: "بلغونا يوم الثلاثاء الماضي(قبل أسبوعين) أننا سنستلم المستحقات، فطلعنا من محافظة المحويت والآن صار لنا أكثر من خمسة أيام والواحد منا صارف ما يزيد عن 15 ألفا"، رغم أن مستحقات عوائق شبيهة بهذه، لكنه اتهم إدارة البريد بأنها سبب الحالة التي وصلوا لها. وقال: "لقد فرطت في حقنا وسنرفع دعوى ضدها لتعويض كل موجه"، مشيراً إلى عدم وجود أي نص قانوني "يخولها صرف مستحقاتنا لأي شخص كان".

موجهو محافظة صنعاء أصدروا بياناً –حصلت الصحيفة على صورة منه– تضمن ستة بنود أهمها المطالبة ببدل طبيعة عمل مميزة وتسليم المشروع لاستحقاقات 2007 للفصلين الأول والثاني عن طريق البريد والمطالبة بتعويض الجهات التي تسببت في هذه المشكلة بواقع 50 ألفا لكل موجه مع إبقاء بعضهم بسيطة لا تزيد في كثير حالات عن 8 آلاف ريال.

" لنا أسبوع بباب النيابة والمحكمة، والذين يمرون ينكرون أننا موجهون لأن الموجه هو المشرف على المدرس، معلم المعلم، وهما معا صفوة المجتمع، ومع ذلك نتبهذل ونهان"، قال محمد السهيلي الموجه، بمديرية مناخة، بنبرة هادئة لم تلبث أن علت بعد أن سألته عن مطالبهم: "صرف مستحقاتنا فقط ولا نريد منهم شيئا، وتحويل المبالغ المتبقية على البريد فهي الجهة الوحيدة الأسهل للموظف". ويزيد: "مع الموجه عشرين (أو) خمسة وعشرين ألفا، وأنا من أمس صارف ستة آلاف ريال كان نديها لهم ونوقع ونروح، ما فائدة الجلسة هنا!؟".

"الفقيه" – المسؤول الإعلامي لنقابة المعلمين بصنعاء والمكلف نقابياً بمتابعة قضية الموجهين– يرى أن البريد أفضل من حيث ضمان حق الفرد في استلام مستحقاته دون التقدير للمحكمة للأضرار الناتجة عن المشكلة. وأدانوا عملية خصم ألف ريال عن كل موجه لصالح أمين صندوق نيابة ومحكمة الأموال العامة خارج نطاق القانون.

مدير مشروع تطوير التعليم الأساسي، الدكتور أحمد العرشي، أكد أن المشروع صرف المبالغ دون أي خصميات، ووقع عقداً مع البريد لصرف المبالغ للمستحقين يدا بيد. وأضاف العرشي أن الصندوق ما هو إلا ممول للمشاريع وفق الاتفاقية بين الدول المانحة والحكومة اليمنية وأن ما يصله من وزارة التربية يعد صحيحا كونها الجهة المخولة بإدارة برامجها.

الخصم لم يتوقف عند ذلك الحد بل تجاوزه إلى خصم 2500 ريال عن كل موجه بدعوى وجود عجز في المبالغ يصل إلى تسعمائة ألف ريال واجتهدت نيابة الأموال العامة بخصمها من مستحقات الموجهين

● السهيلي ● المطري ● الزهيري ● الجبري

أشباح وراء الفوضى

السبت قبل الماضي وبعد أسبوع على قرار القاضي بالصرف كان 147 موجها وموجهة يواجهون مشكلة أخرى بعد صدور قرارات قالوا إن مصدرها ما يزال مجهولا بإيقافهم. وتحت ضغط متابعتهم وجه وكيل النيابة بالصرف لهم استناداً إلى حيثيات قرار القاضي الذي نص على الصرف من واقع كشوفات البريد الموصولة من مشروع تطوير التعليم الأساسي.

الموجه أحمد الجعدبي أفاد أن: "كشوفات البريد لا يوجد بها توقيف ولا ندري من وقفنا (عدد الموقوفين 44 من المحويت و103 من محافظة صنعاء)".

ونفى أحسن الجلال معرفة المتسبب الحقيقي في الإيقاف: "فوجئنا بإيقاف عدد كبير منذ شهر فبراير الماضي –فيما صدر شيك المبالغ من المشروع أواخر 2007 متضمنا الجميع– والمتسبب في الإيقاف حتى الآن مجهول هل هو قطاع التوجيه أم المشروع أم مكتب التربية".

مدير المشروع قال إن الإيقاف جاء للتأكد من الأسماء المتكررة وهو ناتج عن حرص المشروع على دقة المعلومات التي يتم الصرف بموجبها".

رغم الإقرار أن الإجراء جاء بعد توفير التعزيزات المالية ونزول الكشوف إلى البريد ومع ذلك يرى مدير المشروع أن عدم الاعتراض على قرار نيابة الأموال العامة قبل استكمال التحقق المذكور من شأنهم.

"شر البلية ما يضحك"، رد معاذ عبده أحمد موجه في بلاد الروس حين سألته عن سر ابتسامته وهو يتحدث إلى "النداء" واصفاً ما يتعرض له وزملاؤه الموجهون والموجهات: "يتلاعبون بنا كالكرة من المكتب إلى النيابة ومن النيابة إلى مشروع التعليم الأساسي وحتى الآن القضية كلها لديهم ونحن فقط كرة متحركة: يمين، يسار، روح، ارجع...!". هوا طالب بوجود مسؤولا واضحا للتفاهم معه". وبحسرة بادية يضيف: "على الدنيا السلام إذا كان هذا هو التصرف مع موجهين وإذا لعبوا بالموجهين فما الذي بقي من التعليم". وزاد "تابعنا مسؤولة قطاع التوجيه ومكتب التربية والنيابة، ترفض التعامل معنا، وتقول: لماذا لا يأتي حطروم شخصياً (رئيس شعبة التوجيه) ليتفاهم معهم؟! ومشروع التعليم الأساسي قالوا إنهم يريدون إفادة من القطاع وهكذا".

وكيل النيابة يؤكد أن الإيقاف بناءً على مذكرة من مشروع التعليم الأساسي، ولكنه أصدر أخيرا قراراً بالصرف بناءً على منطوق قرار القاضي الذي ينص على كشوف البريد الموصولة من المشروع والخالية من الإيقاف.

التلويح بورقة الانتخابات

علي الحريشي –موجه بمديرة الرجم بالمحويت– يقول: "لدينا مستحقات 2007 لم نستلمها أيضاً وهذا إهمال واستهتار بحق المعلم عموماً والموجه خصوصاً وينعكس على العملية التعليمية ويكفي هذا المنظر في الشارع".

حسين قاسم العوبلي –موجه بإحدى مديريات خولان قال مستذكراً: "حين وصلنا إلى أمين الصندوق ومعنا أمر القبض القهري وجدناه بخير وليس مريضاً وليس به شيء ويعطينا كلام مش حالي: أنا مش موظف معكم، روحوا لكم حتى عند علي عبدالله صالح، خليه يجي يبزني! ومن هذا الكلام (الحديث للعوبلي). استهتار بالنظام واللوائح والمحكمة التي أصبحت رفلة وغاغة أمام ناس مثل هذا".

وزاد: "كأننا متسولون ولسنا مربين". وبنبرة تحد لفت إلى المرحلة المقبلة: "إننا مقدمون على الانتخابات وبالعربي الصحيح، وإذا كان النظام يعالج الأمور بهذه الطريقة فسوف نغير".

زميله محمد الزهيري الموجه بمكتب التربية بمحافظة صنعاء قال: "لا نستطيع أن نتهم أحداً ويقال إن أمين الصندوق لديه ظروف والأخ وكيل النيابة قد كلف طاقما عسكريا بإحضاره وإذا لم يحضر فيمكن بعدها أن يفسر الأمر تفسيرات أخرى".

وأضاف مستنكراً: "هذا المنظر لا يرضي أحدا وخاصة وأن هؤلاء رسل علم والقضية طالت أكثر مما يجب".

بحسب إفادات الموجهين لـ"النداء" فإن أمين الصندوق حضر وقت العصر وقام بصرف المستحقات لعدد منهم لكنه امتنع بعد 3 ساعات من الصرف وصارح الموجهين بأنه سيواصل مقابل استقطاع 1000 ألف ريال عن كل موجه وهو ما رضخ له الموجهون. فيما أكد "الفقيه" أن الموجهات لم يستطعن مجاراة كل تلك التعسفات ففضلن ترك المستحقات والانصراف.

تظلم

إلى وزير التعليم العالي ورئيس جامعة صنعاء الأكارم

أتظلم أنا «نسرين عبدالله الذبحاني» الحاصلة على درجة الماجستير بتاريخ 2007/7/15، حيث أنه قد هضم حقي في جائزة الرئيس لأوائل الطلاب وعندما توجهت للدراسات العليا للسؤال عن معايير المفاضلة التي تمت، قيل إنها تعتمد على التقدير للبكالريوس، والتمهيدي ماجستير ومدة إعداد الرسالة.. المشكلة هي أنه تم مساواة التقديرات وإن كان فيها فرق، فإن كنت حصلت على 87.8٪ جيد جداً، فقد حصل غيري على أقل من هذا، وتم مساواتنا في كل من البكالريوس والماجستير على الرغم من أني الأعلى، أما فترة المناقشة وهذه الجريمة الحقيقية؟ حيث أن مدة إعدادي للرسالة كانت أقل ولكن هل أدفع أنا ثمن مماطلة المعاملة وتسجيل التاريخ بناءً على مجلس الدراسات الذي تأخر أكثر من مرة العام الماضي؟ لقد تم إعلان اسم طالبة أخرى بأنها الأولى على الرغم من أنه عملياً كنت أنا الأولى وقد سجلت رسالتي قبلها وناقشت قبلها فأي عدل هذا! وأى حق هذا؟! إني أمل أن أجد من ينصفني و حسبي الله ونعم الوكيل.

والعدل في الأرض يبكي الجن لو
سمعوا به ويستضحك الأموات لو نظروا

نسرين الذبحاني

جامعة حضرموت تحتضن معرض الكتاب

■ **مصطفى محمد بامطرف***

عكست استضافة جامعة حضرموت لمعرض الكتاب الأول في المكلا 13 يوليو 2008. حالة الفشل والضياع التي يعيشها وضع التأليف في هذه الجامعة التي أراد لها كل أبناء حضرموت الريادة والسبق؛ فقد خلت أرفف المعرض تماماً من أي كتاب منهجي يحمل اسم أي من منتسبيها بما في ذلك قيادتها الحالية التي من المفترض أن تكون قدوة ومثلاً أعلى في مجال التأليف والنشر. بل الثابت أن قيادة الجامعة وقفت موقفاً عدائياً من الكتب ولم تعتبرها مقياساً حتى على أحقية الاستاذ للترقية. فأعطت الجامعة ترقيات على مقالات تافهة لا تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه، في حين امتنعت وبقوة عن إعطاء ترقية لأستاذ قام بتأليف عدة كتب منهجية اعتبرتها لجنة علمية كلفت لتقييمها مراجع أصيلة للطلاب مدعية أن لائحة الترقيات تضمنت أبحاثاً وليس كتباً كمعايير للترقية، وكأن اللائحة قرآن منزل لا يمكن الاجتهاد فيه. كما أن الزائر لمكتبات الجامعة يستوقفه حالة البؤس و الحرمان وانعدام المراجع التي تعيشها مما اضطر بعض أعضاء الهيئة التدريسية إلى الاستعانة بمكتبات مدارس ثانوية مثل مكتبة مسجد التقوى بالغيل الذي يضم مدرسة ثانوية للحصول على حاجتهم من المراجع، فهل يعقل أن يكون مستوى الانحطاط الأكاديمي في هذه الجامعة قد وصل إلى هذه الدرجة التي يرثى لها.

ثم إن هذا الموقف العدائي من التأليف عكس نفسه تماماً على أعضاء الهيئة التدريسية الذين لم يستطع معظمهم (بسبب انعدام الدعم من قيادة الجامعة) تأليف أي كتاب منهجي في مجال تخصصهم طيلة حياتهم التدريسية التي قاربت للبعض منهم على الانتهاء ومنهم من غادر مدرج الجامعة فعلاً وهو يحمل رقم صفر في التأليف، ويتحمل النائب الاكاديمي بدرجة أساسية مستوى الصفر الذي وصلت إليه الحالة الأكاديمية في الجامعة، والدواء الناجع في مثل هذه الحالة المرضية المزمنة وبكل بساطة إقالة هذا النائب الذي أثبت تماماً فشله المطلق في النهوض بالوضع الأكاديمي، والداء الآخر العضال هو أن الجامعة تعتبر حالياً ملكية خاصة لرئيسها فلا صوت يعلو فوق صوته والكل يلهث وراءه كقطيع من الأغنام سعياً وراء الفتات الذي يستغني عنه في حين يتصرف في باقي مقدرات الجامعة كيفما شاء دون رقيب أو حسيب.

وقد وصلت حالة العداء من التأليف التي انتهجها النائب الاكاديمي لدرجة امتناعه عن طباعة كتاب واحد من ضمن عدة كتب منهجية أقرت من قبل مجلسي القسم والجامعة بعد إقرارها من قبل لجان علمية متخصصة تحت ذريعة عدم قدرة الجامعة مالياً على تحمل نفقات الطباعة. يعني جامعة تتلقى الدعم بالمليارات لا تستطيع طباعة كتاب واحد للطلاب، فصدق أو لا تصدق. بل إن عضو الهيئة التعليمية الذي قام بتأليف هذه الكتب، والذي نزل عليه موقف قيادة الجامعة نزول الصاعقة، قد لجأ إلى المحاكم في واحدة من أغرب القضايا المرفوعة أمام المحاكم في العالم تحت عنوان (امتناع النائب الاكاديمي عن طباعة كتاب منهجي أقره مجلس الجامعة وأوصى بطباعته). والمؤسف أن محكمة الاستئناف بالمكلا نقضت حكم المحكمة الابتدائية وقبلت الدفع الذي تقدم به النائب الاكاديمي ليدق المسمار الأخير في نعش التأليف والمعرفة في جامعة حضرموت. فكيف يستقيم هذا الموقف العدائي من الكتاب مع استضافة هذه القيادة الفاشلة لمعرض الكتاب الأول بالمكلا؟

* أستاذ مساعد كيمياء فيزيائية

رمية تماس

مش الأكوع السبب!

منذ قرار الحل الشهير الذي أصدره (شفاهة) وزير الشباب والرياضة السابق، عبدالرحمن الاكوع، والاتحاد العام للإعلام الرياضي في خبر كان. على أن المشكلة تبقى في زملاء الحرف أنفسهم، الذين تفرقت دماؤهم وأقلامهم بين الوزارة واتحاداتها الأخرى. فللوزارة إعلاميوها، ولكل اتحاد أقلامه، والتي تكتب بحسب الطلب والمزاج. فالمهم والأهم الفوز بسفرية لمرافقة بعثة ما. المتتبع للبعثات الرياضية يجد الأسماء والوجوه نفسها ترافق هذا الاتحاد أو ذاك. ومع ذلك مازال هناك من الزملاء من يعيش تحت مظلة احترام الذات.

وزارة الشباب لم تحرك ساكناً تجاه هذا الاتحاد (المنحل) برغم التصريحات التي تفوّه بها البعض. وستبقى المشكلة قائمة، كون بعض الزملاء يريدون أن يبقى الوضع على ما هو عليه، يسرحون ويمرحون بلا حسيب ولا رقيب؛ لأن السبب معروف. وباختصار شديد: "كيفما تكونوا يولى عليكم".

أوف سايد!

العيسي و التلال!

تناولت بعض الصحف خبرا مفاده ترشيح فريق أهلي صنعاء (وصيف الدوري) للمشاركة إلى جانب الهلال (البطل) في بطولة الاتحاد الأسيوي لكرة القدم. لو صح الخبر فعندها تصدق التهم الموجهة لاتحاد الكرة واستهدافه المباشر لنادي التلال (بطل الكأس) للموسم الفارط. بحسب لوائح اتحاد الكرة، التي غطاها الغبار، فإن بطلي الدوري والكأس هما من يحق لهما المشاركة في البطولات الخارجية. وفي حالة عدم إقامة بطولة الكأس، عندها يحق لوصيف الدوري المشاركة.

لكن أن يشارك وصيف الدوري في ظل وجود بطل للكأس يستعد للمشاركة، فليس لذلك سوى معنى واحد تعبر عنه حاجة في نفس (شيخ) الاتحاد، الذي يفترض به العمل على إشاعة مبدأ تكافؤ الفرص بحسب اللوائح بعيداً عن المكرمات والهبات التي أفسدت العمل الكروي في بلادنا وأسهمت في تشجيع التمرد على اللوائح والسعي لتوطيد العلاقات الشخصية المتحكم الرئيس في أوضاع كرة القدم اليمنية.

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
علي جمعان سالم

وهم الاتحادات الميتة!!

يتجدد الحديث بين فترة وأخرى عن التغيير والتلويح بالعصا الغليظة من قبل وزارة الشباب والرياضة تجاه الاتحادات الميتة كلما تحقق إنجاز أو إخفاق لأي من هذه الاتحادات في مشاركاتها الخارجية، حتى يخيل إليك أن الثورة على هذه الاتحادات ستبدأ فورا، غير أنه سرعان ما تحد تلك الانتقادات وتروح لحال سبيلها، و"يا دار ما دخلك شر".

بالأمس بعد أن عاد منتخبا الناشئين والأشبال في كرة الطاولة ببرونزيتين والمركز الثالث في البطولة العربية بالمغرب، تجدد هذا الحديث على لسان الوزير حمود عباد، بل إنه سمى أحدها، وهو اتحاد الكاراتيه، الذي وصفه بالاتحاد الميت الذي يخفق في كل مشاركاته رغم ضرب الصدور ونطق الوعود لقياداته عند استخراج بدل السفر لهذه المشاركة أو تلك والتي يعود منها بخفي حنين.

المثير للدهشة أن الاتحاد المعني يستعد للسفر حاليا إلى ماليزيا لإقامة معسكر إعدادي طويل للمشاركة في البطولة الآسيوية، وكأنه يقول للجميع إن كلام الوزير أو أي مسؤول آخر لا معنى له، وأنه يتحدث عن اتحادات تعمل في جزر القمر وليس في اليمن، التي لو طبقت ما تقوله في وقف الاتحادات الميتة لأوصدت كل أبواب المشاركات الخارجية ولأصبح كوادر الوزارة ورؤساء هذه الاتحادات في إجازة طويلة داخل الوطن ليتحصلوا على بدل سفر بالريال اليمني وليس بالدولار كما اعتادوا، وذلك أمر لا يمكن العمل به، لأن أول ضحاياه هم مسؤولو الوزارة التي يتهافت مدراؤها وكوادرها على الاستفادة من فوائد السفر جميعها، وبالتالي فإن الأمر برمته يبقى حديث إعلام أو كما يقولون: كلام جرائد.

كنت أتمنى من الوزير، أو أي مسؤول آخر يثير هذه النقطة، أن يكتفي بالفعل ويكف عن الكلام حتى يحس الجميع حينها بصدق النوايا في إحداث التغيير المطلوب والمرهون باتخاذ خطوة صحيحة إلى الأمام. غير أن الأمنيات يبدو أنها ولت ولم تعد موجودة في رياضتنا، التي ازدادت دعما واهتماما من قبل الدولة؛ غير أنه يبقى بدون بوصلة توصله إلى الطريق السليم، بدلا من لغة الضحك الذي يمارسه أعضاء هذه الاتحادات وقيادات الوزارة بحق البلد وبحق شبابه وثروته المادية التي يتم "بعزقتها" في أشياء غير مبرمجه وغير مدروسة ولكم إن تلمسوا ذلك في أكثر من اتحاد يتلاعب بأعصاب الجميع، حتى أن أحد هذه الاتحادات، وهو اتحاد رفع الأثقال، شارك في بطولة عربية غير معترف بها، رغم علم وزارة الشباب بها، ليعود إلى أرض الوطن منتشيا بإحراز 18ميدالية اتضح فيما بعد أن رباعينا تنافسوا مع الريح في بطولة فاقدة للشرعية، أبعد هذا عبث ولامبالاة؟ مع أننا سمعنا بـ"زعل" الوزارة التي أوهمتنا أنها ستحقق في الموضوع وستحاسب المقصرين والمتسببين في هذا الأمر.

لا نريد أن نقسو على الوزارة أو هذه الاتحادات بكلامنا هذا، لكوننا نعرف الحقيقة التي يعرفها الجميع، والمتمثلة بعجزهم عن ربط الأقوال بالأفعال، لأن هناك مراكز قوى ومفاسد تحدث باسم الرياضة وشبابها، وتريد من الوضع أن يبقى على ما هو عليه مع الأخذ بالتوبيخ فقط إذا ما أخفق أي اتحاد أو قصر أي مسؤول في مهمته والذي يقتصر في الأول والأخير على الإعلام فقط.

ما نتمناه هو احترام مشاعر الجميع، بدلا من بيعهم الوهم في أن هناك ثورة ستقوم على الاتحادات الميتة، وهو الأمر الذي لن يحدث، لكون الأمور برمتها ميتة وتحتاج كلها إلى أكثر من ثورة لم تبدأ معالمها بعد.

في بطولة غرب آسيا:

منتخبنا ثالثاً، ولكنه أخفق في التأهل للنهائيات

أحرز منتخبنا المركز الثالث في بطولة غرب آسيا العاشرة لناشئي كرة السلة المؤهلة إلى نهائيات اللعبة المقرر إقامتها في العاصمة الإيرانية طهران في سبتمبر القادم. وكان المنتخب الإيراني قد فاز بلقب البطولة، بينما حل المنتخب السوري ثانياً.

ورغم فوز منتخبنا بالمركز الثالث إلاّ أنه لم يتأهل إلى نهائيات كأس آسيا لناشئي كرة السلة بعد خسارته من نظيره الإيراني 107 – 81، وفوز المنتخب الأردني على نظيره السوري 90 – 83 في آخر لقاءات البطولة. واحتل المنتخب الإيراني المركز الأول في الترتيب العام للتصفيات التمهيدية المؤهلة إلى النهائيات الآسيوية، ويليه لبنان ثم سوريا، فيما حل منتخب الأردن في المركز الرابع، واليمن الخامس، والعراق اخيرا.

البطولة التي أقيمت على صالة الرواد بالنادي الأهلي بصنعاء للفترة من 30 يوليو– 3 أغسطس، بمشاركة خمسة منتخبات من غرب اسياء هي: اليمن، إيران، سوريا، الأردن، ولبنان، كانت قد شهدت انتقادات طالت التحكيم، كان أبرزها انتقادات رئيس اللجنة المنظمة رئيس اللجنة المؤقتة لاتحاد السلة اليمني، الذي قال للصحافة عقب خسارة منتخبنا من نظيره السوري: "التحكيم كان متعمداً ظلم منتخبنا وهناك تخطيط لإبعاد منتخبنا من المنافسة". كما تم حرمان منتخبنا من خدمات اللاعبين (الشقيقين): موسى عبد العليم، ومحمد عبد العليم، بحجة إنهما غير يمنيين.

والسؤال الذي يفرض نفسه: أين كانت اللجنة المؤقتة منذ البداية؟ ولماذا لم تتابع موضوع اللاعبين مبكراً بدلاً من الانتظار إلى اللحظة الحرجة؟

انفصالية اتحاد الشطرنج

بطولة الرئيس الدولية السابعة للشطرنج والتي انتهت قبل أسبوعين وأقيمت في مدينة عدن تضاربت الأخبار القادمة من هناك حول نجاح البطولة من عدمه، فزملاء الحرف المصنفون على اتحاد الشطرنج ورئيسه أكدوا بأن الأمور "طيبة"، وأن اتحاد الشطرنج "جاب الوعل بقرونه" كما هو عهد القراء بهم. بينما زملاء آخرون لا علاقة لهم ببلح الشطرنج وهدفهم نقل الأحداث بواقعية كتبوا عكس أولئك بمسافات شاسعة.

الظريف في البطولة ما حدث في حفل الافتتاح من استقدام فرقة من صنعاء لتقديم اوبريت راقص. تصوروا فرقة من صنعاء للاستعراض في بطولة مقامة في عدن، بلغت تكلفتها بحسب معلومات صحفية 900 ألف ريال. هذا وعدن بها من الفرق والفنون ما يكفي. لكنها العقليات التي تتعامل مع عدن وفق مفاهيم خاصة.

تذكار الزمن الجميل وتساؤل المستقبل...

ديربي عدن.. ماذا ننتظر؟

■ احمد ابو صالح

طوابير بشرية تبدأ من بوابة استاد الحبيشي وتنتهي بجانب البنك الأهلي بمدينة كريتر، مدرجات مملوءة جداً بالبشر ومكسوة باللونين الأحمر والأخضر، شعارات، أهازيج، أناشيد رياضية يصل صداها إلى أرجاء المدينة بكاملها، طبول ومراويس تشكل سيمفونية إيقاعية بديعة، أطفال يضعون على رؤوسهم القبعات ويصبغون وجوههم باللونين الأحمر والأخضر، عشرات الآلاف من الجماهير يطوفون شوارع مدينة كريتر مرددين الأناشيد الرياضية البديعة.

تلك هي الصورة التي ما تزال مخزونة في ذاكرتي، صورة رائعة عن ديربي عدن أو قمة عدن الكروية التي تجمع فريقيها الكبيرين التلال والوحدة، أو "الشياطين الحمر" و"بيارق الهاشمي"، كما تسميهم جماهيرهما الكبيرة والصحافة الرياضية أيضاً.

لقاءات التلال والوحدة كانت حتى وقت قريب قمة كروية بكل ما تحمله كلمة قمة، وحدث رياضي سنوي ينتظره عشاق الكرة بصبر طويل ويتابعه جمهور الكرة داخل الوطن وخارجه عبر الشاشة الفضية بأصوات المعلقين محمد سعيد سالم وعوضين، وعبر الأثير الإذاعي بأصوات المعلقين فيصل باعباد والراحل سالم بن شعيب، وكانت بحق متعة وإثارة وفنا كرويا راقيا تجسده على أرض الملعب مهارات ابوبكر الماس والأحمدي والسبوع ووجدان شاذلي وطارق قاسم ومشتاق محمد سعد والويكا وياسين محمود وعصام زيد وغازي غراب وكامل صلاح وخالد عفارة وشرف محفوظ ومنير عوض والأوبلي ولطفي سالم وغيرهم.

كوكبة من أفضل اللاعبين الذين أنجبتهم الملاعب اليمنية، أوجدهم ذلك التنافس الرياضي وصنع نجوميتهم ذلك الديربي العدني الشهير وساندهم جمهور الناديين الذي تتعدى أرقامه مئات الآلوف من الجماهير الوفية.

استعادة تلك الذكريات من الزمن الرياضي العدني الجميل هي نتاج طبيعي لوجود قطبي الكرة العدنية لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات في مسابقة كروية واحدة، وهي دوري الدرجة الأولى، بعد غياب الوحدة العدني لفترة طويلة وعودته الموسم الماضي التي تزامنت مع هبوط التلال المؤسف. والآن بوجودهما معاً تنتظر الجماهير اليمنية قاطبة عودة الروح إلى الكرة العدنية وبث نسائم الحياة في عروقها من جديد. فيا ترى هل يكون ديربي عدن القادم كما كان أيام زمان؟ سؤال ستجيب عليه الأيام القادمة. فلننتظر.

إدارة التلال تستجيب لنداء "ملعب النداء"

حسناً صنعت إدارة نادي التلال بإسنادها مهمة تدريب فريق البراعم المشارك حالياً في دوري البراعم لأندية عدن للكابتن طارق قاسم.

طارق الذي التقيناه وكتبنا عن معاناته هنا في ملعب "النداء" (العدد 156) وناشدنا بضرورة الاستفادة من إمكاناته وخبراته وإخراجه من سوق القلعة للقات بكريتر، عبر عن شكره للصحيفة التي دقت جرس النسيان، واعتبر إسناد مهمة التدريب إليه بمثابة استجابة لنداء "ملعب النداء".

بدورنا نتمنى لطارق التوفيق في مهمته الجديدة وألاّ تنتهي علاقة التلال به بمجرد إطلاق صافرة نهاية دوري البراعم.

فشلت سلة اليمن بالتأهيل واحتلفت قيادة الوزارة بالانجاز

■ أتحفتنا قناة «سبأ» الرياضية مساء الاحد وهي تنقل على الهواء مباشرة تزاحم وزير الشباب والرياضة حمود عباد ونائبه الشيخ حاشد الأحمر وثلاثة وكلاء إلى جانب البرلماني الخضر العزاني رئيس اللجنة المؤقتة لكرة السلة، على تكريم بطل التجمع المنتخب الايراني لناشئين كرة السلة الحائز على المركز الأول وبعده السوري وفرحين ومهللين بإحراز اليمن المركز الثالث من بين خمس دول مشاركة! والمضحك أن الوزير «فرحان أوي» اعتبره إنجازاً للرياضة اليمنية ونشر تصريحاً في صحيفة رسمية.. وهي مجاملة للعزاني خوفاً من لي الذراع في لجنة البرلمان الرياضية.

وسبب الضحك أن الفرحة كيف تأتي بعد خروج اليمن من التأهل لنهائيات آسيا و هو الفريق الوحيد من الخمس الفرق الذي لم يتأهل، وكان الوزير قد صرف عشرين مليوناً ودعم ورعاية بنفس المبلغ.. وكانت مسئولية الوزير البحث عن أسباب الاخفاق اليمني وعدم التأهل، لأن هذه الانتكاسة لم يسبق أن تعرضت لها السلة اليمنية في الاستضافات الاربع الماضية وأين يكمن الخلل، ويقلب صورة مثل ما يعمل مع الاتحادات الغلبانة التي تحقق إنجازات بمبالغ زهيدة جداً وآخرين رفض الموافقة على الاستضافة.

ونشرت الصحافة مقارنة بين بطولة الجودو الآسيوية 28 دولة 52 منتخباً صرف فيها مبلغ 7 ملايين ريال.. بينما غرب آسيا 5 دول ولم نحصد التأهل؟.

■ هناك أخطاء جسيمة في قيادة اللعبة يجب أن يعرفها الوزير قبل أسباب المشكلة التي نشبت بين المدرب العربي والعزاني أدت إلى امتناعه عن التدريب ومغادرة اليمن، وأصبحنا بدون مدرب. عليه أن يعرف كيف تم الاعداد وما هي ثمرة الأموال التي صرفت، ولماذا فشلت لجنة السلة، فشلت في إعداد منتخب للناشئين من المشاركين في الدوري اليمني، وكيف تمت الاستعانة بأربعة مغتربين في أمريكا وكيف تجاهلوا ترتيب مشاركتهم، وهل كانت مشاركتهم إيجابية حتى لو جاؤوا قبل يوم البطولة.

■ الخلاصة: الوضع يشير إلى إهدار أموال من أجل جبر الخواطر دون تحقيق بطاقة التأهل، وليس البطولة وفق القواعد أو المركز الثاني، وهذه النتيجة تعرض الوزير للمساءلة في البرلمان في دولة النظام والقانون، لكن وضع البرلماني «الخضر العزاني» في الاتحاد والبرلمان قد جمل الصورة عبر بعض وسائل الاعلام وحول الإخفاق إلى إنجاز وتبقى المهزلة مستمرة في مسيرة الرياضة اليمنية طالما ومسؤولو الرياضة يضحكون على بعض في المجاملات وهم يعرفون جيداً أنه الغلط بعينه.

■ ملاحظة هامة: حشر اسم الشيخ عبدالله الاحمر على كأس بطولة غرب آسيا غير مناسب ومكانته، والمبلغ الذي دفعه الشيخ حميد الاحمر للسلة كفيل بتنظيم بطولة خاصة بمثل هذا العدد من الدول في كرة السلة أو غيرها تنظم سنوياً، وسيكون لها وقعها اليمني والعربي والآسيوي.

الراعي وقصة ثورة وثوار (2)

عبدالباري طاهر

ولعل الراعي هو الوحيد من تنظيم الضباط الأحرار الذي أنصف جزيلان والمشير السلال. فقد أكد وجود صلات خيطية لهما بالتنظيم، وربما أن روح الإنصاف والخبرة التنظيمية قد هدتاه إلى إدراك طبيعة العلاقة بين تنظيم عسكري سري وبين قيادات عسكرية كبيرة موضوعة تحت عيون بصاصي الإمامة.

ويتوافق مع رفاقه في التنظيم على الربط الجدلي العميق بين نشأة وتطور الحركة الوطنية منذ الثلاثينات والأربعينات وبين نشأة التنظيم كامتداد خلاق ومتطور للحركة في اليمن كلها.

ويرى أن الطبيعة السرية لتنظيم عسكري قد فرضت عليه قطع الصلات الحزبية بكل التنظيمات السياسية «المدنية»: البعث، حركة القوميين العرب والناصريين.

ويأتي على ذكر الإعداد والتحضير للثورة متوافقاً مع كتاب أسرار ووثائق الثورة السبتمبرية، وإن كان الجميع لا يأتي على الاجابة على سؤال كيف استطاع تنظيم عسكري «طيري العود» ومكون من عشرات الضباط الصغار تفجير الثورة في بضعة أشهر.. ولعل البقية الصالحة من قيادات الحركة الوطنية بعامة وتنظيم الضباط الأحرار يدركون اليوم مدى أهمية شرح الظروف التي كانت قائمة في الأعوام والأشهر الأخيرة من حكم بيت حميد الدين؛ فالأجيال الجديدة لا تصبغ قصة أن ينشأ تنظيم عسكري من بضع عشرات يستطيع التطويح بنظام حكم ممتد لمئات السنين.

ويشير إلى طبيعة الحساسية والخلاف بين جزيلان والشهيد علي عبدالمغني، ويقدم رؤية واقعية لطبيعة الخلاف والأقرب للمنطق والصدق. وقد ظلم اللواء والمناضل جزيلان رفاقه من الضباط الصغار وبالأخص الشهيد علي عبدالمغني. كما لم يكونوا هم أيضاً منصفين في تقويم دور جزيلان «مدير الكلية الحربية» أو المشير عبدالله السلال.

ويقدم الأستاذ عبدالله الراعي شهادته عن قصة ليلة الثورة، ليلة الـ26 من سبتمبر، وهي شهادة يجوز، بل يجب، الخلاف فيها وعنها. لأن كل ضابط من الثوار يتحدث من مكان رؤيته، وموقع المواجهة الذي كان فيه وما صنع هو، وما رأى، ولعل الأهم في شهادته نقد القصور والثغرات، وعدم تنفيذ الكثير من المهام الموكلة لبعض الضباط مما نجمت عنه مخاطر كبيرة تمثلت في قرار البدر وتوترات وارتباك.

قصة فرار البدر بعد ظهر يوم الـ26 سبتمبر تؤكدها شهادة الدكتور حسن محمد مكي الذي سجل في مذكراته المعدة للطبع أن البدر قد اتصل به في الساعة العاشرة من ظهر ذلك اليوم، ولكن الجديد في شهادة الاستاذ الراعي تتعلق بطلب البدر السماح له بالخروج إلى مصر وموافقة التنظيم بينما تغلب رأي السلال والضبي، وهي شهادة جديدة ومثيرة.

ويقوم الراعي أو يلحظ التفاوت بين سيوف الاسلام «الاربعة عشر» والامراء الصغار «الاحفاد الذين لعبوا الدور الاساسي في معارك حرب (السبع سنوات)».

يتناول الراعي قصة الاعدامات وبدون محاكمات ورمي القتلى في حفرة كبيرة.

والراعي وإن كان ينفي الطبيعة الانتقامية لهذه الاعدامات مبرراً بما فعله الامام بالثوار، إلا أن هذه الاعدامات لا يمكن تبريرها، والامام ليس القدوة والمثل، فهذه الاعدامات الفاجعة بدون محاكمات، وبالاسلوب الذي اتبع يعكس روح التوحش والبربرية في المجتمع اليمني حينها، والإمامة مدانة فيه، وهي ليست حجة ولا مبرراً لممارسة مثل هذا القتل العامد والوحشي. بل إن الثورة ضد الامامة كان من أهم أسبابها الاعدام بدون محاكمة عادلة ونزيهة، وقد روى القائم بأعمال السفارة العراقي إبراهيم الولي في كتيبه الذي طبعته الشئون العامة والتوجيه المعنوي، قصة راعية عن مشاهدته للجثث مرمية في السايلة تنهشها الكلاب. في كل حال وعلى كل حال لابد من الشجاعة في نقد تجاوزات الثورة والثوار بالقدر الذي ننتقد فيه تجاوزات الامامة والامام، ولا يمكن التبرير للقتل بالقتل. أو جعله مبرراً أو متكأ، ويمكن الرجوع إلى كتيب مذكرات دوبلماسي عراقي (62-64 لإبراهيم الولي).

لا يمكن التبرير للقتل، فالبشرية حتى اليوم تعلن قتل قابيل أخاه هابيل، وتقتيل الضباط الاحرار لأنصار الامامة لا يبرره قتل الإمام يحيى أو أحمد للاحرار، ومناوئ الامامة.

وليس المطلوب نبش الماضي أو فتح الملفات، ولكن الأهم نقد الممارسات الشنيعة والمجرمة أياً يكن مصدرها. ففي هذا النقد تحصين للأجيال القادمة من الاعتذار أو التبرير للقتل. فالقتل الوباء الذي لم يتعاف منه الحكم في اليمن حتى اليوم.

ويشير الاستاذ الراعي إلى التفاف الجماهير اليمنية من حول الثورة وهو ما حولها إلى ثورة حقيقية، وضمن مقدرتها على الصمود في مواجهة حرب مزلزلة استمرت سبعة أعوام.

يتناول بداية المعارك ووصول الجيش المصري، ويشير إلى نقطة لم يسبق أن أشير إليها، وهي وجود خطتين مختلفين لمواجهة التدخل السعودي، فمصر كانت تعطي الأولوية لضرب القبائل في الشرق والشمال في حين تقضي الخطة اليمنية بالتوجه عبر مأرب وحرض إلى نجران وجيزان، والواقع أن كلا الخطتين لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الأمريكية بحماية السعودية، والوجود البريطاني في الجنوب، والنفوذ الإمامي في هذه المناطق الشرقية والشمالية حتى القريبة من صنعاء.

ويتعرض للخلافات اليمنية المصرية، والتي أسهمت في إطالة أمد الحرب، وعدم القدرة على تجنب الخسائر الفادحة في صفوف اليمنيين والمصريين على حد سواء.

وهذه الخلافات تجلت في أسلوب إدارة المعركة بدون مراعاة لطبيعة البيئة اليمنية القاسية والشموس، وللتركيبة القبلية القوية والمتماسكة، وخبرتها في الحروب التي تعتبرها جزءاً أساسياً من حياتها ومعاشها.

والحقيقة أن تياراً من الاحرار التقليديين ومن السياسيين الانتهازيين قد نصحوا مصر بالتعامل مع زعماء القبائل المعادين لبيت حميد الدين، وكانت النظرة الطائفية والسلالية تلعب دوراً في كثير من المواقف، فقد تبنى الضباط الكبار- ربما باستثناء السلال الذي كان عديم الثقة بالمشايخ وأكثر خبرة ومعرفة بهم فأن بعضنا من كبار الضباط وتيار حركة الاحرار قد أقنع مصر بدعم المشايخ «مشايخ الضمان- وإعطائهم درجة وزير وتشكيل مجلس الدفاع الاعلى منهم، وكانت هذه الخطوة بداية السير في طريق إطالة أمد الحرب، وإفراغ الثورة من محتواها، وكان كبار الضباط المصريين من أنصار مراكز القوى التي كانت تتطلع للإطاحة بالزعيم القومي جمال عبدالناصر تريد أن تجعل من الحرب في اليمن طريقاً للانقلاب، ويؤكد، ومعه كل الحق، في أن الجندي المصري قاتل إلى جانب أخيه اليمني، وأنه لولا النجدة القومية للثورة المصرية لما أمكن انتصار ثورة سبتمبر62.

كثيراً ما يعتب أو يعيب الراعي على المشير السلال بعض مواقفه من الارياني والزبيري، إلا أنه يعود ويسلم بصواب موقف المشير فيما يتعلق بالانحياز لمصر؛ فموقف تيار الأحرار فيه مراهنة كبيرة على المشايخ، وهم أو بعضهم أقرب للسعودية منهم لمصر الناصرية ويتسم موقفهم حينها بقدر كبير من المحافظة وحسن النية.

ويبقى الشيء غير المبرر انقسام قوى الثورة على أنفسهم، وانغماسهم في الصراعات الحزبية الضيقة، والمراهنات على القوى المعادية للثورة أصلاً، وبالأخص المشايخ الذين رغم أميتهم الأبجدية والمعرفية استطاعوا بالحرب وعبرها من الهيمنة على الحياة السياسية، وضرب الاتجاهات الثورية القومية واليسارية أولاً. وثانياً في احتواء تيار حركة الاحرار، وهذا بالضبط ما حدث في 5 نوفمبر وإزاحة القاضي عبدالرحمن الارياني في 13 يونيو 74 وقد أتى صاحب المذكرات المهمة على جوانب مهمة في خلفية حركة نوفمبر وما أعقبها. فهو -أي الراعي- واحد من الاطراف الاساسية كسبتمبري وكبعثي أيضاً في صنع الاحداث حتى حركة الـ13 من يونيو 74 وقراءته لمجريات الصراع يتسم بقدر كبير من الموضوعية والصدق والامانة.

وهو أيضاً لا يجحد أدوار المختلف معهم. وحتى عندما يتحدث عن مآسيه وما تعرض له من ملاحقات وقمع واضطهاد وصولاً إلى الحكم عليه بالاعدام، فإنه يتناول الأمر بدون مبالغت أو توزيع للتهم أو تصفية للحسابات، ويضعه في سياق صراع كالح لا يتحمل مسئوليته طرف واحد. فمن كان بلا خطيئة فليرمها بحجر كقول السيد المسيح.

يفضح، وهو البعثي المؤسس والقيادي، علاقة بعث العراق بالمشايخ: الغادر، الهيال، والزايدي من كبار مشايخ خولان. وتفاصيل مقتلهم على يد الجنوب، مما أدى إلى حرب 72، لكن الراعي يحيل تفجر الحرب إلى تعليق شهير للمذيع محسن محسن الجبري -يرحمه الله- «لحم أحمر طري» في إشارة إلى أبو لحوم والأحمر والمطري، والحقيقة أن الصراع بين الجنوب والشمال كان حاداً وعميقاً ويمتد إلى الرياض وبغداد وموسكو وواشنطن، وتصفية المشايخ المرتبطين بالصراع منذ الثورة وما قبلها والذين لهم صلات قوية بالرياض وبغداد كان الصاعق الذي فجر الحرب أو بالأحرى ضاعف من اشتعالها. فهي دائرة بأساليب واشكال أخف منذ أمد.

وهناك ترابط عميق وقوي بين صراع الشمال والجنوب، فعلى مشجب هذا الصراع جرت انقلابات في الجنوب على ذمة المواجهة مع الشمال بما في ذلك كارثة 13 يناير 86. فالإطاحة بقحطان والحركة التصحيحية عام 70 وترحيل عبدالفتاح اسماعيل إلى موسكو 1980، كلها قد جرت تحت دخان المواجهة مع القوى الرجعية في الشمال، ولم يكن الامر في الشمال مختلفاً عنه في الجنوب، فاحكام المشايخ القبضة على السلطة في الشمال عقب 5 نوفمبر، قد تم تحت يافطة المواجهة مع الجنوب، ولم يكن بالمستطاع الانقلاب على القاضي عبدالرحمن الارياني لولا حرب 72 وهزيمة الجيش في المواجهة مع الجنوب. وهو ما مهد الطريق أمام طموح المقدم إبراهيم محمد الحمدي، صحيح أن لحركة يونيو ابعاداً عميقة في البيئة اليمنية لكن الصراع مع الجنوب قد ساعد كثيراً على تهيئة الاوضاع للانقلاب، ولعل مقتله وهو يتأهب لزيارة الجنوب ما يعطي المؤشر لتلازم الصراع بين الشطرين.

وصاحب المذكرات ممن عايش هذه المراحل، وأدرك كل تفاصيلها بحكم قربه من صناع القرار، وعلائقه الحسنة بالاطراف المختلفة.

ويؤرخ للبدايات الاولى لتغلغل أبناء المشايخ إلى قلب القوات المسلحة بعد تفكيك ضباط الثورة والقوى المدافعة عن صنعاء إبان حصار السبعين يوماً، فأحداث 17،18 اغسطس في صنعاء 68، وترحيل القيادات الشابة المدافعة عن صنعاء إلى الجزائر، وبداية الاعتقالات للاتجاهات القومية التقدمية: بعث، ناصريين، حركة قوميين عرب وماركسيين، فقد بدأ استيلاء أبناء المشايخ على الجيش، ومفاصل الحكم والمحافظات، وبدأت بالتالي موجات دامية من الصراع، وهو ما يرصده صاحب المذكرات بموضوعية وذكاء. كما يذكر البدايات الاولى للعمل السري، والواقع أن كل الاتجاهات الحزبية ظلت سرية منذ التأسيس في المتوكلية اليمنية وبعد الثورة، فدستور 64 قد حظر الحزبية، ورغم النشاط الواسع لهذه الاحزاب، والدور الحي والفاعل في نصرة الثورة ودعمها إلا أن الحظر كان قائماً، وما استجد بعد نوفمبر هو اشتداد الاعتقالات والتصفيات والمحاكمات والقمع حدّ عدام.

ويؤرخ للمؤتمرات التي أعقبت الثورة: عمران، خمر، حرض. وكلها تعكس الصراع بين القوى المختلفة، والكتاب (المجلدين) يضم وثائق مهمة، وبعضها لم ينشر من قبل، والكتاب جدير بالاهتمام والقراءة. فهو يدون ويوثق لمرحلة مهمة في تاريخ حياتنا السياسية التي لاتزال بصماتها وتأثيراتها قوية في واقعنا الراكد الذي وإن شهد تفجرات وانقلابات دامية، إلا أن بيئته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية تبقى عصية على الحداثة والتغيير.

قيام.. جلوس

نبيل قاسم

قامت الحرب، استمرت لسنين عدة، خلفت كثيراً من الدمار ومن الأرواح ومن الأموال، كانوا يصنعون الشهداء كما يصنعون الخبز. كانوا يبيعون السلاح كما يبيعون الطماط في الموسم. صدور المدنيين والعسكريين ابتلعت كمية السلاح تلك. الرصاص بالطبع أسرع من الخبز في الوصول للمعدة، اكتشاف هام يجب أن نبلغه لمنظمة الأغذية العالمية وللمنظمة العالمية للسكان. لماذا لا يشكل مجلس النواب لجنة لتقصي الحقائق؟ تهتم بالحرب في هذه البلاد الفقيرة عن جدواها وعن تكلفتها مقارنة بتكلفة خمس محطات لتحلية مياه البحر. عن أسماء الجنود الذين قتلوا وعن أعمارهم، عن أسماء المدنيين الذين قتلوا وعن أعمارهم، وعن الآثار الكارثية التي نجمت عن هذه الحرب. نريد أن نعرف لماذا قامت الحرب، ولا نريد أن نعرف من المنتصر بقدر ما نريد أن نعرف من المستفيد. لماذا أصبح نظاماً في البلدان المتخلفة أن لا يتم إحداث أي تعديل إلا بافتعال حرب؟ لابد من حدث كبير بواسطته يتم خلق وضع جديد، هذا الحدث الكبير إما أن يكون تفجيراً أو اغتيالاً أو حرباً لا يهم وإلى متى سيستمر هذا الوضع؟ إلى متى سنظل أسرى لأجهزة تتصارع فيما بينها ونحن ندفع الثمن؛ إلى متى سيظل إخواننا يقتلون من حولنا ونتعامى وننشغل بحكم من بال وهو مستقيم، إذا ما كان جائزاً أو مكروهاً؟ لماذا أصبحنا نتقبل أي موضوع يلقي به الحاكم لنا ونلوكه مثل العلكة، وتظل أسناننا تصطك في انتظار موضوع آخر؟ أصبحنا مجرد رد فعل باهت للأحداث مأساوية جداً.

لماذا لا تشكل لجنة من المعارضة لتقصي آثار الحرب؟ لماذا لا تتشكل لجان شعبية؟ تقوم الحرب وتجلس الحرب بكل سهولة وكأن المعلم دخل إلى الفصل وقام الطلاب وجلسوا دون أن يعرفوا سوى سبب واحد وهو الاحترام. سبب واحد يكفي وهناك أسباب عديدة يمكن استنتاجها؛ كأن يحرك الطلاب أرجلهم، كأن يفرِّقوا بين حصة وأخرى، كأن لا يصيبهم الملل و....الخ.

وتقوم حروب داخل البلد وبسهولة شديدة يصرخ أحدهم للحرب: قيام فتقوم وتستمر ويصرخ نفس الشخص أجلسوا الحرب فتجلس وتنتهي وينتهي الفيلم، لكن الأحقاد تظل قائمة ولن تجلس أبداً، والقتلى يظلون قتلى، والخسائر تظل خسائر والكآبة تظل كآبة، لأننا لسنا في فيلم هندي ذو نهاية سعيدة. وشيء واحد يظل جالساً ولا يقوم أبداً وهو إحساس الناس.

إحساس الناس بفداحة ما يحصل وإذا فكروا هناك من سيصرخ فيهم: جلوس.

فيروس الوحدات يهدد حكومة مجور

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

اعتادت الحكومات المتعاقبة إرجاع فشلها في تحقيق التنمية الاجتماعية، إلى شحه الموارد وارتفاع نسبة الخصوبة، وهي مبررات واهية نظراً للوضع المزري في الجهاز الإداري لدولة.

مع كل تعديل وزاري تدمج وزارت وتشق أخرى، وتتفكك لتلد قطاعات ومؤسسات وهيئات، وصناديق، دون رؤية واضحة أو معايير علمية تبرر الأجراء، لكن الواضح الوحيد وجود علاقة طردية؛ فكل ما تكاثرت الوزارات والمؤسسات والصناديق والوحدات يزداد الوضع سوءا، وتختفي الكفاءات والكوادر المخلصة من الجهاز الإداري، في حين يسيح الفاشلون والفاسدون بين السفارات والهيئات لقدرتهم على التكيف مع المتناقضات وتقديم الخدمات الخاصة، فذاك زمانهم.

الشهر المنصرم انتقل إلى رحمة الله حسين المقدمي وعلي الاشول. الأول شغل مدير مستشفى العلفي بالحديدة قبل الثورة، ووزيراً لصحة بعدها، وكان رئيس لجنة التصحيح في سبعينيات القرن الماضي. فيما الثاني شغل رئيس اتحاد كرة القدم منذ منتصف الثمانينيات إلى مطلع التسعينيات، ثم وكيلا لوزارة الأشغال للشؤون المالية. وبعد وفاتهما تحدث القائمون على الحكم عن مناقبهما وباستفاضة، وكالعادة لم يسألوا لماذا استبعدوا من السلطة باكراً؟!

الإمام احمد شهد لحسين المقدمي بحسن الإدارة وإخلاصه في العمل. ورغم تخوفه من المقدمي أعاده إلى رأس المستشفى بعد أن ساء وضع المستشفى نتيجة عزل المقدمي، ومن ثم استمر الرجل في موقعه حتى محاولة اغتيال الإمام التي لم يكن المقدمي على معرفه بها.

الرئيس إبراهيم الحمدي نصب المقدمي رئيسا للجان التصحيح، كواحدة من أهم اللجان في ذلك الزمان، غير انه اختفى طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات إلى أن توفي وحينها منحه رئيس الجمهورية عناية خاصة مذكرا بمناقب الرجل التي يفتقدها الكثير من رجاله المتربعون على مفاصل السلطة.

تحدث الرئيس الأسبوع المنصرم أمام الآلاف من خريجي الجامعات الحكومية، عن أهمية التعليم ودوره في بناء الأمم، مقارناً بين الوضع التعليمي بعد الثورة، ووضعه اليوم. ومع اعترافنا لفخامته بانتشار التعليم والمدارس والجامعات، وارتفاع عدد الخريجين من حملة الدكتورة والماجستير في السنوات الأخيرة، غير أن الحقيقة تقول إن المؤهلات العلمية والخبرات والنزاهة والكفاءة إلى جانب الولاء للوطن كانت عنوان ذلك الزمن القديم، الذي برز فيه محمد سالم باسندوة، وحسين المقدمي، وعلي قاسم المؤيد، وياسين سعيد نعمان، وحيدر العطاس، وإبراهيم الحمدي وعلي عبد لله صالح وعلي سالم البيض وغيرهم ممن برزوا دون الاستناد على صلة القرابة أو النسب، كما أن من العدل مقارنة وضع الجهاز الإداري للدولة في ذلك الحين، وما نراه اليوم من تدمير تتعرض له أجهزة للدولة وغياب فكرة الدولة لدى المعنيين بالأمر. كما أن من غير المنطقي أن يركز المسؤولون في عقد المقارنات بين عدد المشاريع غير مدركين أن وضع البلد في السبعينيات والثمانينيات كان يتجه نحو الأفضل في حين أننا اليوم نتجه نحو الضياع، والمصير المجهول.

لا يمكن الخروج من الأزمات الاقتصادية والأمنية في ظل جهاز إداري يخضع للمزاجية وعشوائية اختيار المسؤولين وتقاسم السلطة بين الأنساب والأقارب ونقلها من الآباء إلى الأبناء دون العودة إلي معايير السبعينيات ثمانينيات القرن الماضي.

على الحكومات المتتالية التوقف عن ممارسة لعبة تضليل الشعب، فكيف نفهم أن هناك شحا في الموارد في حين القروض والمساعدات لا يستفاد منها، كيف ينام وزير وبلده تسدد فوائد قروض لم تستخدم؟ لا أعرف كيف يتحدث المسؤولون عن غياب الكفاءة والخبرات في الجهاز الإداري في حين أنهم وأمثالهم وأتباعهم مفلسون إدارياً بل ويعوقون الخبرات؟! إلى متى سيظل هؤلاء يتشدقون بنجاح برامج الإصلاحات، والمنطق يفرض علينا محاكمتهم على الفيروس الذي ينمونه في وزارة التخطيط ثم لاحقاً تصديره إلى جميع مرافق الدولة باسم وحدات تنفق عليها ملايين الريالات من الخزينة العامة والمنظمات الدولية التي تدعم هذا الفيروس بملايين الدولارات.

تعلن السفارة البريطانية ومثلها الأمم المتحدة في الصحف عن فتح باب التنافس لوظيفة سائق لديها أو في احد المشاريع التي تمولها، غير أن هذا لا يحدث في الوحدات التي زرعتها في قلب وزارة التخطيط مكتفية بشهادة مخترع فيروس الوحدات الدكتور يحيى المتوكل الذي أدخل اليمن قائمة غينيس للأرقام القياسية بعدد الندوات التي عقدتها وحدة المتوكل من حساب الفقر الذي تزعمها لسنوات. الغريب أن ينجر مجلس الوزراء، وراء الأفكار التدميرية التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتمولها الحكومة البريطانية وغيرها، فمثل هذه الوحدات والصناديق تنشئها بعض الدول عند بداية الإصلاحات لتنتقل بعد ذلك إلى الجهاز الإداري، غير أنها في اليمن تحولت إلى فيروس مثل فيروس الندوات والمؤتمرات.

ليست تصرفات المسؤولين في بلادنا هي التي تضحك، بل والمانحين كذلك، فقد احتفل البنك الدولي في بلادنا ومعه أصحاب الخبرات الخارقة والكفاءة العالية، في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمناسبة تحقيق الحكومة اليمنية أكبر نسبة سحب من القروض المقدمة من البنك الدولي، تخيلوا أننا أصبحنا نحتفل لمجرد السحب من القروض في حين أننا نرى الشوارع مكسرة ومعظم المشاريع تنفذ دون الالتزام بالمواصفات والمقاييس، وأولوية الاحتياج. نعم، لقد كانت مناسبة عظيمة، مثلها مثل فكرة الوحدات، التي يتطلب كشف فسادها وإيقافها قرارا سياسيا مشابها لقرار إيقاف الحرب في صعدة.

ولتذكير المبدعين في السلطة الذين صرفوا ملايين الدولارات من أجل دراسة نظام الكلفة المشتركة في القطاع الصحي واستقدموا خبراء من الخارج، نقول لهم إن حسين المقدمي طبق ذلك النظام في خمسينيات القرن الماضي.

لحظة!

إلهـام مانـع
elham.thomas@hispeed.ch

بعث إليّ قارئ، غاضب على ما يبدو، برسالة عبر البريد الالكتروني.

بعثها تعقيبا على مقال "نعم يغتصبن!".

لم يقل فيها شيئا من عنده، بل ضمنها حديثا منسوبا إلى الرسول عليه السلام، يقول، وهنا أنقل عنه: "عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأته فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح".

وصمت!

فتأملت.

ثم تذكرت.

تذكرت لحظة حاسمة في حياتي، غيرت الكثير من مفاهيمي وقناعاتي.

في السابعة عشرة من عمري كنت.

جديدة على بلدي اليمن، عائدة إليها من أربع سنوات في المغرب، بلد الطيبة والحفاوة والإسلام المتسامح، طالبة في الصف الثاني الثانوي.

وحينها كانت اليمن، كالمغرب، كمصر، وكغيرها من بلدان العالم العربي، تعايش بدء موجة تأسلم إخوانية سلفية، بدت مظاهرها في انتشار حلقات ما يسمى بالـ"دعوة" و"الدرس الديني". وبرز تحالف الدولة الرسمي مع المؤسسة الدينية "الداعية"، كل لأسبابه السياسية، في صمت السلطات التربوية عن انتشار تلك الحلقات في باحات المدارس.

مدارس البنات ومدارس البنين، لا فرق هنا، لا بين الذكر ولا الانثى؛ فالدعوة يجب أن تنتشر.

ولأني كنت عائدة جديدة على مثل هذه المظاهر من التدين، ولأني كنت أتوق لعلاقة روحانية مع الخالق، ثم لأني كنت أمر بفترة من العمر يبحث ويجرب فيها الإنسان، وجدت نفسي أنجذب إلى تلك الحلقات.

أحببت حديث الداعية الشابة عن الحب والخير في الدين.

ذاك جانب احببته كثيراً.

لكني وجدتها بعد ذلك، تأخذ حبي للخير في الدين، لتلك الجوانب المضيئة التي نجدها في كل دين، وتتحول معها إلى أفكار بدأت أجدها غريبة، ثم منفرة.

كانت تحدثنا عن الفن، ثم تقول إنه حرام، الله يحرمه.

ثم تحولت إلى الموسيقى تقول إنها حرام، الله يحرمها.

وانتقلت إلى الشعر تقول إنه حرام، الله يحرمه.

ثم ركزت على الفلسفة والمنطق، تقول إنهما حرام، الله يحرمهما.

ثم بدأت تحدثنا عن خالد الاسلامبولي، "الشهيد"، هكذا كانت تسميه، الذي "قتل" الرئيس أنور السادات.

وهنا بدأت أسمعها، وآخذ حذري.

فالـ"قاتل" لا يتحول إلى "شهيد"، حتى لو كان القتيل رئيسا أساء استخدام سلطاته.

ثم إن الله لا يدعو إلى القتل، أليس كذلك؟

وكنت من قبل لا أسمعها وأتلقى فقط.

ورجوتك عزيزتي الشابة، رجوتك عزيزي الشاب، يا من تستمعان اليوم إلى تلك الحلقات وتلك الدعوات، ألاّ تسمعا فقط وتتلقيا.

إعملا عقليكما فيما تسمعا، وفكرا، ثم فليستخر كل منكما روحه، وقلبه، ثم عقله.

حتى لا تتحولا إلى خراف جديدة في قطيع "المغسولة عقولهن وعقولهم".

وأنا في سن السابعة عشر، كنت أسمعها وأتفحص كلامها وأدقق فيه، فأرى الثغرات في كل جوانبه.

تقول لي الفن حرام، وأتذكر الأفلام التي رأيتها وتركت أثرها في نفسي. العربية والإنجليزية. وأقول لنفسي: ما الحرام في فن لم يكن متواجداً أساسا في زمن الرسول الكريم!؟

تقول لي الموسيقى حرام، وأتذكر أم كلثوم، آه الطرب، ذاك الذي نهز رؤوسنا وقبله قلوبنا معه. ثم أتذكر سيمفونيات شهرزاد، السيمفونية التاسعة، كسارة البندق، وغيرهن، ممن وعيت على أنغامهم في بيتنا. ثم أفكر كيف كانت ومازالت تمثل غذاءً نورانيا لروحي.

وأتساءل: "حسناً، أفهم أنه في زمن الرسول لم تصل معرفتهم إلا للدف والمزمار، لكنهم في زمنه لم يعرفوا أيضا سوى الجمل والسواك. فهل أكف عن استخدام السيارة، والطائرة، ثم معجون وفرشاة الأسنان، لأن زمن الرسول لم يشهد كل هذه المحدثات؟ لكل زمن أدواته. أليس كذلك!؟".

وتقول لي الشعر حرام، فأردد في سري شعر أبوالعلاء المعري، وصوت أبي يمازحني بأبياته، وأتساءل: ما الحرام في ذلك؟ ما الحرام في الجمال والرونق في الكلمات!؟ ما الحرام في الفكر نضمّنه الجمال، ورصف الأفكار بالكلمات!؟ ثم كيف تُحرم الشعر وهو أساس الثقافة العربية!؟".

ثم تقول لي الفلسفة والمنطق حرام، فأذكر ابن رشد، وأذكر الفارابي، وأذكر أحاديث أبي فأتأمل، وأقول: ما الذي يخيفها من الفكر، من إعمال العقل!؟ لماذا تخاف هكذا من التفكير!؟

وانتبهت إلى أنها تحرم كل ما له علاقة بالحضارة، كل ما له علاقة بالثقافة، كل ما له علاقة بالتمدن، وكل ما له علاقة بالحياة.

وعندما تحدثت عن القتل، قلت لنفسي: القاتل لا يكون شهيداً، فأين الله في كل هذا؟

لكن كل ذلك لا يساوي تلك اللحظة الحاسمة التي مرت علي، في إحدى تلك الحلقات، لحظة جعلتني أفيق وأستفيق.

هذه المرة، كانت الحلقة في بيت، بعيد عن الأعين.

والداعية الأكبر سناً الآن، تحدثنا عن المرأة التي يريدها الله في الإسلام؛ إسلامها.

وبدأت تعدد الصفات والخصائص، إلى أن وصلت إلى حديث ينسب هو الآخر إلى النبي الكريم. كالحديث الذي أرسله لي القارئ الغاضب.

يقول فيه إن امرأة مرض أبوها، وأصبح على فراش الموت، وأرادت أن تزوره، لكن زوجها رفض، فخرجت رغما عن أمره، وزارت أباها، فلعنتها الملائكة.

عندما رددت "الداعية" ذلك الحديث، واستمعتُ جيدا إلى فحواه، نظرت إليها كأني أنظر إليها لأول مرة. كأني أراها كما هي لأول مرة. هززت رأسي، وخرجت من عندها، وأنا أدري أنها آخر مرة.

لم أعد إليها ولا إلى حلقات "مجموعتها" من جديد.

كان "الحديث" الفاصل بيننا.

فالله، عزيزاتي، عادل. وأن تلعن الملائكة امرأة لأنها قررت أن تزور أباها الذي يحتضر، لأن زوجها لم يرد ذلك، أمر يتنافى مع معايير العدل.

ليس عدلا.

فالمسألة لا تحتمل الأخذ والرد.

ليس فيها نظر.

الله عادل. ومادام عادلاً فليس من العدل أن يعاقب الضحية وينصر الجلاد.

فالأحرى أن تلعن الملائكة الزوج الذي تحجر قلبه ورفض أن تخرج زوجته لتزور أباها المحتضر.

ولأن المنطق مقلوب هنا، أدركت أن ما تتحدث عنه صاحبتنا لا علاقة له بالله.

أين الله في هذا الحديث أعزائي؟!

أين رحمته؟ أين رفقه بنا، عزيزاتي؟!

ثم أين عدله؟!

أيكون الرجل ظالماً وتقف الملائكة معه؟!

تماما كالحديث الذي أشار إليه القارئ العزيز.

دعا الرجل زوجته إلى فراشه، فرفضت.

فتلعنها الملائكة!

وإذا دعت المرأة زوجها إلى فراشها، ورفض الرجل...؟ كان متعبا، مريضًا، أو لا رغبة لديه، فهل ستلعنه الملائكة أيضاً؟

لا أسمع رداً؟

هل تقحم الله والملائكة في أخص خصوصياتنا؟

حتى في الفراش؟

في علاقة يفترض أن تقوم على المحبة والمودة، لا الغصب.

والله عز وجل، هو الذي يفترض فيه أن يغصب المرأة أن تهب نفسها في وقت لا تريد أن تهب نفسها فيه!؟

جسدها وهي حرة فيه.

وما دامت تحب رجلها، ويحبها، فسيعرفان كيف يتفاهمان.

وفي كل الأحوال، فإن الامتناع يزيد من الشوق في العلاقة، حتى لا يتحول إلى خبز بايت ناشف.

هل نتحدث هنا عن الله سبحانه وتعالى، عزيزاتي؟ عن الإيمان به؟ أم عن رؤية تدعو المرأة إلى ألا تكون فرداً، كيانا، أو روحا مستقلا؟ تدعوها أن تكون جزءا من الرجل، من رغباته، من أوامره، وأن تخضع، تخضع، ثم تخضع.

الله لا علاقة له بهذا الحديث.

فالله لن يدعو ابنة إلى تجاهل أبيها المحتضر.

أي رب سيكون، لو فعل؟

والله لن يأمر امرأة إلى ممارسة الجنس مع زوجها رغماً عن أنفها، حتى وهي كارهة.

لو كان رجلاً، وليس كل الرجال هكذا، أعرف ذلك، لكن لو كان رجلاً من هذا النوع سيفعل.

لكن سبحانه ليس ذكراً، تماما كما أنه ليس أنثى.

هو الرحمن وكفى.

وهو رب الرجل، ورب المرأة.

لا يميز بينهما.

ويقولون "الله يميز بينهما، والله هو الذي يقول". والواقع أنهم هم من يميزون وهم الذين يقولون، تنزه سبحانه عما يقولون.

ومادام الأمر كذلك، فأي دين تروج له تلك الداعية؟

وقد استغرقني الأمر أكثر من عقدين، حتى تمكنت من الفصل بين ما يقولونه، ويصرون أنه الدين، وبين الإيمان الروحاني، ذلك الذي يملأ المرء بمحبة الله والخلق والكون، لكنه يصر في الوقت نفسه على إمكانية أن يعيش الانسان منسجما مع عصره، ومفاهيم المساواة وحقوق الإنسان كما نعرفها اليوم.

تمكنت من فعل ذلك، لكني أدركت في الوقت ذاته أن الحل الذي وجدته لنفسي، لا يكفي. بل يجب أن يكون مؤسسا وعاماً، ولن يحدث ذلك إلا بإصلاح جوهري للدين، إصلاح لا يكتفي بالتجميل الذي دأبنا على اللجوء إليه منذ أكثر من قرنين، ونصمت عن النص الديني بدءا من القرآن الكريم وانتهاء بالأحاديث التي تنسب إلى النبي الكريم.

ولكي لا يكون حديثي عاماً سأقدم لكم في المقال القادم مثلاً محدداً عن المرأة في النصوص الدينية، وأطرح وجهة نظري عليكم، فاستمعوا إليّ، ولا تنفروا، ثم ميزوا، وقرروا.

تحية إلى سعد الدين إبراهيم:

"التضامن" كمُمكن للديمقراطية في العالم العربي...

عبدالقوي غالب
Abdulkawi_s@yahoo.com

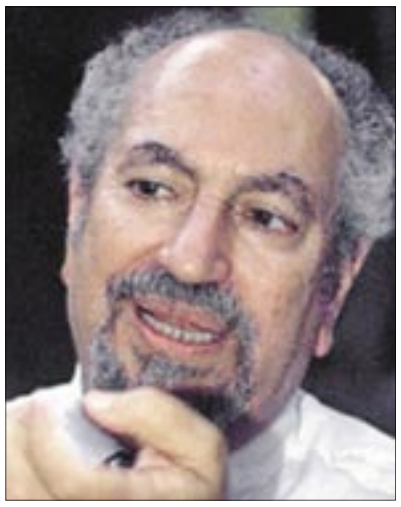

● سعد الدين ابراهيم

لم أجد من موقف أبديه، مع الباحث والحقوقي "سعد الدين إبراهيم"، وأنا أستمع لإذاعة "بي. بي. سي" العربية، وهي تذيع خبر الحكم عليه بالسجن لمدة عامين، غير "التضامن الصامت" (بنشره يصبح معلنا) معه في حقه في الكتابة والبحث والرأي، إضافة إلى حقه في التزامه السياسي والأيديولوجي.

ولكن، لماذا "التضامن" هو خيار مناسب، بالنسبة لي على الأقل، في حالة سعد الدين ابراهيم تحديداً؟

بعيداً عن السياسي وسياقه والذي يلف التعامل والحكم على سعد الدين إبراهيم، وهو طبعاً هام لقراءة سعد الدين كنص، فإن "التضامن" هنا يهتم بما يحمله خطاب سعد الدين ابراهيم، ألا وهو "الديمقراطية"، سواء في كتاباته وأبحاثه أم مواقفه... الخ.

وعلى الرغم من أن "سعد الدين إبراهيم" ليس الوحيد، من مفكرين وكتاب ومثقفين عرب، في تحميل خطابهم بعداً ديمقراطياً، إن جاز لنا ذلك، لكنه، أي كتاباته ومقالاته وأبحاثه، بل حتى في تأسيسه لمركز "ابن خلدون"، يغلب عليه "هم الديمقراطية" في العالم العربي، ليس كاشتغال فكري وإنما تحديداً كاشتغال خطابي. أي أنه وهو يقدم الديمقراطية يقدمها كخطاب أكثر مما يقدمها كفكر، بتوضيح أكثر، يمكننا القول إن الديمقراطية لديه ذات صبغة سياسية والتزام كقضية، وهذا الأخير هو الأبرز في عمله وفي خطابه، وهو في الوقت نفس ه، ساعد على ارتفاع حدة صراعه مع السلطات السياسية المصرية.

ما يهم هذه المقالة، وهي تعلن تضامنها مع "سعد الدين إبراهيم"، كما ورد في السطور أعلاه، هو "النُصرة" لفكرة الديمقراطية، التي يدعو لها خطاب "سعد الدين إبراهيم"، فنُصرة الديمقراطية في العالم العربي تحتاج منا إلى أن نكون بمثابة "أنصار" أكثر مما نكون "ملبين"، فـ"النُصرة" تمكننا من ديمقراطية غير لاهوتية ومن ديمقراطية غير مختزلة بنظام سياسي، فالديمقراطية ليست نظاماً سياسياً على الإطلاق، إنها، حسب داريدا، "حق الوصول إلى كل أرشيف"، فهي هنا، تغدو "ديمقراطية المستحيل" حيث تتضمن وينطوي (فيها وبها) "المستحيل".

وفي هذا السياق، نحن أنصار لسعد الدين إبراهيم، في الديمقراطية، في العالم العربي، والتي تحتاج إلى "التضامن"، حيث التضامن مع سعد الدين إبراهيم هو تضامن مع الديمقراطية، لأن "التضامن" في نهاية الأمر هو فعل أصيل للديمقراطية (لأنه يفتح الاختلاف حتى مع من نتضامن معه).

وبـ"التضامن"، أيضاً، نلج إلى "الممكن"، فبه يسمع أصدقاء الديمقراطية في العالم أن الديمقراطية في جميع أنحاء العالم أصبحت مهددة بالخطر وأن حق سعد الدين إبراهيم (وهو حقنا أيضاً) في الرأي والكتابة أصبحا في خطر.

في قضية الخيواني

القضاء اليمني يخسر المواجهة الاخيرة من اجل السمعة!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

لم يعد القانون محل تعويل على أراضي الجمهورية اليمنية. تتآكل الثقة به والركون عليه في ظل تعليمات تصادر على القضاء استقلاليته، وتدفع ليس إلى التلاعب بالقوانين، أو تجاهلها، بل إلى التزوير في الأحكام الصادرة باسم القائمين عليه! ذلك مآل محزن يصير له الحلم بدولة القانون والمؤسسات في "اليمن الجديد"، حيث تنخفض الحساسية الاخلاقية، ويصبح يسيراً اللجوء لمنطق العصابات حيث كل شيء مباح.

لقد عملت هيئة الدفاع عن عبدالكريم الخيواني ضمن تقاليد القانون وبأدواته، مستسلمة للثقة بكونه محترم ونافذ، ولكنها أعلنت في الأخير أنها كانت "كمن يتملق ضبعاً"! ذلك يصف تماما تمسكها بالقانون في مواجهة كل ذلك التعسف والتوحش القائم ضد موكلها، وما دفعها لهذا الغضب كان واقعة تبرره بالتأكيد: إنه "تزوير في محرر رسمي" وفق ما وصف به الدفاع إضافة فقرة إلى منطوق حكم جلسة 9 يونيو، التي تحولت بإرادة مهيمنة من 16 فقرة في البداية إلى 17 فقرة لاحقاً، رغم توثيق الحكم من عدد القنوات الفضائية ووكالات الأنباء التي حضرت ووثقت بإذن القاضي نفسه!

المسألة كلها تفصح عن العبث، وعن "فعل جرمي أخرق وشائن غير مسبوق" دفع هيئة الدفاع (المكونة من هائل سلام ونبيل المحمدي ومحمد المداني) إلى اللجوء لمؤتمر صحفي بمقر نقابة الصحفيين، يوم الأحد الماضي الموافق 3 أغسطس، لإعلان صدمتها وموقفها من التزوير في الحكم، الذي تم التسويغ له بقرار شعبة الاستئناف في الجزائية عدم النظر في الطلب المستعجل الذي قدمته لتوقيف الحكم، وهو طلب مكفول قانوناً وفق المادة 243 مرافعات، والاستمرار تبعاً لذلك في حبس غير قانوني للخيواني حسب إعلان هيئة الدفاع في مستهل البيان الصادر عنها.

لقد حاولت هيئة الدفاع فور وقوع التزوير استنفاذ الخيارات "كي لا يوصف القضاء الوطني بالتزوير"، وحتى لا تضطر إلى "سلوك طريق المخاصمة، أو الشكوى" بالقاضي، ولجأت إلى "القضاء" ذاته بطلب مستعجل لتوقيف الحكم، مع إرفاق الطلب لشعبة الاستئناف بتسجيل فيديو يوثق منطوق الحكم الذي تلاه القاضي، وهو القاضي الذي ترتفع ولايته فور النطق بالحكم، وتصبح علاقته به عقب ذلك كعلاقة أي شخص آخر، ولا يجوز له بعد النطق به "تعديل الحكم، أسباباً ومنطوقاً، حذفاً أو إضافة، بأي حال من الأحوال"، مراهنة على أن هذا الطلب سيوفر فرصة لـ"قضائنا المبجل لإزالة الخطأ وتصحيح الصورة"، كون المفترض بـ"الشعبة" هو النظر في الطلب والفصل فيه وفق "قواعد القضاء المستعجل"، وهي فرصة تم إهمالها لصالح تأكيد انطباع "شائن" عما تهدره السياسة من "كرامة" للقضاء حين تتسلط عليه.

يتفرغ القضاء للتنكيل بالصحفيين دفاعاً عن سمعة تمت إهانتها بتزوير علني وموثق، ومجلس القضاء الأعلى وجد من فتحي أبوالنصر، وصحيفة "الثوري"، ضحية سهلة ينتقم فيها لنفسه حين عجز عن مداراة واقعة بشعة تنال منه حقيقة أكثر مما ألحقته به مقالة "ابوالنصر" المفترض أنها أهانته! وحتى الآن لم يجد المجلس المبجل وقتاً للتفرغ للرد على مذكرة نقابة الصحفيين، ومذكرة منظمات المجتمع المدني، بخصوص واقعة التزوير، التي وصفت بـ"التحوير" تأدباً أمام القيمة الكبيرة التي يمثلها القضاء، مثلما وجد وقتاً شبيها لرفع الدعاوى على الصحفيين، ليصبح بذلك "الخصم والحكم"!

إنه تناقض صعب ومخجل ذلك الذي يسير نحوه مصير العلاقة بين القانون، كمحل للعدالة والإنصاف والنزاهة، وقضية الخيواني. ويصبح القضاء في بلادنا تبعاً لذلك حارساً على عدالة مشوهة يتم النيل منها علانية ودون محاسبة، وليصبح التأكيد على استقلاليته، وعلى دولة يسودها روح القانون وتعاليمه، افتراضاً نظرياً يجافي وقائع متكررة تقول بالعكس تماماً (وهي وقائع وإن أقلتنا بها من قضية الخيواني، ستصل بالضرورة إلى محاكمات قيادات الحراك الجنوبي، والحبس غير القانوني لمعظمها في مقار الأمن السياسي، وعدم توجيه التهم لهم أو تحويلهم للنيابة، رغم انقضاء فترات طويلة عليهم في السجن السياسي، وكل ذلك بالطبع خارج ما ينص عليه القانون بخصوص مكان السجن، أو مدته، أو القائمين على تقرير الحبس ذاته، قبل المحاكمة! علاوة بالطبع على قضية الفنان الجماهيري فهد القرني الذي يحاكم على التهم نفسها "ذات الطابع السياسي الصرف والتي تتعلق بحرية الرأي والتعبير" مرتين، في تعز وصنعاء، وأصدر الحكم عليه في الأولى الساعة الـ 6:30 صباحاً، أي قبل بدء الدوام الرسمي، وهو ما تم كما يبدو هروباً من الناس وخجلاً بالحكم!).

لقد أعلنت هيئة الدفاع "أسفها" كون إيداع عبدالكريم الخيواني في السجن تم من قبل النيابة الجزائية المتخصصة بالمخالفة لأحكام القانون، وهو ما تم تداركه لأجل تبريره بإضافة فقرة مزورة في الحكم! كل ذلك تم نكاية بتمسك هيئة الدفاع بالقانون، والعمل من خلاله باحتراف لم يألفه القائمون على الأمر؛ الأمر الذي هدد "الفبركة" كلها، مما اضطرهم إلى كل ذلك: التزوير، والحبس المتعسف، والنيل من سمعة القضاء والقانون في اليمن.

إنها خيارات اليائس الذي استنفد كل ما لديه فأصبح يجاهر بالخصومة والأخطاء دون أن يأبه أو يخجل، وما يحدث الآن من اصطفاف تجد فيه الصحافة، والعمل المدني والسياسي، نفسها بمواجهة القضاء هو نتيجة لتمسك السلطة بانتقامها المخزي ودفاعها المجنون عن شهوة التنكيل بخصم أعزل.

بالتأكيد يحتاج الأمر إلى أكثر من جرأة هيئة الدفاع وأسفها، يحتاج إلى تحرك واسع لا ينقذ فيه الخيواني فحسب من السجن والتعسف، بل ينقذ فيه القضاء أيضاً من الأخطاء، والأوامر، والضعف، والتسلط السياسي، والسمعة السيئة. يحتاج الأمر لمواجهة سلطة بائسة تفسد بإصرار حلم هذا المجتمع بدولة حقيقية ومحترمة، وتحول مصيرنا الجماعي نحو مستقبل لا تقبل منه سوى الكوارث والحروب.

ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، وإن اتّبعت عورات الناس أفسدتهم

مع فضيلة المشاعر، ضد رذيلة الرقابة، مع قداسة الاختلاط وضد الغرف المغلقة

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

-1-

رفقة البحث الجنائي، الشهر الفائت دخل "أفراد" – تنفي هيئة الأمر بالمعروف والمنكر علاقتها بهم– مطعما صينيا في العاصمة صنعاء. كان ثمة طاولة وسط المطعم لشركة أميركية اصطف حولها مدعوون في احتفال (خاص). يكفي أن المطعم صيني، وأن الحفل أميركي. لنكف عن البحث عماذا كان على الطاولة من مشروبات، فغير المشروبات لم يجد أشاوس البحث شيئا (ولمن لا يعرف فإن القانون اليمني لا يتدخل بين غير اليمنيين وما هو مباح في شرائعهم ومنها الخمور (وهو موقف شرعي لا غبار عليه؛ إذ لا يلزم الدين غير المؤمنين به بأي التزامات). ولمن سيتحدث عن الستر فإن قوانين كل الدول الأوربية تمنع المخمورين من ممارسة أي نشاط عام).

-2-

في بيانها المكون من ست صفحات زاهية الألوان، تتحدث "هيئة الفضيلة" عن: "الاختلاط، الرقص، إمساك الشباب أيدي الشابات، سفر النساء، رياضة المرأة، المهرجانات الفنية بل حتى الشعبية كمهرجان البلدة في مكلا حضرموت...". وسأكف مطلقا عن الحديث على مقالة الشيخ الجليل عبدالمجيد الزنداني في مؤتمر الهيئة عن "الدعم الدولي ليُزنى بنسائنا"، فهذا حديث على مسؤوليته.

صفحات الهيئة مفرطة الصرامة، لا تختلف مطلقا عما تقوله تنظيمات "القاعدة" تبريرا لعملياتها، وعما قاله علي السعواني –رحمه الله– كتبرير لاغتيال المناضل الوطني جارالله عمر تغمده الله برحمته.

الهيئة في بيانها لا تفتي بالحرمة المبدئية، بل هي تتحدث عن وقائع بالتواريخ والأرقام، وتقرر صفة هذه الوقائع وتصدر عليها الحكم. وهذه مهمة سياسية وليست تربوية، أمنية وليست إرشادية، قضائية وليست مبدئية.

-3-

البحث الجنائي هناك كان ينفذ قانونه الطبيعي. ففي اليمن من الأمن السياسي إلى الأمن المركزي وحتى الصاعقة (مع اختلاف نوعي في تعاملات أفراد الحرس الجمهوري، ومجندي المحافظات الشرقية والجنوبية في مختلف الوحدات) معنيون بالرقابة الاجتماعية على كل الناس، عفوا! على البسطاء من الناس، من لا تحميهم أطقم ولا بجيوبهم أموال.

أفراد الأمن السياسي المبثوثون في كل فندق ومرفق يتحرون عن عقود الزواج بين الرجال والنساء (غالب اليمنيين يعقدون في المساجد أو في المنازل، وقليل منهم ينجزون مهمة التسجيل القانوني، إلا إذا احتاجوا لمعاملات خاصة. وغالب اليمنيات ليس لهن بطاقات شخصية. واليوم هناك أشكال من الزواج الشرعي الذي لا ينقض مشروعيته خلاف الفقهاء، من الـ"زواج فريند" إلى المسيار... وغيره).

ويمكن حتى لضابط الأمن في المطار، أو أفراد في نقطة بين محافظتين، أن يسألوك: "هات بطاقتك العائلية!".

الأهم –حتى يكف أهل الفضيلة عن اعتبار دور هؤلاء الأشاوس حمية دينية، عدى بعضهم طبعا– هو أن غالب عمليات الحماية الأخلاقية تنتهي بدفع مبالغ مالية "رشوة" تكون بعدها الفضيلة "تمام التمام"!! وأفعل ما شئت.

-4-

هيئة الفضيلة تجمع أشتات، فمنهم من يشعر بالقلق من الجريمة المنظمة وبخاصة في قضايا الدعارة، ومنهم من لديه قناعة كاملة بأن تديّنه ناقص ما لم يقم بحماية الناس من أنفسهم الأمّارة بالسوء (يقتصر الأمر على معاصي العلاقات الجنسية وشرب المسكرات، أما الرشوة والظلم والإكراه وغيرها من المعاصي فالله حسيب أربابها)، ومنهم من يبيح لنفسه "كل شيء"، ويخاف من أن يكون الناس مثله حفاظا على اتزان المجتمع، ومنهم من يخاف على طريقة رؤيته للحياة (لا يستطيع مدرك أن يقول إن الرؤية لحركة المرأة وللفنون وللأزياء وحتى للتسوق تستوي لدى ساكن مدينة كعدن أو المكلا أو حتى ذمار وصعدة مع رؤية ساكن خَمِر أو مريس أو سامع، ناهيك عن خولان أو القفر؛ هذه هي قوانين العمران). وحين كانت المدن (نذكر عدن بالتحديد) مكان القرار الأول، كانت الأوضاع مختلفة عن حاضرنا الذي آلت الأفضلية فيه لنقيض المدينة.

ومنهم من صار لديه "تتبع عورات الناس" فضيلة مشرف التباهي بها، مع أن في الشرع نهي وزجر عن ذلك. ولعلهم لم يسمعوا يوما بحديث رسول الإسلام لمن جاء يتحدث عن علاقة جنسية لصحابي بغير زوجته: "والله يا هزال لو كنت سترته بثوبك كان خيرا مما صنعت به"، والحديث الذي رواه معاوية رضي الله عنه: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنك إن اتّبعت عورات الناس أفسدتهم، أو كدت أن تفسدهم".

-5-

باستثناء المؤسسة الرسمية، فلمن يشاء أن يدعو لما يشاء، ناهيك عن أن يمارس ما يشاء في مكانه وزمانه. ومن هؤلاء فرقاء هيئة الفضيلة. والذين عليهم، وعلينا نحن الرافضين لهم، سواء سياسيا أم فكريا، أن نحمي اختلافاتنا من هوسنا بادعاء الكمال النظري، سواء رأينا نحن أنهم ضد الحياة، أو رأوا هم في نشاطنا مخالفا للشريعة (يتحدثون عن الشريعة كأنها حكم واحد ورأي واحد وكأنها كلام منزل من السماء، مع أنها ليست سوى قواعد إدارة الحياة وفقا لتفعيدات البشر، وفي طياتها تجد اختلافات لو أن أهلها وجدوا في زمن هيئة الفضيلة لاعتبروا زنادقة وكفارا).

بقي معنا حساسية الاختلاف مع "علماء" يربون أتباعهم على "إن الله يحب الغيور على دينه" (والغيرة هنا لا تمر من وادي من أحيا الناس)، ويتركون بعد ذلك الغيورين ليعيثوا في الأرض الخراب، طالما أن غيرهم هم من سيعدمون كالسعواني، أو يعتقلون في جوانتانامو، أو يقتلون في جبال صعدة وبني حشيش، أو تتخطفهم أجهزة المخابرات في غير مكان. فيما أكثر ما قد يضطر له حُجّة الدين بعد كل فاجعة كلمتان، أقلها عنفا ما قاله الشيخ محمد الغزالي عقب مقتل فرج فودة. يومها شهد بأن القاتل يستحق العقوبة، ولكن ليس كمجرم بل "مفتئت على الدولة". ولا أجد مبررا للشيخ الغزالي تغمده الله برحمته وأكرم جهده، والذي عانى مثله مثل فودة من التنكيل، إلا أنه تعامل مع نفسه كأنه عضو في هيئة محكمين حيث دعي للشهادة القانونية رغم أن القضاء المصري لا يدار بتلك الطريقة التي يدار بها القضاء الأميركي مثلا والتي تجعل المواطنين في هيئة المحلفين هم من يقررون أولا ما إذا كانت حالة متهم ما ينطبق عليها وصف التجريم القانوني، ليبدأ القاضي بعد ذلك محاكمته وفقا للنص (ربما حبي للشيخ الغزالي يدفعني لهذا التبرير).

حساسية الاختلاف مع أمثال هؤلاء لا شك تستحق منا كثيرا من التضحيات، ولا بأس، فلندفعها طالما وبيننا حركات سياسية تلتزم برنامجيا بحماية "الدين"، أكثر من التزامها بقولها إنها سياسية مهمتها إدارة الدنيا (هي أكثر حساسية على النص من حساسيتها على الإنسان الذي من أجله أنزل النص ومن أجله يجوز تعطيله).

وللعلم فإن حماية الدين مهمة مقدسة لكل الحركات ذات المنشأ الذي يسمى دينيا، سواء في المجتمعات الإسلامية أو حتى اليهودية والمسيحية وفي مختلف الديانات، وداخل الإسلام في مختلف المدارس والمذاهب. والأصح تسميتهم بأصحاب المدرسة الطبقية التي تحول علماء الوعظ إلى طبقة وصاية، وهي تمارس الوصاية حتى على علماء الشريعة (الأخيرون برأيي هم القضاة أولا والفقهاء المجتهدين ثانيا).

وهذه المدرسة أحد تجليات الصراع مع غيرها من اشكال التعبير الاجتماعي والثقافي، وخطورتها أقل داخل المدرسة السنية في إطار الإسلام، بالنظر إلى أنه مهما علا صوتها تظل عالة على بقية التعبيرات الاقتصادية، حيث يظل أفرادها بعيدين عن النشاط المادي، ومن ثم تجد مثلا الحركة السلفية السعودية أو جامعة الإيمان في اليمن أو غيرهما عالة على مؤسسات اقتصادية تتناقض أهدفهما كلية، ولا يمكن لأحد أربابها أن يمارس دوره على الآخر. وهذا خلافا للمدرسة الشيعية التي يمنح "الخمس" طبقة الوعاظ والفقهاء قوة مضاعفة للسيطرة.

-6-

في خلافنا مع علمائنا الأجلاء من كل مذهب ومدرسة، نقول لهم إننا ضد أفكارهم جذريا، فليس علينا الالتزام بأولوياتهم. لسنا نقدح في خطورة انتشار الخمور والدعارة، والأمران يكافَحان حتى في أكثر الدول ليبرالية، فهناك جماعات مناهضة لانتشار الخمور حتى في أميركا وهولندا والدنمرك. وفي فرنسا يمنع الترخيص لمحلات الرق الجنسي. فهذه مسائل تتعلق بالنشاط العام للبشر، أيا كان دينهم. ولا فرق بين سلوكيات كاهن أو قسيس ومن يسميهم خصومهم برجال الدين في المجتمع المسلم من هذه الأشياء، نظريا على الأقل.

نعم، لنقل بصريح العبارة (هذا للمتدينين، أما غيرهم فلايهمهم هذا القول) إنه طالما لم ينقل لنا أن محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وسلم)، أرسل عسسا في المدينة لتتبع حركات النساء اللاتي كن يخرجن بغطاء واحد للجسد (أحيانا هو رقعة النوم)، ولم يُعلم أنه فعل أكثر من قراءة آيات تحريم الخمور، فلا حق لكم في إلزامنا بطريقة حمالة الحطب في اللبس والحركة. ومكافحة الخمور ليست أولوية عندنا، ومع التزامنا الشخصي بتحريمها شرعا وعقلا، فإننا نعتبرها شأنا شخصيا ما لم يظهر شاربها سكره. وهذه قضايا لم تكن مثار جدل في أي عهد من عهود الدولة الإسلامية منذ عهد الإسلام الأول، وظل الاهتمام بها شأنا للعلماء والوعاظ، وهو اهتمام دعوي تربوي وليس عرائض ووقائع تستخدم في إطار الصراع على المرجعيات الاجتماعية بحيث يعرض بفلان في محاولة لإضعاف مكانته الاجتماعية. أما العقوبات فتتعلق بمن أظهر "سوأته"، وإلا "درئت الحدود بالشبهات" وليس كما يحدث الآن: يُبحث عن الحدود بالشبهات.

ولم تبدأ حمى الانشغال بأخلاق الناس الخاصة إلا في عصر فقهاء الدول التي كانت تدفع الناس للانشغال ببعض لتنعم هي وأمراؤها بممارسة كل شيء يحرمه الخطباء على بسطاء القوم، ثم يجالسون الأمراء ويقبلون أيديهم وهم يعلمون أن تلك الأيدي تناولت الخمور ومارست كل أنواع العبث وبالقوة وليس نزوات أو رغائب.

ونحن مع دفع الناس للحياة في البيوت والشوراع والأندية والحفلات، ومع أن يحيا المراهقون حياتهم، كما هو للطفولة، وأن يتحمل الراشدون مسؤوليتهم، وأن يتحمل الكبار واجباتهم.

نحن ضد تضخيم مشكلات على مشكلات (فحتى الشريعة لم تزد على معاقبة زنا غير المتزوجين بالجلد، ولم تركز فيما يخص الأزواج إلا على وضع المؤسسة الزوجية وإنهائها باللعن لحماية طرفيها، وهي عقوبات تأديبية لحماية الحقوق الجماعية حتى لا يتعدى عليها من لا ضمير لهم ولا ذمة وأولهم تجار جرائم الشرف).

-7-

نحن مع الفضيلة ضد خيانات الروح، فضلا على الاغتصاب والتغرير بالشباب، ذكورا وإناثا، مثلها كمثل الحديث عن مساوئ الخيانات، والزواج بالإكراه، والتناسل من غير مودة ورحمة. وكلنا نحتاج للتذكير والوعظ والإرشاد والتربية والدعوة.

وخلافا لها فإننا مع أن يفسح للثنائي الذي خلقه الله جناحي طير واحد هو الحياة، ليعيد بالاختلاط لهذا الطير قوته، ولهذه البلاد بعضا من جمالها. ونحن أولا، ضد تصوير الاختلاط على أنه "تشجيع للدعارة"، فالتنظيمات التي في الشريعة هي تخص مجتمع مختلط والألفاظ يجب ألا ترمى على عواهنها وإلا وجب جلد الذين يرمون المحصنات فكيف إذا كان من يرمى خطيب مسجد (أتذكر خطيبا كان يصيح ضد كاتبة قصيدة ناجت ربها: "لو نامت على جرحي ساحابات هواك..." في تسبيح يشد الملك، فكلنا ندعو الله أن يمنحنا السكينة والطمأنينة، غير أن صاحبنا لم يفهم فقام على المنبر وشعرت بالغثيان وهو يصيح مرعدا ومزبدا: "تريد من الله أن ينام على صدرها"!!

إن العصر الأول كان مجتمعا مختلطا، من السوق، إلى المسجد، إلى المعارك العسكرية... كان صوت المرأة يرتفع في المسجد ضد ما رأته خطأ، كما فعلت من قالت لعمر رضي الله عنه وأرضاه: أخطأت. وتقول المرأة الشعر، وتجادل، وتشتكي، وحتى لو لم يكن ذلك حادثا في خير قرون الإسلام، فإن ذلك لا يعني التحريم. لا يعقل القول إن كا ما لم يكن حادثا في عصر ما محرم على عصر آخر.

إن الاختلاط يقوي مسؤولية الرجال والنساء على حد سواء لأنهما معا، والاختلاط يتطلب تربية تدافع بعد ذلك مظاهر الإنحراف. الاختلاط لا يعني أن يظل الرجال مع من لا تعنيهم من النساء، والعكس. إن أسوأ آثار هذه الملاحقة للاختلاط أن المرأة وشريكها، أو حتى أخيها وأبيها وابنها لم يعد بإمكانهما البقاء معا إلا في غرفهم. لذا يعيش الرجل بعيدا عن نصفه، وكذلك المرأة، ومن أراد تجاوز ذلك عاقبه من لا دين لهم ولا فضيلة تهمهم، بالتلصص والفضول وقلة الأدب، وبحجة حماية الأدب!!

لو قررت يوما الخروج مع أختك أو زوجتك أو ابنتك، وحتى أمك، الكل يراقبكما، لا تتلامسان، لا تقربا من بعض، لا تضحكا، لا... لا.... ولكم أن تلحظوا من تخرج من الأسر اليمنية للشارع العام، كيف يسير الرجل والمرأة متباعدين، مع أن هذا البعد هو المدخل الأول لإراقة الفضيلة والطهارة.

من يخرج في هذه البلاد مع أهله مشروع رذيلة تحيي قرن الشيطان في رجال ونساء مرضى في الشارع العام، لم يقل لهم العلماء إن التلصص رذيلة، وإن اشتهاء كل أنثى أو كل رجل مرض نفسي وانحراف تربوي ضد الله وفطرته، يفسد حتى الواقع بعد ذلك. فالملتهبة خيالاتهم بهذه الطريقة حين يجمعهما فراش الزوجية لا يقدران على شيء من كثرة الإجهاد النظري، فيلجأن للمنشطات الجنسية (المنتعشة بشكل ملفت في هذه البلاد) فيحولا الجنس إلى حمل أثقال لا علاقة للروح به، مما يسهل بعد ذلك ممارسته خارج مؤسسة المودة والرحمة.

أعلم أن البعض يستفز من الحديث بهذا الوضوح، وأعتقد أنه لو بيده لمحى من القرآن سورة يوسف. فهو يرى نفسه أدرى من الخالق بالخلق. وأعترف أني أكتب منفعلا. ومن لن ينفعل بعد أن يقرأ صفحات أهل الفضيلة "حفظهم الله"، هم حريصون على الفضيلة ولا شك، ولكنهم لا يعرفون أنهم إنما يؤسسون لنقيضها. والله يقول الحق.

إن علماءنا وخطباءنا لا هم لهم ليل نهار إلا الخطب ضد المرأة والاختلاط، كأنهم لا يشاهدون أي فصل للروح تعيشه هذه البلاد التي لا يعيش رجالها مع نسائهم (أتحدث عن الأسر الواحدة). فالرجل أو المرأة منا يقضي وقته مع مثيله جنسيا أكثر مما يقضيه مع أسرته (سواء مع الزوجة أم الأبناء أم الإخوة).

أهل هذه البلاد لا يقدرون على الاختلاط العلني الذي ينظر له بأنه من أساسه حرام، مع أن ذلك خرق شرعي وعقلي وتعصب وتطرف.

إن من الظلم أن تربيتنا الخاطئة أوصلتنا لحالة من الإنحراف صار فيها كل رجل يمكنه أن يشتهي كل امرأة والعكس صحيح. وهذا ضد سنة الله التي خلقتنا أرواح "ما تعارف منها ائتلف". إننا بشر ولسنا حيوانات.

نحن أنصار للاختلافات الفقهية بشأن الغناء والاختلاط والرقص والرياضة، وبيننا من لا يهمه أصلا ما يقوله الفقهاء، ومع التفكير بشكل مختلف بشأن تحميل المرأة عبء الفضيلة، خوفا على فتنة أخيها الرجل الذي كلما ازداد ما يصفه ظلما بأنه انفتاح فيما هو تفاهة وقلة ادب، زادت ضغوطه على قريباته ونساء أسرته؛ لأنه يرى الرجل بعين طبعه.

والأسوأ أن يوصف تصدي نسائنا للدفاع عنهن وعن حقوق مجتمعهن بأنه "دعوات للدعارة".

أما الحديث عن مطالب المجتمع، فليتذكر الذين يقولون إن الشيخ فلان يحضر له عشرة آلاف مستمع، أن حفلا فنيا واحدا سيحضر له أضعاف ذلك، ومقابل انتشار أشرطة للوعظ الذي نحتاج بعضه ولا نحتاج بعضا آخر، هناك أضعاف مضاعفة لأغان بعضها تسمو بالروح وبعضها هابطة تثير الكراهية للصوت والصورة.

نعم، ليست هذه أولويات، ومع خطورة وسوء الدعارة المنظمة، فهي لا تستحق أن يحشد لها كل هذا الجهد العام؛ إذ يكفي بلاغ أمني لإغلاق الوكر، ويكفي إحياء أرواح الناس لتسير الطهارة على قدمين في الشوارع العامة، ويكفي إدراك معنى المودة والرحمة والتربية عليهما ليكون الواحد منا –رجلا أم امرأة– أكثر بعدا عن الرذيلة التي لا تحميها النصوص بل المشاعر التي ركن لها الأنبياء، فالتوبة مشاعر وليست قوانين.

-8-

بعد هذا، نريد أن نتعاون (أنصار الفضيلة وأنصار الهيئة) لإيقاف النفاق، والانشغال بتقييم الإنسان من كم جهد يبذل في عمله، كم ينتج، كم يؤدي، كم يطبق القانون، كم يرتشي... فالسلوكيات المتعدية هي الأكثر خطورة.

فسقوط دولة بني اسرائيل الأولى كانت بسبب أن مواطنيها "كانوا إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإذا سرق القوي تركوه"، كما قال رسول الرحمة، وإطعام باغية لقطة يدخلها الجنة، فيما نفاق حافظ للقرآن أو شهيد يقذف به للنار.

إننا نعلم أنه إن يتضمن الدستور وكل القوانين شرطا من قبيل "مستقيم الأخلاق والسلوك محافظاً على الشعائر الإسلامية"، لا يعني أن مسؤولينا يتزاحمون على الشعائر، بل أن من شرع هذه المادة يخلط بين شروط من يدخل الجنة ومن يتولى الإدارة في الدنيا.

إننا –أجلائنا في الهيئة– نريد أن نتحلف معكم لتطبيق الآية: «ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب».

وللأسف فإن جهودكم ليس فيها شيء من ذلك؛ لذلك فنحن ضدكم. والسلام.

عندما تغني «أوكيناوا» في صنعاء

ثقافة من وحي الجزر الجنوبية

■ المحرر

كان صباحاً باهراً وواضحاً بطريقة لا تقبل الشك أو المزاح.

كان يوم السبت الفائت بمنزل السفير الياباني.

كان صباحاً مليئاً بالماء النقي. حيث تم الافتتاح الرسمي للأسبوع الثقافي الياباني الثاني في صنعاء، هذه العاصمة التاريخية الخالية من أية ثقافة ممكنة أو محتملة ولا حتى على المدى المنظور القريب أو البعيد.

وفي ذاك الصباح الياباني النقي، استمعنا لموسيقى وغناء أكثر، ولو لم يكن هذا عن قصد، من استعمال مفردة الـ"آه". وكأن في هذا الشعب الياباني، الراقي تماماً، من الحزن ما يفيض عن حاجتنا. ونحن الشعب الفقير والحزين والبائس أصلاً. وبشكل لا يحتاج لإثبات أو دليل أو برهان.

حيث كان غناء فرقة "أوكيناوا" اليابانية التي أدت أغنية "آه! أنت، يا من أحب". وهي أغنية قياسية تنتمي إلى الزو أودوري، وهو أسلوب من الأغاني الشعبية ذو إيقاع عال. وهذه الأغاني متأصلة في الحياة اليومية للناس العاديين. وتبدأ الأغنية الموجهة للحبيب بالكلمات التالية: "آه! عندما أفكر بك حبيبتي لا أقوى على البقاء هادئاً في البيت...". واللحن المبهج لهذه الأغنية يجعلها واحدة من أهم الأغاني الشعبية لـ"أوكيناوا".

وفي أغنية ثانية تأتي الـ"آه" محملة في عمل "آه يا سكان الجزيرة!". موسيقى وكلمات سوغورو ايكيدا. وكونه ولد وترعرع في جزيرة إرؤموتي، فقد كتب ايكيدا هذه الأغنية كهدية خاصة لسكان الجزر الذين تركوا بيوتهم ولكنهم مازالوا يحملونها في قلوبهم. وقد استخدمت هذه الأغنية في الإعلانات التلفزيونية وفي مواد أخرى، ما جعلها واحدة من أهم الأمثلة على أغاني "أوكيناوا".

ويتكون فريق "أوكيناوا" الموسيقي من سوغورو ايكيدا، مطرب وعازف على آلة عود السانشين. ساتوشي ناكسوني، على آلة الطبل والمشاركة في الغناء. ماسيا ياماوتشي عازف على آلة العود والقانون والناي. والراقصة ماكي شيدا، راقصة الريوكيو.

اتحاد الأدباء يشكل لجنة لمتابعة الإفراج عن 3 من أعضائه

أدان المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب الاجراءات التعسفية التي تستهدف الصحف وأصحاب الرأي والأدباء والكتاب.

وأقر في دورته السادسة التي اختتمت صباح اليوم تكليف لجنة للتنسيق مع نقابة الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى من أجل الضغط على الجهات المعنية لإطلاق سراح الأدباء والكتاب وأصحاب الرأي.

وتضم اللجنة أحمد ناجي أحمد وعبدالكريم قاسم وسلطان الصريمي وعبدالباري طاهر.

المجلس التنفيذي الذي يعد بمثابة جمعية عمومية مصغرة تتولى مهام المؤتمر العام وانتخاب الأمانة العامة، أقر اعتماد راتب شهري لكل من أحمد القمع وعباس العسل وعبدالكريم الخيواني، والثلاثة من أعضاء الاتحاد الذين تعتقلهم السلطات بسبب أرائهم.

دحباش... والظل الحزين

د. همدان دماج

شمس الظهيرة تنعكس أشعتها الحارقة على الحجارة المصقولة لساحة المبنى الأثري الذي أصبح الآن، وفي نقلة مفاجئة، المقر الجديد لوزارة الثقافة، التي أنهكها الحال والترحال. ضجيج ميدان "التحرير" يملأ ساحة المبنى الحجري ليمتزج مع أصوات العشرات من الزوار "المشارعين" والموظفين، الذين انتشروا بعشوائية على أرجاء الساحة... جميعهم ملامحهم معروفة، يجمعهم هدف واحد في تلك اللحظة: العثور على "أمين الصندوق". لم يملوا البحث عنه، وهو لم يمل يوماً لعبة الاختفاء والهروب والمطاردات المعتادة. وفجأة ظهر زائر جديد في وسط الساحة، لكن وجهه كان معروفاً جداً. إنه بلا شك الفنان آدم سيف... أو لنقل ببساطة: "دحباش". ومن منا لا يعرف "دحباش"!؟ ومن منا لم يضحك حتى الإغماء وهو يتابع المسلسل الكوميدي الشهير منذ أعوام بعيدة...!؟

● آدم سيف

لكن "دحباش" الذي رأيته في ساحة وزارة الثقافة لم يكن هو نفسه دحباش الذي منحنا لحظات لا تنسى من الضحك والسعادة. كان شخصاً آخر، حزيناً ومنهكاً بكل ما تعنيه الكلمة... مهموماً حد الكآبة، أشعث الشعر، له لحية نبتت على وجهه المتعب بعشوائية تشبه إلى حد كبير لحية مدرس عنيد في "معهد إسلامي"... يلبس بذلة لم يتمكن لونها الفاتح من إخفاء ما تراكم عليها من أوساخ يوم طويل. كان يتحرك ببطء. عرفت أنه لم يعد في تلك السَّاحة سوى واحد من "المشارعين" الكثر. سلمت عليه وسألته عن حاله. فردّ عليّ باقتضاب:

– لا بأس... مش تمام...!

لم أعرف "دحباش" عن قرب، أقصد الفنان الكبير آدم سيف. لكنني، وكغيري من اليمنيين، عرفته فناناً ونجماً كومیدياً من الطراز الأول... وربما كان في فترة ما أكثر الفنانين شهرة في بلادنا. كان المعادل الكوميدي لشخصية "غوار" في السينما السورية، أو "تشارلي شابلن" في السينما الأمريكية، أو حتى "مستر بن" في السينما البريطانية... نعم، كان يعادل هذه الشخصيات الكوميدية التي ذاع صيتها، وطبعت عنها عشرات، إن لم تكن مئات، من الدراسات والأبحاث والكتب، وأقيمت العشرات من الندوات حولها، وخصصت لها فصول في مناهج الدراما، أو حتى في علم النفس. أما "دحباش"، صاحب أشهر شخصية كوميدية في تاريخ الدراما اليمنية المتواضعة، وصاحب أشهر كلمة محلية تداولتها الأوساط الشعبية والسياسية في الفترة الأخيرة من تاريخ اليمن المعاصر، فلم يكتب عنه أي دراسة أو بحث رصين، بل كُتب عليه أن يكون "مشارعاً" من جملة "المشارعين" الذي يمتلئ بهم وطننا الحبيب.

عندما رأيته كنت أود لو أنني هرعت إليه لأطلب منه توقيعاً، أو لأطلب من أحد "المشارعين" في الساحة أن يتكرم باستخدام تلفونه الجوال المزود بكاميرا لأخذ صورة تذكارية، سأحرص لاحقاً على الحصول عليها... أقول كنت أود أن أفعل ذلك، لكنني أصبحت، وبعد سنوات قليلة من عودتي من الدراسة في الخارج، محصناً من هكذا سلوك، فاكتفيت بأن صافحته بحرارة وبلطف كبير، متعللاً بأنني قد أكون واحداً من قلائل سيصافحونه بهذه الطريقة الأنيقة. وغادرت وأنا أفكر وأتساءل، مثل غيري، عن حال المبدعين في بلادنا السعيدة، التي يسعدنا دائماً حبها، رغم الظل الحزين للفنان الكبير "آدم سيف" الذي ارتسم على الساحة وهو يعبر آخر حجارتها المصقولة ليدخل باب المبنى التاريخي ويختفي عن الأنظار.

في معرضها الشخصي الأول بالبيت الألماني..

سلوى الإرياني.. واللعب بالألوان، والتقاليد

جمال جبران

Jimy34@hotmail.com

(1)

كأنها تلعب لا ترسم. تلعب بألوانها. اللعب بمعناه الإيجابي هنا. تلعب فقط. وهذا في ظاهر الأمر واللوحة. يليق بها اللعب وهي تفعل لوحاتها. بسنها الصغير (25عاماً)، نشاهد سلوى الأرياني (في معرضها التشكيلي الشخصي الأول في اليمن حمل عنوان "لوحات غير المنتهية" والذي أُقيم بقاعة البيت الألماني بصنعاء). نشاهد سلوى في أعمال مُنفذة بألوان صارخة وزاهية وبمزاج طفولي، ما يشبه لطخات غير محددة على اللوحة. لكن سرعان ما نكتشف، أن وراء تلك اللطخات اللونية، أفكار عميقة، خصوصاً مسألة الاشتغال على المسكوت عنه؛ عن الكبت والتناقضات التي تسيطر على هذه البيئة المحلية التي نسكنها وتتحكم في سلوكيات أصحابها. أفكار ضاربة في عمق التورية السائدة. الكذب المقيم في أن الملابس والأردية لا يمكن أن تعمل على تغطية الفكرة المتحررة في ذهن الأنثى المقموعة، المهمشة، والمصادر حقها في القول والظهور والاستعراض. المساكن بوصفها مانعاً وحاجزاً معيقاً لانطلاق الرغبات الطبيعية المشروعة.

(2)

وينطلق هذا وذاك، كما يبدو في لوحات سلوى، من وعي وثقافة تسير بشكل جيد نحو البحث عن اكتمالها. وعيٌ يُعين ويدعم الفرشاة واللون على قول الكثير، ولو كان هذا مواربة بغير وضوح تام. وفي هذا احتراز وتقية من مغبة التصادم مع مجتمع ما يزال محكوماً بتقاليده وعاداته المحددة التي لا يمكنه القفز عليها أو تجاوزها في غمضة عين.

وربما نمسك، هنا، بنقطة على قدر كبير من الأهمية والتي تخص إدراك سلوى الإرياني بماهية هذا الواقع الاجتماعي المحاصر والمقيّد بإرثه العتيد والتليد. وعليه وجدت سلوى نفسها مجبورة على اختراع وسائل استنطاق ذاتية مغايرة لعناصر هذه البيئة المتحجرة والراقدة في قيلولتها الأبدية وفي تفاصيل الساعات السليمانية التي لا تنتهي أبداً.

(3)

في لوحة طفولية صارخة، مزجت سلوى بين اللونين الأصفر والبني، راسمة مباني، تبدو من والوهلة الأولى أنها تتداعى على فتاة صنعانية ترتدي الرداء التقليدي فقط، ولا شيء تحته، أو هكذا يبدو من اللوحة. مباني وكأنها تحاول منع الفتاة من الذهاب لموعدها الحميمي المُفترض. المباني هنا بوصفها رقيباً وعتيداً وملتقطاً لأنفاس القلب الراغب في ذهابه إلى النار اللطيفة، المنتظرة بعد قليل.

لكأن مباني المدينة العريقة بعينين، وتبدو وقد تقمصت دور المُخبر المُكلّف بكتابة تقرير يومي إلزامي بحالة المدينة وأحوال ناسها. تسجيل تفاصيل حركاتهم وتحركاتهم، همساتهم، هناتهم ولوغهم المشروع. فتياتها على وجه الخصوص.

وفي اللوحة ذاتها، نرى إلى المباني وقد تداعت على الفتاة. والتي بدورها لم تجد حلاً غير مد يديها على امتداد المباني. لكأنها تحاول صد الأذى المحتمل عليها. محاولة، ويكفي أنها محاولة.

(4)

في لوحة أخرى، نرى إلى المدينة التاريخية وقد صارت خلفية مموهة لها. لا تبدو صراحة أنها هي (حركة ذكاء أخرى تفعلها سلوى الإرياني).

لكن يبدو العري هنا واضحاً. لا شيء سوى الرداء التقليدي، وكأنه قد تحول إلى أداة تعريف بالحالة السائدة والتي يحاول كثيرون إنكار وجودها.

الفتاة لا ترتدي سواه. فيما الرجل لا يرتدي غير ما عليه. كأن لا شيء يمنع اللقاء والرعشة المرتقبة. رغم السدود والأعين المتلصصة. رغم العسس وزوار الليالي السوداء المعتمة. زوار الفضيلة المرتقبة والمصنوعة بقرار جاء ذات نزوة غير فاضلة بالمرّة.

(5)

وهناك لوحات أخرى طفولية وجادة في آن. مكتظة بألوانها الصارخة المختلطة بين الجواش والزيتي. ألوان كأنها متأكدة من صدقها العميق والتام.

فلوحة هنا، تقول، ولو بنكهة كاريكاتورية، كيف أن الرجل، وبعد صعود الساعة السليمانية قد صار جزءاً من المقيل. كأنه صار من أثاثه. كأنه أصبح من الجدار. ولا فرق هنا بعد صعود تلك الساعة إلى الدماغ، بينه وبين الجدار.

كما وهناك لوحات أخرى وبأعين متلصصة، دائماً. حيث قامت سلوى بتكثيف استخدامها لتلك الأعين وبشكل واضح. كأنها هي ذاتها، وبوعي باطني، تخشى تلك العيون، فراحت تظهر على لوحاتها. وبذلك تعمل محاولة لحماية حياتها الشخصية.

(6)

صراحة، وفي ختام كتابتي المُختصرة هنا عن هذا المعرض الذي طلّ علينا كومضة غير منتظرة، وددت لو قلت أكثر مما قلت، كتابة. وددت لو قلت ما يزيد عن مجرد القول والكتابة المُختصرة هذه. فمعرض سلوى كان كثيفاً وكثيراً بما يجعل المساحة هنا غير قادرة على لملمة كافة تفاصيله الدافئة والصارخة والجريئة. معرض كأنه بثّ في دواخلنا قطرة ضوء وأمل بخصوص هذا الجيل الشاب الذي يعمل جاهداً على نزع رداء التورية والمواربة عنا. نحن الذين رقدنا ومن زمان في العفن والكبت.

هو جيل شاب ومُقتدر. تمثله سلوى هنا بفرشاتها الطفولية. جيل يستحق منا أكثر أن تحية، وأكثر من مجرد رفع قبعات. هم يفعلون هذا الرفع.

عنوان الندا على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 5 شعبان 1429هـ الموافق 6 اغسطس 2008 العدد (163) Wed. 5/8/1429 - 6 August 2008

صنعاء تسعى لترحيل معلم سوداني يواجه الإعدام

وجه اللاجئون السودانيون في اليمن نداءً إلى كل المنظمات المحلية والدولية للتحرك العاجل لوقف مساع لوزارة الداخلية لترحيل المعلم محمد بن عبدالحميد هارون المقيم في البلاد منذ خمسة عشر عاماً والذي يواجه تهماً تصل عقوبتها إلى الإعدام.

ووفق رسالة وجهت للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بصنعاء ونسخت إلى السفارات والمنظمات المحلية والدولية، فإن هارون من أبناء دار فور ألقي القبض عليه صباح الاثنين من قبل شرطة «الإنتربول» من داخل المدرسة السودانية، ويتم حالياً استكمال إجراءات ترحيله وتسليمه لحكومة الخرطوم، حيث يواجه هناك تهماً تصل عقوبتها إلى الاعدام على خلفية اتهامه بالمشاركة في الهجوم على مدينة أم درمان.

الرسالة بينّت أن الحكومة السودانية كانت أمرت بإلقاء القبض على هارون باعتباره ناشطاً في حركة العدل والمساواة وتتهمه بالاشتراك والضلوع والتخطيط والتنفيذ للهجوم على مدينة أم درمان في مايو مع أنه لم يغادر اليمن منذ عام 1993.

وطالبت الرسالة سرعة التحرك لوقف ترحيله من أجل إنقاذ حياته وحياة أسرته التي قد تتعرض للتشرد، خصوصاً وأن المعلم قد أبلغ المفوضية بخطورة الموقف الذي قد يتعرض له.

وقالت الرسالة: «نحن اللاجئون السودانيون ندق ناقوس الخطر من أن نكون عرضة للترحيل لعدم توفير الحماية الكاملة لنا»، ولأن هذه الحادثة أثارت فيهم الهلع والخوف في ظل عدم الاعتراف الرسمي بهم كلاجئين.

وعلمت «النداء» أن المعلم السوداني كان قد وضع على قائمة المطلوبين من حكومة الخرطوم لدى دولة الإمارات العربية المتحدة مع أنه يعمل في المدرسة السودانية وتعرف بذلك السفارة والسلطات في الخرطوم، وقد تسببت عملية اعتقاله بعد أيام من زيارة وزير العدل السوداني إلى صنعاء في إثارة حالة من الخوف لدى المعارضين السودانيين إذ أن التعاون الأمني بين السلطتين قد يجعلهم عرضة للترحيل.

محتجزة في «وزارة الإعدام» منذ 8 اشهر
بحق القَبيلة.. اطلقوا ترخيص
بحق الدستور والمادة رقم «33» من قانون الصحافة والمطبوعات رقم «25» لسنة 1990م.
اطلقوا صحيفتي.
فكري قاسم

لجنة الزراعة تتهم الوزارة بتضليل المصلحة العامة

البرلمان يلوح باستجواب المتوكل لاستمرار إحتكار علامة «بافطيم»

لوحت لجنة الزراعة والري في مجلس النواب، تصعيد درجة متابعتها حد إستجواب يحيى المتوكل وزير التجارة والصناعة، حال ابقت وزارته على تسجيل العلامة التجارية «بافطيم» لغير صاحب حق الملكية الفكرية.

وقالت اللجنة في تعقيب وجهته للوزير شخصياً في 22 يونيو الفائت، أن الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي، هي الجهة المتخصصة والقادرة على تزويد منتجي زراعة البصل بالبذور اللازمة، وأن تسجيل علامة «بافطيم» باسم أحدى المؤسسات يقوض المنافسة ويشرع للإحتكار.

وإذ أشارت إلى أن التعقيب -الأخير- يُعد الرسالة الخامسة الموجه لوزارة التجارة والصناعة، أكدت تلقيها شكاوى عدة من شركات وجمعيات زراعية ومزارعين عن عراقيل تواجه نشاطهم جراء إحتكار بذور بصل «بافطيم».

واتهمت الوزارة بتظليل المصلحة العامة، حين قدمت أفادة لمصلحة الجمارك، مطلع مايو الفائت تؤكد أن علامة «بافطيم» مسجلة باسم محمد حسين حداد منذ سبتمبر 2005، ما اعتبرته اللجنة : «أن شهادة الوزارة تندرج في أطار المخالفات القانونية وستلحق بمنتجي زراعة البصل أضرار وخسائر كبيرة».

لافته أن التفاوض بين الحداد والهيئة العامة للبحوث الزراعية صاحبة حق الملكية الفكرية للصنف تمت في العام 2007.

نافذة

وقفت النار.. أوقفوا الحرب

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يمارس التاريخ ألاعيبه الماكرة علينا بدهاء لا ينكر، وتترصع مقولاته في أذهاننا بزهو أيقوني يمتنع على المساءلة والنقد والتفكر، ومن مفارقات التاريخ وكتابه أن تلصق بصعدة صفة مدينة السلام منذ عهد بعيد، وكذلك وصفت العاصمة العراقية بغداد بأنها عاصمة السلام.. يا سلام.!

وكأننا لا نسمع ولا نرى هذا التاريخ المصبوغ بالدماء وهو يصفع العيون والأذهان منذ الأمس الغابر حتى الآن، وهو تاريخ يقول بتذابح على «الهوية»، وقد كان الأشنع على الإطلاق، كما كان تذابحاً تحت ظلال سيف سلطة الشخصنة الطاغية، والحيثيات الشخصية التي تحيل إلى المذهب، وصلات النسب، والأصول والفصول وما إلى ذلك من ترهات غبراء يتبرأ منها الغبار.

وفيما خص صعدة التي دخلت مؤخراً في «هدنة» -حسب التعبير المنحوت من صلح الحديبية وتفريعاته- يجدر أن نسأل عن إمكانية تطوير هذه «الهدنة» إلى سياسة عقلانية تفتح فضاء للعيش المشترك، وتنزع الألغام من الأرض والأذهان، ومن المعاهد المتطرفة المتقابلة والمتقاتلة والمتخندقة، جميعاً، في مدينة السلام.!

هل يمكن توسيع فكرة «الهدنة» وتطويعها بالمعنى الذي يفتح للناس طريقاً في خضم الأشلاء والأنقاض والأطلال.

ذلك لأن صعدة لم ترتبط بعقد مؤبد مع الحروب والحرائق، وأهلها جديرون بقسمتهم في العيش الآمن والكريم على ظهر هذه البلاد.

ثم إن هذا السؤال عن سبيل إخراج صعدة كما غيرها من المناطق الملسوعة بأعلى درجات حرارة التوتر والاحتقان، سيفضي إلى أفق أرحب يكتنف اليمن بهمومها.

وما كان لهذا السؤال أن ينطرح إلا لأن الالتباس والغموض اكتنفا قرار وقف إطلاق النار، ولأن الإعلان عن وقف النار لا يفيد بأن الحرب انتهت، فالحرب ليست نيراناً فقط، ومن الراجح أن تتجدد وتستأنف إذا لم تزل أسبابها وعواملها ومناخاتها.

ثم إن الضحايا والقتلى وعائلاتهم من الجانبين يحتاجون إلى ما هو أكثر من مجرد اعتبارهم «شهداء»، لأن ذلك من شؤون يوم الحساب عند الخالق وليس من شأن الفضائية اليمنية أو دار الرئاسة.

وبمنأى عن حسابات الأهواء، والأحقاد، والمشاعر الانتقامية يفترض تدوير زوايا قراءة صور الضحايا من كافة الجهات والاتجاهات والأعمار، وصور الدمار الذي حاق بآلاف المنازل والخراب الذي طال كافة مرافق البنية التحتية -إذا كانت هناك بنية تحتية أخرى منافسة للمقابر والقبور.

ولا بأس أن تكون القراءة شفافة لأن الأمر يتعلق بأكثر من 100 ألف نازح و20 ألف أرملة، وآلاف الجرحى وألف منزل مدمر بحرف سفيان، وآلاف أخرى في معظم مديريات محافظة صعدة، والحديث يدور حالياً عن عودة بضعة آلاف من المقاتلين (الحوثيين) إلى منازلهم، وعن بقاء بضعة آلاف في مواقعهم إلى جانب قائدهم الميداني عبدالملك الحوثي -راجع الأسبوعين الأخيرين للغد-.

كل ذلك يكشف بأن ما خفي أكبر وأعظم، وبمعنى أفصح؛ فالمسألة ليست «شرذمة» ولا «زمرة» ولا «طغمة» وما إلى ذلك من ملفوظات الإعدام السياسي للخصوم وذبحهم.

كل ذلك يلح على الدعوة إلى ردم باب المحرقة، وقطع أسباب الحرب، من باب المصالحة الوطنية اليمنية العامة التي تستوعب «الحوثيين» على قدم المساواة مع غيرهم وتخرج من دائرة التجزئة والتقسيط، لأن الزمن لا يسمح باستعادة مصالحة 1970 بين «القبائل الجمهوريين والملكيين» من الزيود وحدهم، ولأنه بغير المصالحة العامة سنرتطم بالكثير من الحيثيات «الحوثية».

ولأن الأوان يدعونا للإمعان كثيراً في سؤال: «لماذا فعل الموت أيسر وأرخص من فعل الحياة»!.

الاشتركي متفرداً

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

ليس هناك من خيار أمام الحزب الاشتراكي سوى رفض الخوض في التحضيرات المتعلقة بالانتخابات النيابية مادام قادته وناشطين مازالوا معتقلين وقواعده في مناطق نفوذه الرئيسية ملاحقة وتتعرض للمضايقة والإبعاد.

من المعيب أن يخذل التنظيم الناصري تحديداً ومن ثم تجمع الاصلاح، الحزب الاشتراكي في قضية المعتقلين ومطالب تطبيع الاوضاع في محافظتي لحج والضالع وغيرها، وأن يتخليا بسهولة عن مطلب إصلاح النظام الانتخابي والكوتة النسائية، لأن ذلك سيعد تكراراً للحاكة التي أعقبت حرب صيف 1994. حيث اعتبرت مطالب الاشتراكي بمعالجة آثار تلك الحرب المشؤومة أمراً يخص الحزب ورغبة المشاركة في السلطة.

عندما ارتفعت وتيرة الاحتجاجات في المحافظات الشرقية والجنوبية تنبه الكثيرون للآثار الكارثية التي خلفتها الحرب وتم معالجة جزء مهم من تلك الآثار ولا زالت هناك قضايا تحتاج لمعالجة مسؤولة خصوصاً قضية الأراضي وحقوق المتقاعدين المدنيين والانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وإذا تم تجاهل هذه المطالب فإننا سنواجه بمشكلة أخرى وعندها سيكون ثمن العلاج باهضاً وصعباً.

لم توفق المعارضة كما هي العادة في إدارتها للمعركة السياسية مع المؤتمر الشعبي، حيث تلكأت في توضيح حقيقة ما يدور في جلسات الحوار، وأين تم الاتفاق وأين اختلفوا. ولهذا زادت الشكوك والمخاوف قبل أن يتضح للجميع بما فيهم أطراف رئيسية في اللقاء المشترك، أن جلسات الحوار قد كرست لمناقشة التعديلات على قانون الانتخابات وأن كل القضايا السياسية التي طرحت لم يتم التطرق لها أو أنهما لا تمثل أولوية لدى المفوض بالحوار.

صحيح أن الحزب الاشتراكي قد يتفرد بموقفه الرافض لأي اتفاقات وبمطالبته الإفراج عن المعتقلين كشرط للدخول في مناقشة التحضيرات الخاصة بالانتخابات، لكن الأكيد أيضاً أن تمسكه بما سبق وإن وضعته أطراف اللقاء المشترك من مطالب وتحديداً تغيير النظام الانتخابي إلى نظام القائمة النسبية والكوته النسائية إلى جانب المطالب السياسية الأخرى، سيزيد من ثقة الناخبين به ويعزز من مصداقية أطروحاته.

من الخطأ التصور أن إزالة آثار حرب صيف 1994، وتطبيع الحياة السياسية شأن يهم الاشتراكي لوحده، أو أنه تنازل من الحكم لخصومه، بل على العكس من ذلك، فنزع أسباب شعور الناس بالضيم وجعلهم يشعرون بالشراكة الوطنية يجنب الأزمات ويزيل أسباب التدخلات، كما أنه يعزز من تلاحم الجبهة الداخلية ويخدم الاندماج الوطني.

لقد سئم اليمنيون الصراعات تحت مسميات مذهبية وجغرافية وهم ينشدون الدولة الوطنية الحديثة القائمة على المساواة والعدل. والانتخابات النيابية المقبلة يمكنها أن تشكل البداية الصحيحة لهذا التوجه لو حرص القائمون على أمر البلاد على تحقيق انفراج كبير في الحياة السياسية كما حدث مع القرار الجريء بإنهاء الحرب في صعدة.

إبنة عبد الوهاب المؤيد تتساءل عن أخيها المختفي قسريا:

أحي أنت أم ميت؟

تتجمد الدمعة في عيني إن مر خيالك المتعب في مخيلتي.
ابتلع الغصة وأقول: حسبنا الله ونعم الوكيل!
كل من علم بالاعتقال يقول: لؤي...؟
ذلك الملاك...؟
ولم الدهشة؟ قد تعرض لهذه المواقف عدد غفير من الملائكة.
فتجيب: لكن لؤي...؟ إلا لؤي!
قد أنهكتنا الأسئلة والمناشدات بلا جدوى.
قد بحت أصواتنا من الصراخ: أين أنت؟
أي جهة قد حضيت بشرف وجودك؟
قد أثقلت كاهلنا الهواجس والكوابيس أعريانا يا لؤي؟
أجائع؟
أعطشان؟
أحي أنت أم ميت؟
تعانقك عيناي -أخي- أين أنت؟
لم يُجْدِ عتابي لهم «وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً».
لم يهزهم مصيرك المجهول، ولم يحركهم كبدك المتعب.
يا فلذة كبدي أنت.
قالوا إنك إرهابي! فضحكت، ماذا؟ مجرم؟
وماذا اقترف؟
أَلأنك محترم ملتزم تحب الرسول والآل، صرت مجرما؟
إذن أنا مجرمة.
ألأنك تكره الظلم وتبغض القتل وسفك الدماء أصبحت إرهابيا؟
إذن أنا إرهابية.
ألأنك قوي تؤمن بغد مشرق، قالوا عنصري مدمر مخرب يهدد الأمن.
فكلنا أصبحنا رغم أنوفنا مهددين للأمن العام!
وإلا بأي جرم يعتقلونك؟ فلا أعرف منك إلا التقوى.
منهكة وخائرة القوى أسأل:
كيف استطاعوا أن يواجهوا عينيك البريئتين؟
كيف بالله يمسحون ابتسامتك الخجولة؟
كيف أمسكوا يدك الحنونة ليقتادوك معهم؟ كأن يدك قد تطاولت!
فوالله لم تمس بيدك الشوك إلا وأحلته وردا. بأي جرم قيدت تلك اليدين الطاهرتين؟
والله أن رائحة جدك مازالت تفوح منهما.
وأن الله معك يا لؤي.
لم أجد سواك أعاتبه أخي،
ولم أر سواك اللهم ربي وكيل.
وكفى بالله وكيلا.

ندى المؤيد